الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد العربي بن مهيدي - أم البواقي -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة في مادة:

تاريخ الفكر الاقتصادي

التخصص: علوم اقتصادية

المستوى: السنة الثانية ليسانس

من إعداد الدكتور:

محمد دمان ذبيح

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ

سورة الأعراف، الآية: 176

المقرر الوزاري

السداسي: الرابع

وحدة التعليم: الأساسية

المادة: تاريخ الفكر الاقتصادي

المعامل: 2

الرصيد: 5

أهداف التعليم: الإلمام بمختلف المدارس الفكرية من حيث نظرياتهم و توجهاتهم بشأن أهم المسائل الاقتصادية

المعارف المسبقة المطلوبة: تاريخ الوقائع الاقتصادية.

المحتوى

-الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

-الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة و العصر الوسيط في أروبا

-الفكر المركنتيلي

-الفكر الطبيعي

-الفكر الكلاسيكي

-الفكر الرأسمالي و مراحله

-الفكر الاشتراكي الفرنسي، الفكر الماركسي

-فكر المدرسة التاريخية في ألمانيا

-الفكر النيوكلاسيكي

-الفكر الكينزي

-النظريات ما بعد الكينزية

المراجع

1. معاذ الشرفاوي، تاريخ الفكر الاقتصادي، دمشق ، سوريا، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ط01، 2020.

2. إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، بغداد، العراق، مطبعة الإرشاد، ط01، 1970م.

طريقة التقييم

التقييم مستمر + امتحان نهائي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، ثم أما بعد

منذ وجود الإنسان على هذه الأرض وهو يعمل، ويجتهد من أجل تحسين مستوى معيشته، من مأكل، ومسكن، وملبس ، وغير ذلك، هذا إلى جانب سعيه الحثيث ، وكفاحه المستمر قصد التغلب على مختلف المشاكل، والظروف الصعبة التي تواجهه في هذه الحياة.

ومن أجل تحقيق ذلك كله فقد غير الإنسان من نمط حياته، حسب درجة تقدمه، وحسب الوسائل المتاحة لكل فترة من فترات حياته، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الآراء، والأفكار الاقتصادية بشكل متطور، ومستمر، إلا أن هذه الأفكار الاقتصادية في البداية كانت متناثرة في كثير من الكتب، وتمثل جزءا من آراء أخرى تتصل بالسلوك الإنساني، وفلسفته في الحياة، ولم يكن هناك تفكير علمي واضح بشأن تفسير، وفهم العلاقات التي تحكم الظاهرة الاقتصادية.

ولكن، ومع إسهامات ابن خلدون، والمقريزي، وغيرهما، ومرورا بالمدرسة التجارية، والمدرسة الطبيعية، بدأ التفكير الاقتصادي يبرز إلى الوجود، إلى أن ظهر بشكل مستقل واضح المعالم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي على يد المفكرين الكلاسيكيين في أوروبا، خاصة عند ظهور كتاب" **ثروة الأمم**" للاقتصادي" **آدم سميث**".

ومن هنا، وبعد هذه الولادة الحقيقية للفكر الاقتصادي توالت، وتطورت الأفكار الاقتصادية، حتى وصلت إلى مختلف الاتجاهات، والتيارات المعاصرة، سواء ببعدها الرأسمالي، أو ببعدها الاشتراكي.

ولهذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أهم الأفكار، والنظريات الاقتصادية، التي جاءت بها مختلف التيارات، والمدارس الفكرية المتعددة، منذ الحضارات القديمة إلى وقتنا الحاضر.

وبناء على ما سبق فقد تم تقسيم هذه المطبوعة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (أوروبا، والعالم الإسلامي)

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي عند التجاريين

المحور السادس: الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين

المحور السابع: الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك

المحور الثامن: الفكر الاقتصادي عند النيوكلاسيك

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

المحور العاشر: الفكر الاقتصادي الماركسي

المحور لحادي عشر: الفكر الاقتصادي عند المدرسة التاريخية الألمانية

المحور الثاني عشر: الفكر الاقتصادي الكينزي

المحور الثالث عشر: النظريات ما بعد الفكر الكينزي

وفي الأخير أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل المتواضع طلبتنا الأعزاء، وأن يجعله في ميزان حسنات الجميع آمين

المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

سنتناول في هذا المحور مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي، التاريخ الاقتصادي، وتاريخ علم الاقتصاد، وذلك للترابط الكبير بين هذه المصطلحات، هذا إلى جانب بيان الفروع الرئيسة للفكر الاقتصادي، مع إلقاء الضوء على أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، وذلك كما يلي:

أولا: مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي

يعتبر الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان ذاته الذي واجه مشكلة إشباع الحاجات (المشكلة الاقتصادية) بالتفكير، والاهتمام منذ نشأة المجتمعات، ولم يكن الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت منفصلا كعلم بحد ذاته، بل كان ضمن مجموعة علوم منها الفلسفية، والدينية، والسياسية، كما لم يستطع الإنسان في ذلك العصر أن يفصل البحث في الاقتصاد عن بقية العلوم والمعارف.

تاريخ الفكر الاقتصادي هو جزء من أجزاء علم الاقتصاد، ويهتم بدراسة التطورات التي حصلت في الاقتصاد خصوصا في النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي بالإضافة إلى أن هذا الجزء يدرس الأفكار التي قدمها علماء الاقتصاد عبر الزمن، أمثال: ابن خلدون ،وآدم سميث، وكارل ماركس، وجون مايناردكينز، وديفيد ريكاردو، وغيرهم ، كما يتعامل تاريخ الفكر الاقتصادي مع المفكرين، ومع مختلف النظريات في هذا الموضوع الذي أصبح يعرف بالاقتصاد السياسي، أو اقتصاديات السياسة منذ القدم إلى يومنا هذا، إنه يشمل العديد من المدارس المختلفة للفكر الاقتصادي [1].

كما يقصد به أيضا" العلم الذي يتعلق أساسا بمنحنى تطور الفكر الإنساني في مجال العلاقات الاقتصادية السائدة في كل فترة تاريخية معينة بناء على الوقائع الاقتصادية الحاصلة، وما ينتج عنها من أزمات تحتاج إلى تجديد فكري متواصل."[2]

ومن هنا نلاحظ أن تاريخ الفكر الاقتصادي يشمل على جميع الأفكار، والمهارات، والمعارف الاقتصادية، التي قد ذكرها العلماء الاقتصاديون على مر الزمن، أو خلال مراحل معينة، والعلاقة التي تربط بين هذه الأفكار، والمعارف، وآلية تطبيقها.

---

[1]– شاهد إلياس، حمزة بالي، الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر م07، ع 02، 2016، ص136.

[2]– حركاتي فاتح، محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2019/2018، ص: 03 بتصرف.

ثانيا: التاريخ الاقتصادي

هو دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعيشه أي مجتمع من المجتمعات، وما يرتبط بهذا الواقع من ظروف الإنتاج، كالموارد المتاحة، أو علاقات التوزيع، والانتاج، وما يرتبط بها من قوانين، ونظم، ومؤسسات، وهو يعنى بظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع، ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

ثالثا: تاريخ علم الاقتصاد

هو البحث في تطور التحليل الاقتصادي، سواء من حيث ظهور النظريات الجديدة، أو تطورها، أو من حيث تطور مناهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات والمبادئ، أو تطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات، واختبارها.

ويعرف علم الاقتصاد بأنه" ذلك العلم الذي يعنى بدراسة المشكلات، التي تنشأ من وجود حاجات الإنسان، ورغباته المتعددة، مقابل موارد اقتصادية، وإمكانات محدودة نسبيا لإشباعها."[1]

وعلم الاقتصاد هو علم حديث النشأة، وهذا طبعا بخلاف تاريخ الفكر الاقتصادي الذي يعتبر قديما قدم الإنسان كما ذكرنا سابقا، ويمكن اعتبار كتاب "آدم سميث" سنة 1776م " **ثروة الأمم THE WEALTH OF NATIONS**"، أول دراسة علمية منظمة للاقتصاد السياسي، غير أن هناك من يقول بأن المدرسة الطبيعية السابقة لآدم سميث، يرجع إليها الفضل في وضع اللبنات الأولى لعلم الاقتصاد، وذلك من خلال كتابات روادها المتعددة، والتي تتصف بالمنهج العلمي المتعارف عليه بين الباحثين في هذا المجال.

وعموما، ومهما كان الاختلاف والجدل حول ميلاد علم الاقتصاد، فهو يبقى علما حديث النشأة، ودراسة تاريخه لن تغطي سوى فترة قصيرة.[2]

وإذا أردنا معرفة العلاقة بين هذه المصطلحات فنرى أن "**التاريخ الاقتصادي** هو الإطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي، وعند دراسة **تاريخ الفكر الاقتصادي** نستعين بنظريات علم الاقتصاد، و**علم الاقتصاد** نشأ تدريجيا لمحاولات فكرية متتابعة.

[1]– سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط01، 2002م، ص: 63.

[2]– حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص: 02 وما بعدها بتصرف.

رابعا: فروع الفكر الاقتصادي

تتمثل الفروع الرئيسة للفكر الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ **التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية**

ويقصد به النظرية العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين، والروابط التي تحكم العلاقات، و الظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تهدف كذلك إلى تحديد التأثير الذي يباشره كل عامل من العوامل التي تبنيها تلك القوانين على العلاقة موضوع البحث.

- ✓ **النظام الاقتصادي**

أي الموقف المذهبي لكل مدرسة من المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة، وهنا على الباحث أن يتخذ موقفا معينا بالحكم على نظام اقتصادي ما، يكون ذلك الموقف بقبوله، أو رفضه، وهو ما يطلق عليه ب" **الموقف المذهبي**".

- ✓ **السياسة الاقتصادية**

وتتمثل في دراسة أفضل السبل، والوسائل التي يجب أن تتبعها السلطات العامة للوصول إلى هدف معين، مثل دراسة الطرق والوسائل التي يجب أن تنتهجها الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار، أو القضاء على البطالة.[1]

خامسا: أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

وتظهر أهمية، وفوائد دراسة مادة تاريخ الفكر الاقتصادي في النقاط التالية:

- تساعدنا دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي على فهم الكثير من التصرفات التي قامت بها تلك الحضارات لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي واجهتها.
- التحصيل العلمي الذي يستفيده القارئ أو الطالب بعد اطلاعه على تطور هذا العلم.
- دراسة المادة تساعد في المساهمة بتوفير البداية الصحيحة لدراسة النظرية الاقتصادية المعاصرة.
- دراسة المادة تؤكد الطابع العملي لعلم الاقتصاد، ومساهمة التيار الفكري في إيجاد الحلول العملية للمشاكل الاقتصادية.

[1]– عبد الرحيم بوادقجي، مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، دمشق، سوريا، مطبعة الدوادي، ط06، 1986، ص: 175.

- دراسة المادة تساعد على تجنب الوقوع بالأخطاء السابقة في السياسات الاقتصادية، والاستفادة منها عند وجود أوجه الشبه بين الحاضر والماضي.

- إن البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي يعلمنا الشيء الكثير عن طرق التفكير الإنساني، وعن الوسائل التي يلتجأ إليها العقل البشري في مواجهة المشكلات القائمة، ويساعد ذلك على نضوج العقلية العلمية، دون تعصب والذي يتنافى والأولويات المنهجية في البحث العلمي.

- إن تاريخ الفكر الاقتصادي هو عبارة عن سجل من الأفكار والتجارب التي لابد من دراستها، واستخلاص الدروس منها، وهذا السجل دائم التطور، فالفكر الاقتصادي السائد اليوم، هو تاريخ لمن سيأتي غدا وفي كل يوم يزداد فهمنا لما حدث البارحة، كما يساعدنا فهم الوقائع الاقتصادية السابقة على فهم الوقائع المعاصرة، وربما على بعض التنبؤ بالمستقبل.[1]

[1]– معاذ الشرفاوي، تاريخ الفكر الاقتصادي، دمشق ، سوريا، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ط01، 2020، ص : 11.

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا اقتصاديا كبيرا ومتميزا، مما يوحي بوجود تنظيم اقتصادي اجتماعي دقيق، فقد اشتهرت الحضارة المصرية القديمة، وحضارة البابليين، والحضارة الصينية بالزراعة المنظمة، ولكن شح الوثائق والمعلومات حال دون معرفة الفكر الاقتصادي السائد آنذاك، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك يمكن الإشارة إلى بعض الأفكار الاقتصادية البسيطة التي سادت في تلك المرحلة، والتي تتمثل بشكل عام فيما يلي:

- ✓ ذكر بعض الأفكار حول الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي، غير أن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني والديني، ولم تتعرض للجوانب الاقتصادية.
- ✓ كانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية والدينية ونظام الحكم.
- ✓ نجد ملامح لفكر اقتصادي في القانون الموسوي، والعهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، وحرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين، ولكنه يجيزها فيما بين العبرانيين.

الحضارات القديمة في الشرق شهدت ازدهارا كبيرا، فالحضارة المصرية القديمة وحضارة البابليين والحضارة الصينية كانت مجتمعات منظمة شديدة المركزية تعرف نوعا من الزراعة المتقدمة والمنظمة، سيطرت الدولة على أمور الحياة الاقتصادية، وبوجه خاص تنظيم الري في مصر والعراق.

وأرسى الفينيقيون الذين اخترعوا الحروف الأبجدية تقاليد مستقرة للتجارة والملاحة، حيث إن تقدم التجارة ارتبط بتقدم الأساليب التجارية التي برعوا في فنها.

وفي ظل هذا المجتمع البدائي اعتبرت الأرض المظهر الرئيسي للثروة، والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، فقامت الملكية الخاصة على الأرض.

ولعل من أهم ما تميزت به هذه الحضارات ما يلي:

- أنها عرفت مجتمعات منظمة، بمعنى أن المجتمعات في تلك الحضارات، أو التجمعات البشرية، كانت منظمة ومجتمعة في كيانات وفي دول، ويغلب عليها التنظيم، وهذا بدل على أن هناك فكر أيضا، ومن جوانب هذا الفكر ماله علاقة بالاقتصاد.
- أنها كانت مركزية، بمعنى أنه كانت هناك دولة، والدولة قائمة ببعض الأمور، وهناك أنشطة اقتصادية مختلفة.

- أن هناك الزراعة، وهي أحد الأنشطة الاقتصادية التي كانت متقدمة ومنظمة، ولن يكون الأمر كذلك مالم يكن هناك أفكار ورؤى اقتصادية، تنظم العمل الاقتصادي في هذا المجال، وهو النشاط الزراعي على وجه الخصوص.

- سيطرة الدولة على أمور الحياة الاقتصادية، بمعنى أن الدولة كانت حاضرة، وكانت هي المسيطرة، وكانت هي المسؤولة عن النشاط الاقتصادي وغيره.[1]

أولا : الحضارة البابلية

تعد من أقدم الحضارات في تاريخ البشرية، والتي تميزت بالتقدم والتطور في تلك الحقبة الزمانية، ولعل من أهم ما اشتهرت به هذه الحضارة ما يعرف ب "**قانون حمورابي**"[2] أو «**قوانين حمورابي**" التي لمست جميع جوانب الحياة آنذاك، بما في ذلك ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في المجتمع.

وبداية لقد قسمت هذه القوانين المجتمع البابلي إلى ثلاث طبقات:

–طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، وبالرغم من أن هذه القوانين تشير إلى هدف حماية الضعيف من القوي، إلا أنها أكدت بالأساس على حق الأحرار في امتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق لهم.

– طبقة الحرفيين الأحرار، والصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الأشغال البسيطة.

– طبقة الرقيق، وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، وتشكل السواد الأعظم في دولة بابل، حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية، على الرغم من أنها في حقيقة الأمر هي الطبقة العاملة، والمنتجة في مختلف المجالات.

ومن الجدير بالذكر هنا، فإن هذه القوانين وإلى جانب التقسيم السابق أشارت أيضا إلى بعض المسائل والقضايا الاقتصادية الهامة مثل:

– الحديث عن الملكية، وحقوق الإرث، والالتزامات المتبادلة بين البائع والمشتري.

– النشاطات الاقتصادية كالبيع والرهان والتجارة، وتسعير المواد، وما ينبغي دفعه من إيجار، وأسعار فائدة على رأس المال للمستلف.

– تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمع مثل إنصاف المظلوم والضعيف وغيرهما.

– تشخيص بعض الجوانب السلبية التي كانت تضر المجتمع، وتمارس من قبل المرابين في استغلال الضعفاء[1].

[1]– شاهد إلياس ، حمزة بالي، مرجع سابق، ص:137.

[2]–شريعة حمورابي، أو قوانين حمورابي هي مجموعة قوانين بابلية يبلغ عددها 282 مادة قانونية سجلها الملك حمورابي، سادس ملوك بابل (حكم من سنة 1792 قبل الميلاد إلى سنة 1750 قبل الميلاد) على مسلة كبيرة أسطوانية الشكل.

وعموما وبناء على ما سبق فإن هذه القوانين تعبر وبلا شك عن الاسهامات الفكرية الاقتصادية التي تميزت بها الحضارة البابلية عن غيرها من الحضارات.

ثانيا: الحضارة المصرية الفرعونية

تعد الحضارة المصرية من أهم الحضارات في العالم القديم، كما أنها من أقدم الحضارات الّتي دونت تاريخها.

وكانت تتميز الدولة في تلك الفترة بالسلطة المركزية خاصة من الجانب الاقتصادي والجانب السياسي، وكانت تمتلك وسائل الانتاج، وأهم عنصر منها هو الأرض، وهو أساس النشاط الاقتصادي الزراعي، وسخرت الفلاحين لإسناد الاقتصاد الزراعي من خلال صيانة المشاريع الإروائية .

كما كانت قوى الانتاج متطورة بالقياس إلى البلدان المجاورة (الشرقية)، والمنتجون هم الفلاحون، ولا يوجد تقسيم مهني للعمل[2]، فقط كان هناك بذرة تقسيم العمل بين الانتاج الزراعي الحيواني والنباتي، كما انتقوا محاصيل معينة تستخدم بشكل دوري بالمبادلة مع محاصيل أخرى على نفس وحدة الأرض، ويسمى بالوقت الحالي "**بالدورة الزراعية**"[3].

هذا إلى جانب ظهور ما يعرف بالتخصص في العمل، والذي أدى في تلك الفترة إلى تحسين العمل، وإلى زيادة الإنتاج خاصة في مجال البناء.

أما النشاط التجاري في العهد الفرعوني فقد كان نشاطا ثانويا وهامشيا، لأن الذي يطغى على عموم المصريين طابع الاقتصاد الطبيعي، والاكتفاء الذاتي[4].

ثالثا: الحضارة الصينية

تميزت أو أسهمت بالكثير في بزوغ الأنشطة الاقتصادية، ولعل من أهم ما شاركت به الحضارة الصينية، وله جانب اقتصادي، اختراع الورق، والذي يعتبر دليلا على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة، لكن لم يصلنا عنها الكثير، وهذا لا يعني أن ننفي وجود فكر اقتصادي لدى الحضارة الصينية[5].

وكذلك تذكر الكتب والمراجع التاريخية أن الصين القديمة تعد من الدول التي انتشرت فيها العبودية

---

[1]– مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، عمان، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص37.

[2]– المرجع السابق، ص: 07 وما بعدها.

[*] –الدورة الزراعية، أو الدورة المحصولية، أو تدوير المحصول، هي تناوب محاصيل مختلفة على قطعة أرض واحدة، وتعتبر الدورات الزراعية من العناصر الهامة في زيادة الإنتاج ، وتحسين خصوبة التربة.

[4]– إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، بغداد، العراق، مطبعة الإرشاد، ط01، 1970م، ج 01، ص175.

[5]– شاهد إلياس، حمزة بالي، مرجع سابق، ص:138.

بشكل كبير، وأن مصادر العبيد لديهم هي الحروب الداخلية والخارجية، وقد سخّروا العبيد في المجالات الزراعية كنشاط اقتصادي، فضلا عن جوانب الخدمة الأخرى.

وكان الاتجار بالعبيد، وخاصة الأجانب عملية تجارية تمارس من قبل الصينيين، والمهم كل شيء عندهم كان مبنيا على استثمار العمل العبودي.

ولقد كان لهذا النظام الاقتصادي العبودي دور فعال في إحياء النشاط الاقتصادي في المؤسسات العليا للدولة في حينها، وخاصة السياسية والعسكرية منها، فضلا عن القانونية والدينية، وإدارة العمل الذي يمارسه العبيد في مختلف المجالات[1].

رابعا: الحضارة الفينيقية

كان النشاط الاقتصادي الممارس على نطاق واسع لدى الشعوب الفينيقية هو التجارة؛ حيث أصبحت هذه الأخيرة بمثابة الميزة الرئيسة لهم في العالم القديم، فقد قام الاقتصاد بشكل أساسي عليها، وهذا لا يعني عدم وجود أنشطة اقتصادية أخرى، وعليه فقد كان النشاط الاقتصادي لدى الفينيقيين يتمثل على النحو التالي:

1. التجارة

شكّلت التجارة الحرفة الرئيسة للفينيقيين، حيث كانوا بمثابة وسطاء عالميين للتجارة عبر شعوب العالم القديم.

2. الزراعة

المحدودة من الأراضي الزراعية تعد الزراعة من الأنشطة التي اهتم بها الفينيقيون، فلقد استثمروا تلك المساحة إلى أقصى حد ممكن، فلم تكن الزراعة عندهم مهملة، بل كانت منتشرة على منحدرات الجبال، وعلى شكل المصاطب، وهي ثمرة عمل شاق وطويل بذلوه في ذلك النشاط الزراعي[2].

ومن أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تنتج في المدن الفينيقية هي القمح، بالإضافة إلى الشعير، والفاصوليا، والعنب، والزيتون، والتين، والرومان، والجوز.

[1]– جعفر طالب أحمد، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، القاهرة، مصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط01، 2020، ج01، ص: 40 بتصرف.

[2]– سابتينو موسكاتي، الحضارة الفينيقية، ترجمة نهاد خياطة، دمشق، سوريا، دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 1988م، ص: 141.

3. الصناعة

لقد عرفت الفينيقية العديد من الصناعات التي برعوا فيها وتفوقوا على شعوب العالم القديم بها، مما فتح آفاق واسعة نالت إعجاب الشعوب الأخرى، فتعددت لديهم الأنشطة الصناعية كصناعة الأرجوان، وصناعة المعادن، وصناعة العاج، وصناعة النسيج، وصناعة النسيج، وكذلك صناعة السفن.

4. الملاحة

احتكروا الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، ووفروا الكثير من السلع والمواد التجارية الثمينة، والمستوردة من مختلف بقاع العالم لجميع الشعوب التي كانت تسكن في حوض هذا البحر.

5. التصدير

أيضا من الأنشطة الاقتصادية المميزة التي برع فيها الفينيقيون هو التصدير، وقد اختصوا بتصدير السلع إلى شعوب البحر الأبيض المتوسط مثل: الخشب والقمح والزيت والخمر والزجاج والأقمشة[1].

وخلاصة القول فإن الحضارات الشرقية القديمة، وعلى الرغم من قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عنها كما هو معلوم، إلا أنه يتبين لنا بأنها ساهمت وبشكل كبير في ظهور الأفكار الاقتصادية المبكرة، والتي انعكست إيجابا على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي مارستها الحضارات اللاحقة.

[1]– مها دحام ، الحضارة الفينيقية، تاريخ التصفح 2022/01/10، www . https://sotor.com/

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة

سنتطرق في هذا المحور إلى بيان أهم الأفكار، والإسهامات الاقتصادية عند اليونان، وعند الرومان، وذلك كما يلي:

أولا: الفكر الاقتصادي عند اليونان

شهد الفكر الاقتصادي في اليونان تطورا مستمرا، وكان ذلك بسبب التطوّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والتوسعات في البنية السياسيّة، ولكنّ النشاط الاقتصاديّ كان محدودا بشكل عام؛ حيث كانت المشكلات الناتجة عن هذا النشاط ذات أهميّة قليلة بالنسبة للمفكّرين والفلاسفة، ولم تُدرس إلا بصورة عادية، ووفقا لدراسات غير اقتصاديّة؛ لذلك درس الفلاسفة اليونانيون المشكلات الخاصة في الاقتصاد باعتبارها أبحاثا مرتبطة مع الأخلاق والسياسة والفلسفة، نتيجة افتقار اليونان لوجود نشاطات اقتصاديّة تتناسَب مع موضوعات علم الاقتصاد، لذلك من الممكن اعتبار أنّ الفكر الاقتصاديّ اليونانيّ هو ما ارتبط بكتابات الفلاسفة، والمفكّرين اليونانيين، مثل أكسينوفون، و أرسطو وأفلاطون، وهو ما سنحاول أن نبينه بإذن الله تعالى من خلال مايلي:

أ- أكسينوفون (431 ق م – 354 ق م)

كتب أكسيفون أو(زينفون) أول كتاب في التاريخ المسجل بعنوان "**الاقتصادي**" ، وسماه البعض " **النظام المنزلي**"، والبعض الآخر " **إدارة المالية الخاصة**"، وعلى الرغم من أن أكسينوفون تتلمذ على بعض فلاسفة عصره إلا أنه لا يعد ضمن الفلاسفة المعدودين، فأكسينوفون هذا كان ضابطا مميزا في الجيش، ووصل إلى قيادة كتيبة العشرة آلاف مقاتل(مرتزقة الإغريق) ، وهو لم يبلغ الثلاثين، ويقال إنه أبدع في قضايا اللوجستيات العسكرية والتكتيكات الحربية، ويبدو أن موهبته وخبرته في تنظيم آلاف الجنود، مكنته من تطوير مهارات عالية في الإدارة والتنظيم، وفوق ذلك فقد كان مؤرخا لزمنه، وقبل كل ذلك كان تلميذا لسقراط، وهو وإن كان أول من استخدم كلمة " **الاقتصادي**" عنوانا لكتاب، إلا أنه كان يعني بها "**إدارة المنزل**" أو "**الأملاك الخاصة**" وليس المعنى المتعارف عليه اليوم.

وفيما يلي بعض الأفكار الاقتصادية التي تميز بها هذا الفيلسوف عن غيره من الفلاسفة:

ب-الثروة والقيمة والنقود

كل ماهو نافع يعد جزءا من الثروة عند أكسينوفون حتى الأصدقاء، بل والأعداء أيضا إن شئت، وكل ماهو غير نافع فليس بثروة، وإن كان أرضا أو حصانا، وهكذا فإن مفهوم القيمة عند أكسينوفون مرتبط

بالمهارات الإدارية للمالك، فالشيء ذو قيمة عندما يحسن المالك استخدامه، ونفس الشيء ضار في الحالة المعاكسة، ومع ذلك يصبح الضار ذا قيمة إذا تم بيعه.

وفي كلامه هذا تلميح للفرق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فالقيمة الاستعمالية تظهر من خلال مهارة المالك في الانتفاع من الشيء، والقيمة التبادلية تظهر بمناسبة البيع[1].

وأما النقود فيؤكد أكسينوفون على أنها وسيلة لمراكمة الثروة عن طريق البيع والشراء، ولكنه يرى أن النقود يجب ألا تكون غاية في ذاتها، فالثروة ليست في النقود، بل في الأشياء النافعة مثل الأرض الزراعية، وأما اللهث وراء المزيد من النقود، واستخدام الذهب والفضة في الزينة هو نوع من الترف المذموم.

ج- نظرة أكسينوفون لتقسيم العمل

سائر الفلاسفة اليونانيين على ما نعلم ، آمنوا بالتوزيع الطبقي السائد في عصرهم، وأكسينوفون لا يختلف عنهم في تخصيص الطبقات الاجتماعية الأدنى بالعمل العضلي، والطبقات الأعلى بالعمل الذهني، ولكن أكسينوفون لاحظ أن اتقان العمل الحرفي يزداد في المدينة الكبيرة بسبب إمكانية التخصص، وذلك بخلاف القرية، حيث يتعين على الفرد اتقان عدة مهن بآن معا.

د- نظرة أكسينوفون إلى العبودية والزراعة والحرفة

يذكر المؤرخون أن الاقتصاد اليوناني كان زراعيا طبيعيا ،لكنه كان متطورا من حيث التبادل، ولقد كان أكسينوفون يفضل شراء أرض رخيصة واستصلاحها على شراء أرض محروثة ومزروعة، لأن الثانية ستكون قيمتها قد استقرت عند مستوى عال، أما الأولى فآفاق تضاعف قيمتها مفتوحة.

أما العمل في الأرض فهو للعبيد، وهؤلاء لابد من إدارتهم عن طريق الحوافز المادية والمعنوية، الإيجابية والسلبية، لضمان بذلهم قصارى جهدهم في العمل، في حين أن السادة يراقبون العمل، ويكون لديهم الوقت للاهتمام بالأصدقاء وبالمدينة (الوطن).

ولذلك فإنه ينظر نظرة دونية إلى الحرفة، لأنها تستهلك وقت الإنسان في عمل عضلي أقرب بشكل أو بآخر إلى عمل العبيد، ولعل هذه النظرة تعكس النظرة الأرستقراطية السائدة في عصره، إذ لا شك أن الحرفيين كانوا يمثلون الطبقة الأقل حظا بين اليونانيين.

وأخيرا لأكسينوفون مؤلفات منها" عن الإيرادات"، وفيه يضع أكسينوفون مايشبه خطة للنهوض الاقتصادي "بأتينا"

تتضمن ملاحظات عن الصناعة والتجارة والتصدير[1].

[1]- معاذ الشرفاوي، مرجع سابق، ص: 17.

1. أفلاطون (428 ق م – 348 ق م)

يعتبر أفلاطون من أشهر فلاسفة الإغريق، وهو تلميذ للفيلسوف سقراط لمدة تزيد عن خمس سنوات.

عاش حياة مترفة كأحد أفراد عائلة أرستقراطية من أعرق العائلات الأثينية، حيث عايش فترة ازدهار أثينا السياسية والثقافية.

لأفلاطون العديد من الأفكار الاقتصادية، ذكرها في كتابيه: «**الجمهورية**" و "**القوانين**"، وهذه الأفكار يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- نظرة أفلاطون إلى الدولة

الدولة عند أفلاطون اقتصادية النشأة، حيث إن حاجات الانسان الاقتصادية هي التي دفعته لإنشاء جماعات سياسية، وبالتالي يكون دور الدولة هو تنمية الحرف والمهن لتشجيع النشاط الاقتصادي[2].

ومن هنا يتضح بأن أفلاطون يرجع نشأة الدولة إلى العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، أين يتعاون الجميع في إطار دولة واحدة لإشباع مختلف الحاجات الإنسانية المتعددة.

ب-أفلاطون وتقسيم العمل

قسّم أفلاطون المجتمع في إطار مدينة مثالية فاضلة، قائمة على تقسيم العمل، والاختصاصات إلى ثلاث طبقات وهي:

✓ **طبقة الحكام**

وهي التي تشمل الفلاسفة ، والحكماء الذين يخضعون لتربية خاصة.

✓ **طبقة النبلاء والجنود**

وهذا لأجل نسل النبلاء الشريف، ولشجاعة المحاربين.

✓ **طبقة المحكومين**

وهي تتضمن العمال اليدويين والزراعيين والصناع والحرفيين.

بينما الرق يعتبرهم أفلاطون أنهم عنصر دائم في الحضارة الإنسانية، لا يمكن الاستغناء عنهم، وأفضلهم الأجانب المُستولى عليهم في الحروب[3].

---

[1]- المرجع السابق ، ص: 18.

[2]- للمزيد انظر : مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص: 39.

[3]- مناف قومان ، نظرة على الفكر الاقتصادي في الحضارة الإغريقية، تاريخ التصفح 2022/02/15 www.noonpost.com .

وانطلاقا من هذا التقسيم الطبقي للمجتمع، ظهرت عند أفلاطون أحد أهم الأفكار الاقتصادية: وهو ما يعرف ب "**تقسيم العمل**"، حيث اعتبر أفلاطون أن هذا التقسيم فطري المنبع، وهو يتم على أساس المواهب، والقدرات الفردية، فكل فرد مجهز طبيعيا لأداء حرفة، أو مهنة معينة، وبالتالي فخروجه عن هذه المهنة لن يكون عمل أخلاقيا، بل سيؤدي حتما إلى إلحاق الضرر به، وبمجتمعه، وبمدينته الفاضلة.[1]

ج-نظرة أفلاطون إلى النقود والملكية الخاصة

يعتقد أفلاطون أن النقود ما هي إلا وسيلة لتسهيل التبادل، ويرى أنه لا حاجة لاستخدام المعادن الثمينة بالتداول كنقود، بل يقترح استخدام نقود ذا قيمة صورية كالورق مثلا ، ومن هنا يحق القول أن أفلاطون كان من أوائل الذين نادوا بأن النقود مستقلة تماما عن قيمتها ، وأن قبولها في التعامل يرجع لكون الناس جبلت على التعامل بالنقود، وأن المجتمع قد اتفق على استعمالها هكذا، ويرى أفلاطون بأن هناك فرقا بين النقود المحلية المقبولة داخل الدولة والمتفق عليها، وبيت النقود في التداول الدولي[2].

أما الملكية الخاصة فيرى أفلاطون أنها من حق الطبقة الثالثة المنتجة فقط، لأنهم يهدفون لتحقيق الربح، بعكس الطبقة الحاكمة التي لا يحق لها التملك والميراث أبدا، لأنه من أسباب انحراف البشر في نظر أفلاطون حب الملكية الفردية، والرغبة في التوريث، بل ينبغي على الطبقة الحاكمة أن تهدف إلى خدمة العامة، وتحقيق الصالح العام[3].

د – نظرة أفلاطون إلى التجارة

نظر أفلاطون إلى التجارة نظرة رديئة، شأنه في ذلك شأن أكثر المفكرين القدامى الذين قدسوا مهنة الزراعة، ونظروا إلى باقي المهن ومنها التجارة والصناعة نظرة ازدراء، واعتبروها نشاطا غير طبيعي.

و أخيرا ومن الجدير بالذكر هنا لقد عُرف عن أفلاطون تحبيذه لفكرة الشيوعية في الفكر الاقتصادي بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية.

وكلمة الشيوعية في اللغة أتت من معنى المشاع بمعنى وضع الملكية عامة لكل الشعب، وأن يعمل الفرد على قدر طاقته، وأن يأخذ على قدر حاجته، وأفلاطون قد اعتمد هذه النظرية لكي يبعد عن طبقات

---

[1]– شاهد إلياس ، حمزة بالي ، مرجع سابق ، ص : 140 بتصرف.

[2]– جعفر طالب أحمد ، مرجع سابق ، ص : 58 وما بعدها.

[*]– إن حرية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة المنتجين ليست مطلقة، بل لها حدود، وتدخل الدولة في التصرف بها حسب ما يراه أفلاطون ، حتى يمنع الثراء الفاحش، ويمنع الفقر على حد سواء ،ومن حق الفرد أن يورث ، ويكون حق الورثة الجزء الأكبر من الأرض، للمزيد انظر : محب خلة توفيق ، التطور واقتصاديات الموارد ، الإسكندرية ، مصر، دار الفكر الجامعي ، 2011 ، ص34 .

المجتمع الدنيا التناحر فيما بينها في ملكية العقار، وطبعا هذا كان أساس لأفكار الشيوعية التي شكلت حركة ثورية قادها كارل ماركس، وفريدريك أنجلز وفلاديمير لينين منذ ماض قريب[1].

2. أرسطو (384 ق م – 322 ق م)

المفكر والفيلسوف الإغريقي تلميذ أفلاطون، وصاحب النظرية التحليلية الثاقبة، امتازت طريقته بأسلوب اختلف فيه بجوانب كثيرة عن آراء أستاذه أفلاطون، وله كتاب قيم عنوانه "**السياسات**"، يحتوي على آراء أرسطو الاقتصادية، والذي وقف فيه وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية ، ولذلك يعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته " **بذور نظرية اقتصادية** "، تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات ، فهو قد دفع علم الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني، ليصبح علما متميزا عن العلوم الفلسفية، والمنطقية التي كانت
سائدة حين ذاك.[2]

والآن سنحاول التعرف على أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها أرسطو، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- نظرة أرسطو إلى الملكية الخاصة

انتقد أرسطو الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة، وإنشاء نظام الملكية الجماعية أو المشايعة، لأن ذلك النظام المشاع أو الجماعي ـ حسب رأيه ـ يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع ما ينتجونه من سلع وخدمات فيما بينهم، وهذه المنازعات قد تؤدي بالنظام الى انحلاله وسقوطه.

ويفضل أرسطو نظام الملكية الخاصة، فيترك لكل فرد حرية التملك، لأن هذا النظام يعتمد على حب كل فرد لذاته، فيسعى كل فرد إلى تنمية ملكيته وانتاجه، وهو بذلك عكس وجهة نظر رأسمالية، وكان رأيه بشكل مخالف عن أفلاطون الذي عكس وجهة نظر اشتراكية.

وقد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة براهين وهي:

- ✓ الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية.
- ✓ الملكية تؤدي إلى الارتقاء، والنهوض بالنفس البشرية.
- ✓ الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية[3].

---

[1]– مناف قومان، مرجع سابق.

[2]– نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، دمشق، سوريا، مطبعة رياض، ط01، 2001، ص: 14.

[3]– محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، مصر ، جامعة الإسكندرية، ط01، 1993، ص: 72.

كما يرى أرسطو أيضا، وهذا بخلاف أستاذه أفلاطون أنه من الممكن تحقيق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، وأن الدافع الشخصي هو من أقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة، وقد شكلت هذه الأفكار البذرة الأولى لأفكار آدم سميث فيما بعد في كتابه ثروة الأمم عام 1776 ميلادي الذي نادى فيه بإطلاق الحرية الفردية، لتحقيق الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة فيما سماه باليد الخفية.

ب-نظرة أرسطو إلى الرق

وصل نظام الرق في عصر أرسطو إلى أن يصبح مشكلة خطيرة ، ولكنه مع ذلك لا يخشى الإعلان عن رأيه في أن التفاوت الطبيعي بين البشر حقيقة لا تقبل المراوغة ، حيث يعتقد أن هذه الحقيقة هي في صالح المجتمع الانساني على غير ما قد يتصوره البعض بحجة التعلق بوهم المساواة المطلقة ، ويعني ذلك أن أرسطو كان قد أقر بوجود الرقيق ، حيث يرى أن الأفراد مختلفون في قواهم الفكرية والعقلية ، ومن ثم خُلق فريق منهم سادة، وخلق فريق آخر رقيق ، ومن امتاز من الفريق الأول بالعقل والسمو صلح للحكم ، أما الباقي فعليهم تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكام وطاعتهم[1].

ج-نظرة أرسطو إلى القيمة

يرى أرسطو أن هناك نوعين من القيمة بالنسبة للسلعة أو الخدمة وهما:

✓ **القيمة الاستعمالية**

وهي مقدار الأهمية، أو المنفعة التي يشعر بها الفرد نتيجة لاقتنائه سلعة معينة، فقد يشعر الفرد بأن سلعة ما تنفعه كثيرا، فيكون على استعداد لأن يدفع فيها ثمنا مرتفعا، بينما هناك من يرى بأن هذه السلعة لا تفيده كثيرا، وعندئذ لا يكون مستعدا لدفع نفس الثمن الذي دفعه الأول.

✓ **القيمة التبادلية**

وهي مقدار ما يبادل بسلعة معينة مع السلع الأخرى، أي ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة هذه السلعة بغيرها من تلك السلع.

وهذا التقسيم للقيمة يعد من أهم إنجازات أرسطو الاقتصادية، لأنه يشغل أغلب نظريات القيمة في الوقت الحاضر، وقد طورا هذان المفهومان حتى أصبحا نظريات اقتصادية، فالقيمة الاستعمالية طورها أصحاب نظرية المنفعة الحدية، وكذلك القيمة التبادلية.

[1]- جعفر طالب أحمد ، مرجع سابق ، ص: 63 وما بعدها.

ج- نظرة أرسطو إلى النقود والتبادل والفائدة

تركزت ملاحظات أرسطو الاقتصادية حول تنظيم اقتصاد العائلة المكتفية ذاتيا، وتحدث في سياق التبادل عما سماه " **فن الاقتناء**"، وقسمه على غرار أستاذه أفلاطون إلى "**فن اقتناء طبيعي، وفن اقتناء غير طبيعي**".

ففن الاقتناء الطبيعي هو فن الحصول على الأشياء اللازمة لمعيشة العائلة، والحفاظ على وضعها الاجتماعي، وهذا محدود بحكم الطبيعة، فالإنسان يشتري الحذاء مثلا ليحتذيه، وحاجة العائلة للأحذية محدودة، وأما فن الاقتناء غير الطبيعي فيظهر عند النزعة للاقتناء من أجل الاقتناء ، أي عند المبادلة لا لإشباع حاجات العائلة، بل لمجرد تحقيق المكاسب.

فالنقود مثلا وجدت لتسهيل المبادلات، وهذا استخدامها الطبيعي، أما إجراء المبادلات لمجرد اقتناء المزيد والمزيد من النقود، فهذا من قبيل الاقتناء غير الطبيعي.

وعليه فمن باب أولى أن تكون الفائدة أمرا منافيا للطبيعة بالمطلق، لأنها تعني الحصول على" **نقود من النقود**"

في حين أن النقود يجب ألا تكون غاية بذاتها، بل يجب أن تكون مجرد وسيلة لتسهيل المبادلات من خلال دورها في قياس الأشياء، فبدلا من قياس "عدد الأحذية التي تكافئ منزلا" يمكن من خلال النقود قياس عدد القطع النقدية التي تكافئ حذاء، وعدد القطع النقدية التي تكافئ منزلا، وبهذه الطريقة نعلم عدد الأحذية التي تكافئ منزلا.

ومن هنا يأتي الدور الأهم للنقود في تلبية الحاجة" **لقياس واحد معياري عام**".

ويربط أرسطو باختصار شديد دور النقود بوصفها وسيطا لتسهيل المبادلات بدورها وحدة للقياس بدورها حافظة للقيمة حيث يقول: " فيما يخص المبادلات المستقبلية، فإن النقود تلعب دورا في تحقيق الأمان لمقتنييها، فباقتنائها يمكن الحصول على مانريد في المستقبل"، و يختم بقوله:" وبالتالي فإن النقود هي أشبه بمقياس يعادل بين الأشياء، عن طريق جعل الأشياء قابلة للقياس عموما، فبلا تناسب بين الأشياء لا يمكن للمبادلة أن تتم، ولا مبادلة بلا معادلة، ولا مبادلة بلا معادلة، ولا معادلة بلا قابلية للقياس".[1]

[1]- معاذ الشرقاوي ، مرجع سابق ، ص : 22 وما بعدها.

د- نظرة أرسطو إلى الاحتكار

عرف أرسطو الاحتكار بأنه يتمثل في انفراد بائع واحد ببيع سلعته في السوق، وأن هذا المحتكر يستطيع فرض الثمن الذي يراه مناسبا له لتحقيق أرباحا طائلة، ونلاحظ بأن هذا التعريف لازال يستخدم في الوقت الحاضر.

كما اعتبر أرسطو الأثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية لأنها أثمان غير عادلة، ولأن هذه العملية الاحتكارية تقوم على استغلال البائع للمشترين.

هـ-نظرة أرسطو إلى التجارة

يعتقد ارسطو بأن العمل التجاري يتمثل في انتاج السلع، ويرى بأن التبادل التجاري فعالية غير اقتصادية، وغير إنتاجية، وغير طبيعية، وهو بذلك يشاطر أستاذه أفلاطون في احتقاره للعمل التجاري على أساس أن أرباح التاجر هو صراع، وسرقة، كما أن العمل التجاري عمل غير نبيل[1].

وأخيرا يمكن القول بأن الأفكار الاقتصادية التي جاء بها الفلاسفة اليونانيون قد لعبت دورا كبيرا في وضع اللبنات الأولى للفكر الاقتصادي في تاريخ البشرية، وأن هذه الأفكار لا زالت لحد الساعة تدرس، وتتبناها العديد من الدول النامية والمتطورة على حد سواء.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند الرومان

حضارة روما انبثقت من مجتمع زراعي في بداية القرن العاشر قبل الميلاد، ومع الوقت أصبحت من أكبر امبراطوريات العالم القديم.

الحروب والغزوات جعلت العبيد متوفرين بكثرة حيث قدر العبيد بحوالي 20% من سكان الامبراطورية و40% في مدينة روما وحدها.

من حيث الثقافة الفلسفية فقد تميزت الثقافة الرومانية بالضحالة، اعتمدت في البداية على الاقتصاد العائلي، ومن ثم تحولت إلى الاقتصاد الزراعي المغلق، ومن ثم إلى اقتصاد استعماري امبراطوري، وظهرت في ذلك العصر ظواهر اقتصادية من قبيل التضخم الشديد في القرنين الثالث والخامس بعد الميلاد، كما أدى الإلمام بتنظيم الزراعة بمشاكل جديدة مثل الاستغلال الكبير والاستغلال الصغير، ولكن لم تظهر أفكار تعالج هذه المشاكل في ذلك الوقت سوى بعض الإشارات المقتضبة من إيجاد أدوات، ووسائل في مجال الزراعة، وأثر تنظيم الأسواق على التضخم، واستتكار أسعار الفائدة، ومعارضة صور

[1]- جعفر أحمد طالب، مرجع سابق، ص: 63 وما بعدها بتصرف.

الاستغلال الكبير للأرض، وأثره على توافر المواد الغذائية. الجدير بالذكر أن روما وضعت نظام عملة متطور باستخدام النحاس والبرونز، وتم تداولها في جميع أنحاء الإمبراطورية.

هذا إلى جانب كانت هناك قفزة تفوق بها الفكر الروماني على الفكر الإغريقي، وهو اعتبار الملكية غير مقيدة بشروط، بينما ينظر إليها الإغريق من زاوية الاعتبارات الأخلاقية، وهذا الأمر ترك بصماته على الفكر الكلاسيكي، ومن المفكرين الرومان "**سيشرون**" و "**سينكا**".

كما أن الانجاز الذي تحقق على يد الرومان، وما زال العمل به جاري في الكثير من دول العالم لنضوجه، هو ابتكار الرومان للقوانين، وكان الغرض منها تنظيم أمور البلاد، ومن خلالها يمكن تحصيل الضرائب، وحل المنازعات المختلفة.

ولكن بالمجمل فإنه لا يوجد نظرية اقتصادية عند الرومان عن المشاكل الاقتصادية التي عانوا منها في ذاك الزمان كالتضخم والاستغلال[1].

وهذا كله على الرغم من أن الظروف كانت مواتية لوجود أفكار اقتصادية هامة، مثل زيادة العمل التجاري، وظهور أهمية النقود، والتوسع الجغرافي الكبير وغيرها، ولكنها لم تستغل، وهذا ربما راجع في نظرنا إلى ثلاثة أسباب:

- إن الرومان كانوا ينظرون إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية-إلا الزراعة-بعين الازدراء، واعتبروها عملا غير نبيل، ولا يليق أبدا بالقادة وأصحاب الفكر.

- إن الفكر الاقتصادي الروماني كان امتدادا للفكر الاقتصادي اليوناني، لذلك فليست هناك في نظرهم حاجة ماسة لأفكار جديدة تضاف في هذا المجال.

- كان اهتمام الرومان بالدرجة الأولى بالفتوحات ،وتوسيع الطرق، والقانون لتنظيم شؤون الأفراد فيما بينهم.

وهكذا نلاحظ بأن الفكر الاقتصادي الروماني تميز بعدم وجود أفكار اقتصادية جديدة خاصة بهم، وأن الأفكار الاقتصادية التي تعاملوا بها على بساطتها كلها اقتبست من الحضارة الإغريقية.

[1]- مناف قومان ، مرجع سابق.

المحور الرابع : الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (أوروبا، والعالم الإسلامي)

العصور الوسطى هي الفترة التي امتدت من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر ، أي منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والإصلاح الديني، وسقوط القسطنطينية، وتسمى" **العصور الوسطى**" لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارة القديمة (روما واليونان القديمة) والعصر الحديث، وسميت هذه العصور" **بعصور الظلام** "، و لكن هذا لا يصح إلا بالنسبة إلى أوروبا، لأن انهيار أوروبا قابله ازدهار الدولة الإسلامية كما هو معلوم.

ومن هنا فإن هذه المرحلة شهدت تيارين من الفكر الاقتصادي وهما:

1- الفكر الاقتصادي الأوروبي
2- الفكر الاقتصادي الإسلامي

أولا: الفكر الاقتصادي الأوروبي

كان الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى انعكاسا مباشرا لتعاليم الديانة المسيحية، وقد بدت هذه الانعكاسات في فكر فلاسفة أوروبا في العصر الوسيط، من أمثال توما الأكويني على نحو خاص، وفي السياسة الاقتصادية التي سادت أوروبا في هذه المرحلة.

1- معالم الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط

بشكل عام ، وكما ذكر المؤرخون يمكن القول بأن معالم الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط تتلخص فيما يلي:

أ- الفكر السكولائي

تأتي الفلسفة السكولائية – المدرسية – من مصطلح scholasticus المشتق من الكلمة اللاتينية schola، والتي تعني حرفيا فلسفة المدرسة.

وقد انتشر وازدهر هذا الفكر في جامعات أوروبا، وهي جامعات كانت تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين، ويتمثل جوهر فكر المدرسين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة، أي بين الإيمان والعقل.

ويتصف هذا الفكر بجملة من الخصائص، أهمها ما يلي:

- يهدف إلى دمج المعرفة بالعقل والإيمان.

- يضع دائما الإيمان فوق العقل.
- يهدف إلى تفسير أسرار ووحي الإيمان؛ حتى يتمكن العقل من فهمها واستيعابها.
- استخدمت مدرسة السكولائية في العصور الوسطى طريقة تعليمية خاصة لشرح وتعليم السكولائية.
- سعت السكولائية إلى إيجاد طريقة عقلانية وفلسفية للتفكير، استندت عليها الفلسفات التابعة لها وطورتها.
- أسست السكولائيية عقيدة أساسية في عملية التدريب الأكاديمي، حيث لا زالت تستخدم حتى يومنا هذا في التدريس.
- قبلت السكولائية أفكار ومسلمات الكاثوليكية الأرثوذكسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت.
- اهتمت السكولائية في التفكير الديالكتيكي أو المنطوق، أو ما يسمى بالتفكير المنطقي.
- تعاملت السكولائية مع المواضيع المطروحة بشكل دقيق وتفصيلي، مستخدمة الكلمات التي تحاكي الكتابات التفسيرية للمسيح في الكتاب المقدس.

وما يميز أصحاب هذا الاتجاه الفكري عن غيرهم، أنهم يربطون كافة أبحاثهم بالدين واللاهوت، وأنهم يسيرون أفكارهم لخدمة النظام الإقطاعي، والدفاع عنه بحجج دينية ولاهوتية أحيانا، أو فلسفية وقانونية أحيانا أخرى، لذا نجد أن الكنيسة نمت نموا كبيرا في عددها وثروتها ونفوذها، وفي نحو القرن الثالث عشر أصبحت الكنيسة تملك ثلث الأرض في أوروبا، وامتلأت خزائنها بتبرعات وهبات الأغنياء والفقراء، واستطاعت أن توحد لمدة ألف سنة تقريبا معظم شعوب القارة الأوروبية.

لقد ألقت الكنيسة بهذه العقيدة الفلسفية المدرسية (السكولائية) ، والتي طوقت بها العقل الأوروبي اليافع في العصور الوسطى، وأحاطت به كما تحيط الصدفة الحيوان البحري الصغير في داخلها[1].

ب- النظام الإقطاعي

عند دراسة تاريخ أوروبا الاقتصادي في العصور الوسطى نجد أن المدن القديمة سقطت تحت سلطان السادة الإقطاعيين، وأرغم أهلها على فلاحة الأرض المحيطة بها، وترتب على ذلك اندثار بعض المدن ، وتحول بعضها إلى قرى، ولذلك فإن المرحلة الأولى للإقطاع قد تميزت باندثار معالم المدينة، وسيادة الريف، وزيادة أهمية النشاط الزراعي على حساب النشاطين الصناعي والتجاري.

[1]- للمزيد انظر : ول ديورانت ، قصة الفلسفة ، نرجمة فتح الله محمد ، بيروت ، لبنان ، مكتبة المعارف ، ط06، 1988، ص: 133.

وهكذا أصبحت الإقطاعية الوحدة السياسية للنظام الاقطاعي في أوروبا في القرون الوسطى، كما أصبحت كذلك الوحدة الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويتميز النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى بعدة خصائص تتمثل فيما يلي:

- كان النظام الاقتصادي يقوم على الإقطاعيات، أو الضيعات Manors ، والإقطاعية، أو الضيعة قرية

تحوطها الأسوار، وتخترقها الشوارع، ويحدها الفضاء الفسيح من الخارج، وبها كان كنيسة ومبنى كبير يطلق عليه اسم Town Hall، وإلى جانب الحقول المزروعة كانت بالإقطاعية الغابات، والمراعي الدائمة، وكانت أراضي الإقطاعية تقسم إلى قطع كبيرة.

- اقترن النظام الإقطاعي بالعبودية، وبصفة خاصة في قطاع الزراعة، فأرض الإقطاعية أو الضيعة كانت تقسم إلى قسمين:

- أرض تخص السيد الإقطاعي، وهي تزرع لحسابه، وقد أطلق عليها اسم "**الدومين**".
- والأرض الباقية تقسم إلى شرائح توزع على الفلاحين مقابل ما يؤدونه للسيد من أعمال في أرضه الخاصة، وهذا ما يعرف "**بالريع العيني**"، ومع نمو المدن عرف ما يسمى بـ "**الريع النقدي**" الذي كان يدفعه رقيق الأرض.

وهكذا نرى كيف أن النظام الإقطاعي قد اقترن فعلا بالعبودية؛ لأن العبيد الذين كانوا يعملون في الأرض لم يكن لهم حق اختيار العمل أو السيد، بل كان عليهم قضاء خدمات معينة في شكل جزية تدفع للسيد نقدا أو عينا.

- تميز النظام الإقطاعي بمستوى منخفض جدا من الفن الإنتاجي، وبساطة تكلفة أدوات الإنتاج المستخدمة وصغرها، أما تقسيم العمل فلم يكن موجودا في ظل هذا النظام إلا في صورة بدائية.

وكان المجتمع في ظل هذا النظام الإقطاعي ينقسم إلى طبقتين هما:

- **طبقة العبيد**

يجب التفرقة بين عبيد الأرض ، والعبيد الذين يتم شراؤهم بالمال، فعبيد الأرض كانت لهم بعض

[1]– أريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، القاهرة ، مصر ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط01، 1986، ص: 50 وما بعدها.

الحقوق على الأرض التي يزرعونها، وكانوا يستغلون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص وكان لهم . في بعض الدول .

حق الهجرة من الضيعة مقابل ترك الأرض التي يزرعونها ، وكل ما يملكون، وفيما عدا هذه الفوارق البسيطة فعبيد

الأرض كانوا في كثير من الأحيان لا يفترقون عن العبيد المشترون بالمال.

وكانت على طبقة العبيد التزامات كثيرة، فمثلا: كان على أبنائهم أن يعملوا خدما بمنزل السيد الذي له حق بيعهم، وكان على العبيد كذلك أن يطلبوا الإذن لهم بالزواج، ولم يكن من حقهم أن يصبحوا من الرجال الأحرار إلا بموافقة السيد، وأكثر من ذلك فقد كان العبيد مرتبطين بالأرض، ولا يستطيعون تركها إلا بموافقة السيد.

إلا أن التزامات العبيد كانت تختلف من دولة إلى أخرى: فمثلا، كان العبيد في ألمانيا ملزمين بالخدمة في منزل

السيد حتى سن الخامسة والثلاثين، بينما كانوا في روسيا ملزمين بالخدمة في منزل السيد مدى الحياة، وفي

فرنسا كانوا ملزمين بدفع جزية إلى سادات الإقطاع ، بالإضافة إلى إيجار الأرض.

أما الطبقات القادرة مثل النبلاء، ورجال الكنيسة فقد تهربوا من دفع الجزء الأكبر من الضرائب، وأصبحت الطبقات الفقيرة هي التي تتحمل عبئها.

علاوة على ما تقدم، فقد كان العبيد ملزمين بالعمل في أرض السيد بضعة أيام كل أسبوع نتيجة منحهم الأرض،

هذا العمل . الذي يقوم على السخرة . تختلف عدد أيامه من دولة لأخرى، بالإضافة إلى ذلك فقد كان العبيد ملزمين

باستخدام جميع حيواناتهم في أرض الأسياد.

- **طبقة النبلاء**

تتولى هذه الطبقة حماية العبيد، والدفاع عنهم ضد أي اعتداء ،كما توفر لهم الآمن ،وتكفل لهم الغذاء في زمن المجاعة. وأهم من ذلك فطبقة النبلاء هي التي تمد العبيد برأس المال اللازم للزراعة؛ ومن جهة أخرى، كان النبيل يضطلع بالمسؤولية الإدارية للإقطاعية؛ فهو الحاكم المحلى، وهو الذي ينظم

الأحوال الاقتصادية خاصة التجارة العابرة ، ويكفل الرقابة على الأسواق، وهو القاضي الذي يفصل في المسائل المدنية والجنائية أحيانا.

والواقع أن هذه الالتزامات من جانب طبقة النبلاء كانت أحد الأسباب التي ساعدت على نشأة النظام الإقطاعي؛

حيث تنازل الفلاحون عن أراضيهم للنبلاء مقابل أن يخلع هؤلاء حمايتهم عليها، ولا سيما إزاء عجز الحكومات المركزية البعيدة عن تحقيق هذا الهدف.

وقد ساهمت في ذلك ظروف المجتمع الإقطاعي، والتي كانت تقوم على العبيد، فالعبد . كما هو معروف . معدم لا يملك رأس المال، ومن ثم كان من المستحيل تملكه الأرض، ويكفي أن نذكر أن المزارع في روسيا لم تكن لدية الإمكانات المادية اللازمة لحفر آبار، أو شراء الآلات الرافعة، بل أكثر من ذلك، لم يكن في استطاعته شراء الحبال اللازمة لرفع مياه الآبار، لذلك فقد كان السيد الإقطاعي يقيم طاحونة الهواء لتمد العبيد بالماء[1].

2 – أهم الأفكار الاقتصادية للعصور الوسطى في أوروبا

إذا وبعد هذا العرض الموجز لأهم معالم الفكر الاقتصادي الأوربي في العصر الوسيط، نستعرض الآن أهم الأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة في هذا العصر، وذلك من خلال التطرق إلى كتابات وإسهامات "**القديس توما الأكويني**"، الذي يعد من أهم و أشهر المفكرين السكولائيين في هذه المرحلة .

- **توما الأكويني :(1225م – 1274م)**

كان توما الأكويني عالما لاهوتيا وكاتبا اقتصاديا إيطاليا، وهو أحد علماء الكنيسة الثلاثة والثلاثين، عدته الكنيسة الكاثوليكية عالمها الأعظم ، ولا عجب فهو معروف أيضا بالعالم الملائكي، ولكنه إلى جانب كونه أحد أبرز أعلام علماء اللاهوت الديني المسيحي، كان أحد أشهر وربما أهم فلاسفة أوروبا في العصر الوسيط، وله الكثير من الأتباع منذ ذلك الحين إلى اليوم.

و إن من أهم ما وضعه توما الأكويني هو "**الخلاصة اللاهوتية**"، حيث يعرض فيها جملة من الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والذي يهمنا هنا طبعا الأفكار الاقتصادية، والتي من أهمها ما يلي:

[1]– تاريخ النظم الاقتصادية، تاريخ التصفح 2022/03/22. www.moqatel.com

أ- نظرة توما الأكويني إلى التجارة

ناقش موضوع التجارة ، وكانت نظرته للتجارة تختلف عن نظرة الإغريق الذين يعدوها شر لا بد منه، وعمل غير لائق بأصحاب البلاد الهيلسينت ،وكان موضع جدل لدى الإغريق ، أما النظام الكنسي، وآراء الكنيسة، والإقطاع ،فقد أخذ خطوة نحو تذليل الصعاب ، فكان رأي توما الأكويني بأن التجارة سليمة في حالة الاستخدام الذي ينفع الناس، ولا يؤدي إلى الثراء الفاحش ، بل تغطية الاحتياجات فهذا عمل خدمي ولا بأس به ،وقال إن هكذا تجار يستحقون المكافأة (أي المكافأة للتجارة غير الاستغلاليين)، وقال إن المشكلة في الطريقة التي يتبعها التجار في تعاملهم، وليس التجارة نفسها، فلو كان التجار في عملهم يرغبون في إشباع حاجة المعوزين من الفقراء، ومساعدة الفقراء ،وخدمة البلد ، لما كانت التجارة عمل غير أخلاقي ، ولأصبح الربح الذي يحصل عليه التاجر يمثل المكافأة التي يستحقها للجهد الذي بذله، وهذا الأمر شجع على قيام المدرسة التجارية.[1]

ب-توما الأكويني و السعر أو الثمن العادل

يقول القديس توما الأكويني – في معرِض حديثه عن مشروعية الأسعار :-" إجابتي عن ذلك أنه لَإِثْم عظيم أن يُمارَس الاحتيال، من أجل بيع شيء بأكثر من ثمنه العادل، فبيع شيء بثمن أعلى مما يستحق ، أو شراؤه بثمن أرخص مما يستحق، يعد في حد ذاته سلوكا غير عادل وغير قانوني".

ويتضح من مقولة الأكويني أن تطبيق الثمن العادل يُفرض بوصفه التزاما دينيا؛ وبالتالي فإن ممارسة الاحتيال لا تجعل الشخص معرضا للإدانة فقط من جانب المجتمع ، وإنما يتعرض أيضا لجزاء ديني سواء في الدنيا أو الآخرة.

ويعتبر الأكويني الثمن العادل هو ذلك الثمن الذي يمكن المنتج من أن يعيش بمستوى شريحته الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون ثمن السلعة في متناول المستهلك، مما يعني أن الثمن العادل هو: "ذلك الثمن الذي يغطي النفقة التي تحملها البائع في سبيل إنتاج السلعة، دون أن يحقق للبائع ربحا، وإنما مكافأة تُعطَى له لقاء ما تكبده من مشقة في صنع السلعة؛ بحيث تكفل له أن يعيش كغيره ممن لهم ظروفه الاجتماعية نفسها"، وبعبارة أخرى فالثمن العادل – برأي الأكويني – يجب أن يكون مساويا لنفقة الإنتاج، وألا يُلحِق ضررا لا بالبائع ولا بالمشتري.

[1]- للمزيد انظر: راشد البراوي ، تطور الفكر الاقتصادي ، القاهرة ، مصر ، دار النهضة العربية ، ط01، 1976، ص27 .

ويمكن القول إن فكرة الأكويني عن الثمن العادل انبثقت من نظريته عن المساواة الجبرية بين الأفراد؛ فالثمن العادل يتحقق حينما يغطي التكاليف وجهد الصانع أو التاجر، تبعا لمستوى المعيشة التقليدي لهما، وكان لفكرة الثمن العادل قيمة نظرية؛ حيث ساعدت حينها على استقرار الأسعار والأجور إلى حد كبير[1].

ومع ذلك لم يذكر الأكويني كيفية تحديد الثمن العادل الذي يُرضي الرب، وهنا برز الخلاف بين المَدرسيين؛ ففي حين طالب بعض رجال الدين بأن تتدخل الدولة في تحديد أسعار السلع بما يكفل تحقيق العدالة، عارض ذلك الأكويني؛ نظرا لإيمانه بالحرية الاقتصادية، وقد لجأ الأكويني في تبرير ما ذهب إليه إلى حجج لاهوتية، مثل: "اتركها للسوق"، "أنا لا أطلب سعرا إلا ما تطلبه السوق"، فقد كانت المفاضلة إذن في ذلك الوقت بين الأخلاق والسوق، وكانت السوق هي الأقوى عبر القرون منذ أيام الأكويني[2].

ج-نظرة توما الأكويني إلى الملكية

يذهب توما الأكويني إلى أن الملكية التي يتملكها الانسان على الأرض ماهي إلا ضربا من ضروب العقوبة على الخطيئة البشرية الأولى، تلك الخطيئة التي ارتكبتها حواء في الجنة، ولكن مع كون الملكية ضربا من ضروب العقوبة على الخطيئة، فإنها ضرورية للإنسان في حياته على الأرض، وتنبع هذه الضرورة من الوظيفة التي يمكن أن تقوم بها الملكية، وهذه الوظيفة على نوعين:

1. الوظيفة الإدارية

وهي وظيفة خاصة، وليست لعامة الناس كلهم، إنما هي من نصيب عدد محدود قليل من الناس، وتتطلب مستوى محددا من الكفاءة والمعرفة.

وعلى أساس هذه الوظيفة في حسن إدارة الملكية يسوغ الأكويني التقسيم الطبقي، فيرى أن تباين الناس في الثراء والملكية هو نوع من تقسيم الوظائف بين الفلاحين والنبلاء، وهو تقسيم إلهي نابع من الإرادة الإلهية وليس مصادفة، لذلك فإن التقسيم الاجتماعي للعمل هو أيضا إرادة إلهية، وطبيعة خالدة.

وعلى هذا الفهم ذهب الأكويني إلى أنه لا يوجد تناقض بين الملكية والقانون الطبيعي الذي هو الإرادة الإلهية.

ولذلك يجب على الفقراء، أو غير المالكين أن يقبلوا هذا التقسيم الإلهي، ولا يتذمروا منه، لأنه عارض في هذه الحياة الدنيا فقط، وهي قصيرة فانية.

---

[1]- أمل خيري ، تحديد السعر العادل بين الفكر الاقتصادي الغربي والإسلامي، تاريخ الصفح 30/ 01 /2022 www dramalkhairy

[2]- للمزيد انظر : جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، الكويت ، عالم المعرفة ، ط01، 2000، ع 261، ص: 39 وما بعدها بتصرف.

2. الوظيفة الاستعمالية

الوظيفة الثانية للملكية هي الوظيفة الاستعمالية، وهي صورة من صور علاقة الإنسان بأشياء هذا العالم أو الدنيا.

إن إيمان الأكويني بأن الملكية عقوبة على الخطيئة الأولى، لم يمنعه من الإيمان بالملكية الخاصة ، كما بدا في تسويغه الثراء والفقر، ولأنه كان من منظري النظام الإقطاعي الذي كان سائدا ، لم يجد مانعا من الذهاب إلى أن الحياة الآخرة لا تعني عدم التملك، و الابتعاد عن الثراء، وأن الشخص الثري يتصرف بعدل، ولا يكون ظالما إذا ضم إلى ثروته مايسمى ملكية عامة، ويحسن إذا قدم للآخرين جزءا من الثروة التي اغتصبها مما يسمى ثروة عامة[1].

د- نظرة توما الأكويني إلى الفائدة

أكد الأكويني أن الفائدة سلوك غير عادل على الإطلاق، لأنه حصول على فائض من المال يضاف إلى المبلغ المقترض من دون جهد، بل هو كما يقول بيع شيء لاوجود له في الواقع، ومالا وجود له في الواقع لا ثمن له.

ولكنه في موضع آخر يتراجع عن هذا الموقف، ليذهب إلى أن الفائدة هي تعويض، هي المخاطرة التي يقوم بها الدائن أو المقرض بقيامه بإعطاء المدين أو المقترض مبلغا من المال مدة من الزمن قد يحدث فيها تغيرات أو تبدلات تقلل من قيمة المبلغ الذي تم إقراضه ، وهذا هو الغالب في مثل هذه الحالات، لذلك يجب أن يكون المبلغ المعاد إلى الدائن معادلا بالقيمة للمبلغ الذي تم اقتراضه في وقته، أي يجب أن يكون المبلغ أكبر من المبلغ الذي تم إقراضه[2].

هذا الموقف التسويغي الذي قدمه الأكويني كان مرتبطا في حقيقة الأمر بالحفاظ على طبقة المقرضين الذين كانوا غالبا من رجال الكنيسة والإقطاعيين الذين يحصلون على مبالغ طائلة من فوائد الأموال التي يقرضونها، ويكونون بها ثروات كبيرة.

ولذلك تم طمس الحقيقة الدينية المسيحية التي ترى في الفائدة أو الربا امتلاكا لجزء من تعب الآخرين من دون عمل أو مقابل.

---

[1]- عزت السيد أحمد ، المذاهب الاقتصادية، اللاذقية ، سوريا، جامعة تشرين، ط01، 2009، ص: 131.

[2]- المرجع السابق ، ص : 134.

هـ- نظرة توما الأكويني إلى الريع

تطرق الأكويني أيضا إلى مسألة الريع، والذي دعاه إلى تناول هذه المسألة هي أن الكنيسة في تلك الأيام كانت تحصل على جزء أساسي من أموالها من خلال الريع.

مثلما سوغ الأكويني الفائدة لتحقيق مصالح الملاك، ورجال الكنيسة، فإنه لم يجد من الصعوبة مايعيقه عن تسويغ الريع الذي رأى فيه عادلا عن ملاك الأرض في إدارة الأرض، والعمل عليها من قبل الفلاحين، أو عبيد الأرض[1].

ومما سبق يمكن القول أن الطابع العام للفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط كان حكما مسيحيا لاهوتيا، و نظاما إقطاعيا، سيطرت فيه الكنيسة بشكل كبير على مستوى جميع الأصعدة، وكان القديس **توما الأكويني** من أشهر و أهم أعلام هذه الفترة.

ثانيا: الفكر الاقتصادي الإسلامي

إن الإسلام منهج متكامل لحياة البشر، ويصلح لكل زمان ومكان، وبه تتحقق السعادة في الدنيا والآخرة.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعد جزءا لا يتجزأ من هذا المنهج المتكامل، والذي يعمل على استقرار المجتمع وتوازنه، ورفاهية الفرد وكفايته.

ومن هنا سنحاول بإذن الله تعالى أن نقدم تعريفا ولو وجيزا لهذا النظام الرباني، وما يتعلق به من مبادئ وخصائص، وذلك كما يلي:

1. تعريف الاقتصاد الإسلامي

يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه" العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي، وينظمه وفقا لأصول الإسلام، ومبادئه الاقتصادية."[2]

ونخلص من ذلك أن الاقتصاد الإسلامي ذو شقين:

- **أولهما: شق ثابت**

وهو خاص بالمبادئ، وهو عبارة عن مجموعة الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، وبغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للمجتمع، وأشكال الإنتاج السائدة فيه، وهذا يعبر عنه بالمذهب الاقتصادي الإسلامي.

[1]- المرجع السابق، ص : 134 بتصرف.

[2]-محمد شوقي الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي ، جدة ، م ع س ، دار عكاظ للطباعة والنشر، ط01، 1981، ص: 45.

- **ثانيهما : شق متغير**

وهو خاص بالتطبيق، وهو عبارة عن الأساليب، والخطط العملية، والحلول الاقتصادية التي يكشف عنها أئمة الإسلام، لإحالة أصول الإسلام، ومبادئه الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره، وهذا يعبر عنه بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

ونخلص مما سبق بأن الاقتصاد الإسلامي عبارة عن مذهب ونظام معا.[1]

2. مبادئ الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي كنظام فعال في سمو الحضارة الإنسانية، له مبادئ أساسية لا يمكن تجاوزها، ولا التغافل عنها إذا أردنا تحقيق النمو الاقتصادي وأثره على النواحي الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتتجلى هذه المبادئ بما يلي[2]:

-المبدأ الأول: الملكية المزدوجة، الخاصة والعامة

الأصل في الملكية في الاقتصاد الإسلامي أنها لله عز وجل، وملكية البشر استخلافية ، قال تعالى: ﴿ **وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [آل عمران، 189]،ويقول أيضا: ﴿ **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ** ﴾[الحديد، 07].

والنظام الاقتصادي الإسلامي يقر بوجود الملكيتين معا، ولكل نوع منها أصوله ، ومبادئه وأسسه وأهدافه، بحيث لا تطغى إحداهما على الأخرى، وقد رتب الإسلام المسؤولية على الأفراد من أجل القيام بالواجبات المترتبة عليهم

تجاه هذين النوعين من الملكية .

وفي النظام الاقتصادي الإسلامي نوع آخر من الملكية هو ما كان ملكا للدولة كأراضي بيت المال التي كانت ترعى فيها إبل الصدقة.

والمسلم عند عمله في ملكيته الخاصة، فهو في الوقت نفسه يعمل لخير الأمة ومصلحتها العامة، وهناك حقوق جماعية مفروضة على المالك في تصرفه في ملكيته من أجل مصلحة الجماعة منها: الزكاة ، التكافل الاجتماعي ، خمس الغنائم ، خمس الركاز، والهدف من كل هذا مصلحة الجماعة.

[1]– المرجع السابق ، ص : 48 بتصرف.

[2]– سكينة بويلي ، الفكر الاقتصادي عند المسلمين، مجلة الإحياء، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الشريعة ، جامعة الحاج لخصر، باتنة01، ع 13، 2009، ص: 397 وما بعدها بتصرف.

-المبدأ الثاني : التكافل وضمان الكفاية

المجتمع الإسلامي جسد واحد، والمسؤولية بين أفراده مطلقة شاملة لتحقيق الكفاية لجميع الناس، والتي غايتها القضاء على الفقر والحاجة في المجتمع الإسلامي، ولذلك وزع الإسلام تلك المسؤولية بين الأغنياء والأقربين، بين الموسرين والدولة ،حتى تتعاون هذه الجهات جميعها على القضاء على الفقر الذي هو أخطر مرض اجتماعي يفتت قوة الأمة ، ويجعلها شيعا وأحزابا.

-المبدأ الثالث: الحرية المقيدة

من المبادئ الهامة في الاقتصاد الإسلامي، الحرية، فالمسلم حر في:

- اختيار العمل الذي يناسبه.
- -اختيار طرق الكسب التي يستريح لها.
- اختيار التملك الذي يفضله.
- اختيار الإنفاق الذي يشبع رغباته.

وهذه الحرية ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، وأحكام الشريعة، وبناء على ذلك ينبغي أن يتصرف في الحدود التي يسمح بها الشارع الحكيم بكل ما يتعلق بالمال من حيث الاستثمار، والاستهلاك، وهو في تصرفه القولي أو الفعلي يراقب الله تعالى فإن قصر أحدهم، جاء دور الرقابة الخارجية (من البشر) والتي تقوم بها الدولة.

-المبدأ الرابع: الوسطية

الوسطية هي الاعتدال، وعكسها التطرف، ويعتبر هذا المبدأ ظاهرة رئيسة في التشريع الإسلامي، وهذه الوسطية شاملة لجميع فروع التشريع بما في ذلك المسائل المالية والاقتصادية، ويظهر هذا المبدأ في آيات كثيرة من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان،67] ،وتحقيقا لهذه الوسطية جاء النهي واضحا في التبذير ، قال تعالى: ﴿ **وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا اِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا** ﴾ [الإسراء،27،26] حتى أن الانتفاع من المباحات ينبغي أن يكون على وفق المصالح، فإذا خرج المكلف به عن ذلك الوجه اعتبر مذموما.

-المبدأ الخامس: العدالة

العدل بين الناس حكم هام من أحكام التشريع الإسلامي، ومبدأ من أهم المبادئ التي عني التشريع بها، وأمر الله تعالى بالعدل في كثير من الآيات القرآنية: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ**

وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل، 90] ، والإسلام يحرص على تحقيق العدالة بين الناس في مجال الجباية والتوزيع بين المسلمين وبين غير المسلمين، على أساس لا ضرر ولا ضرار.

3. خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي

للاقتصاد الإسلامي خصائص عدة ينفرد بها، ويتميز بها عن باقي المذاهب الاقتصادية، ومن هذه الخصائص ما يلي:

✓ ربانية المصدر

إذا كان الاقتصاد الإسلامي جزءا من الإسلام فإن مصدره إلهي، يستمد أحكامه منَ القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة، بدليل عدد كبير من الآيات البينات كقوله تبارك وتعالى: ﴿ **لايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ [فصلت،42] ، والسنة وحي كالقرآن الكريم، فالواجب حفظها، والاحتكام إلى ما فيها من التشريع والبيان ، وإلى جانب القرآن والسنة يأتي الإجماع، والقياس وغيره من المصادر التي يلجأ إليها المجتهدون.

فالاقتصاد الإسلامي هو الصالح للناس، لأن مقاصد الشريعة ترعى مصالح الناس، فهو اقتصاد معصوم في أوامره ونواهيه ومبادئه الكلية، وأقرب إلى الصواب في الأمور الاجتهادية.

✓ ربانية الهدف

يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى سد حاجات الفرد الدنيوية على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، والمال في الإسلام مال الله تعالى، والإنسان مستخلف فيه، لذلك يسعى المسلم إلى هدف نبيل فيه خيري الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿ **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ** ﴾ [القصص، 77].

أما المذاهب الطبيعية الأخرى فأهدافها مادية بحتة، فالتجار هدفهم الحصول على أكبر قدر ممكن من المال والثروة، والطبيعيون اتجهوا إلى الثروة الزراعية، والرأسماليون هدفهم إشباع الرغبات دون نظر إلا حلال أو حرام، أما الماركسيون فهدفهم خدمة الشيوعية.

✓ الرقابة المزدوجة

لما كانت النظم الوضعية تفرض الرقابة على تنفيذ ما سنت من قوانين ومبادئ فإنها في الوقت نفسه تلزم الناس على التطبيق، ولكن من الناس من يتهربون من ذلك عندما يكونون بعيدين عن أعين الرقباء.

أما في الإسلام فالرقابة ذاتية داخلية تنبعث من أعماق الوجدان بدافع الإيمان، ورقابة بشرية من البشر، ظهرت هذه الثانية بعد الهجرة، والتاريخ يشهد على ذلك بوظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي، وهذا إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وينبعث هذا وذاك من الإحساس الذي هو" **أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك.** [1]"

✓ **الجمع بين الثبات والمرونة أو التطور**

فالنصوص والأحكام الثابتة لا تتغير، ولا تتبدل مهما تغير الزمان والمكان كحل البيع، وتحريم الربا، ومن النصوص ما تتميز بالمرونة في الأساليب، والوسائل المتجددة، والعرف، مادام لا يتعارض مع أصل ثابت من أصول الشريعة الإسلامية[2].

✓ **التوازن بين المادية والروحية**

الإنسان مادة وروح، والله خالق الإنسان يعلم ما يحتاج إليه في كل قسم من أقسامه، وقد جاء الاقتصاد الإسلامي متسما بالتوازن بين الجانبين من غير أن يطغى جانب على آخر، ولذلك شرع من الأحكام ما فيه السعي والعمل لاكتساب الرزق، وفي الوقت نفسه بين له ما يسعده في آخرته، حتى إذا كان في عبادة وانتهى منها أمر بالعمل في سبيل الله تعالى ، قال الله عز وجل: ﴿ **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ [الجمعة،10]، ولذا فإن ما يقدمه المسلم من صدقات وزكاة وكفارات لهو نشاط اقتصادي

في سبيل الله تعالى.

✓ **التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة**

للفرد مصالحه الخاصة به، وللجماعة مصالحها الخاصة بها، وقد تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، عند ذلك راعي الاقتصاد الإسلامي التوازن التام بين المصلحتين، فيقدم المصلحة العامة، ويعوض على الفرد ما يلحق به من ضرر.

فالفرد له الحق في التصرف بمصلحته، على ألا يلحق ضررا بالآخرين، ولا أن يعطل مصالح غيره من الجماعة، فالاحتكار ممنوع، ولولي الأمر بيع المحتكر بمثل الثمن، حتى أن المجتمع إذا احتاج إلى عمل من طرف أحد أفراده، أجبر على العمل بأجر المثل، وهذا التوازن لا يوجد في أي مذهب اقتصادي وضعي كيفما كان نوعه.

---

[1]– رواه البخاري برقم 50.

[2]– سكينة بويلي، مرجع سابق ، ص : 396 بتصرف.

✓ **الواقعية**

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى، بواقعيته في مبادئه ومنهجه وأحكامه، بحيث يتفق مع طبائع الناس، ويراعي دوافعهم وحاجاتهم ومشكلاتهم. وهذه الواقعية مستنبطة من قول الله تبارك وتعالى:

﴿**نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ** ﴾ [الزخرف ، 32]، فالناس في هذه الدنيا يتعاونون فيما بينهم، ويسخر بعضهم بعضا في قضاء حوائجهم على أساس قول الله عز وجل ﴿ **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** ﴾ [الحجرات، 13].

✓ **العالمية**

من الخصوصيات الخمسة التي اختص بها النبي صلى الله عليه وسلم عمومية رسالته دون غيره من الأنبياء والرسل قال الله عزّ وجل :﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ** ﴾ [الأنبياء،107] ،ولهذا جاء الإسلام صالحا للتطبيق في كل زمان ومكان وحال، والاقتصاد جزء منه، وما يتصف به الأصل يتصف به الفزع أو الجزء من الكل، لذلك فإن الاقتصاد الإسلامي لم يكن لبيئة مكة وحدها، أو المدينة المنورة، أو الجزيرة العربية، ولم يقتصر على بيئة تجارية، أو زراعية أو صناعية، وإنما هو نظام عالمي إنساني محكم ودقيق .

ولقد أولى السادة الفقهاء عناية فائقة بدراسة هذه الخصائص، والاهتمام بها كثيرا، فأمكن تطبيق الاقتصاد الإسلامي بما يتفق، وينسجم مع الأحكام الشرعية من جهة، ومصلحة الأمة، والرحمة بها من جهة أخرى[1].

4. من أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي

يخطئ الكثيرون حينما يقصرون البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي، وتطور المذاهب الاقتصادية على تصورات مفكري الحضارتين اليونانية، والرومانية (أفلاطون، وأرسطو وغيرهما) كنقطة بداية في البحث، ثم يقفزون إلى القرن الثامن عشر مباشرة حيث عصر النهضة الأوربية، متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية.

[1]– المرجع السابق ، ص: 397.

وبالرغم من أن العصور الوسطى كانت عصور الظلمات، والتأخر بالنسبة للدول الأوروبية، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى جميع الدولة الإسلامية.

ومن أشهر العلماء، والمفكرين المسلمين الذين تضمنت كتاباتهم إسهامات اقتصادية مهمة –وهو الذي يعنينا هنا– : ابن خلدون، المقريزي، والدمشقي، وهي الشخصيات العلمية التي سنتحدث عنها فيما يلي:

أولا: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332م–1406م)

هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خالد (خلدون) الحضرمي، ويعود أصل ابن خلدون لأسرة تونسية عربية عريقة، تقلب أجداده في قصور الأندلس والمغرب، و تقلد ابن خلدون مناصب عديدة في السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر، واشتغل بكتابة مؤلفات في العلوم والسياسة والاقتصاد، ويعد أهم أعماله كتاب "**العبر وديوان المبتدأ والخبر**" إلا أن "**مقدمة**" هذا الكتاب هي التي ذاع صيتها، واشتهرت باسم "**مقدمة ابن خلدون**" التي احتفظت بين دفتيها حجج علمية، وعدت أول دراسة علمية في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية، ولهذا تلقب ابن خلدون بمؤسس علم الاجتماع.

وسنحاول بإذن الله تعالى استخلاص أهم الأفكار الاقتصادية من" **المقدمة**"، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ– نظرية العمل وتقسيمه عند ابن خلدون

ذكر ابن خلدون أنواع الأعمال التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي، وبين ما هو ضروري منها للعمران، وما هو ثانوي، وذكر خصائص هذه الأعمال والحرف.

وبحث ابن خلدون موضوع العمل ودرسه دراسة اقتصادية بشكل تطبيقي، حيث قرر ابتداء أن الحاجات الفيزيولوجية لجسم الإنسان أوجدت لديه الحاجة إلى الغذاء ، ليحتفظ بحياته، وتوفير هذا الغذاء دفعه إلى العمل، ولما كان الإنسان بمفرده لا يتصور منه توفير كل حاجياته احتاج إلى عمل غيره، وكان غيره أيضا في حاجة إلى عمله ومنتجاته، فاضطر إلى التعاون مع غيره، فكان هذا التعاون نتيجة تقسيم العمل بينهم، لكي يتبادل كل منهم ما زاد من منتجاته عن حاجياته مع منتجات غيره، وكان أول مظاهر هذا التبادل المقايضة، ثم تطور الأمر إلى عمليات البيع والشراء.

حيث يقول ابن خلدون بشأن العمل وتقسيمه" إن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع، أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم، وهو معنى العمران، وبيانه أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا تصح حياته إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منها، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل عليه إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري.

هب أنه يأكله حبا من غير علاج، فهو أيضا يحتاج في تحصيله حبا إلى أعمال أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدرس، ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة، وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير، ويستحيل أن توفي بذلك كله، أو بعضه قدرة الواحد، فلابد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه، ليحصل القوت لهم وله، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف.[1]"

ب-نظرية القيمة عند ابن خلدون

يمثل ابن خلدون الاتجاه الموضوعي للمفكرين المسلمين في تفسير ظاهرة القيمة، فقد ضمن مقدمته أفكارا عن القيمة، حيث اعتبر العمل أساس تحديد قيمة السلعة، فالقول بنظرية: العمل أساس القيمة لم يكن من ابتكارات المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، بمعنى أن هذه النظرية لم تكن لتبدأ زمنيا مع "**وليم بيتي**"، أو" **سميث** "، أو **ريكاردو** أو **مالتس**، وإنما سبقهم إلى ذلك ابن خلدون في تنظيره لهذا المبدأ الاقتصادي المهم، ولكل المسائل المتفرعة عنه، حيث طرح الفكرة، وأسس لها انطلاقا من كون العمل أصل القيم المتبادلة قبل "**وليم بيتي**".

فقد ذكر ابن خلدون في أكثر من موضع في مقدمته بأن العمل هو مصدر القيمة التبادلية للسلعة، حيث يقول"

فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول"[2]، وبذلك ربط بين قيمة السلعة، وقيمة العمل المبذول في صنعها ربطا طرديا، بحيث ترتفع قيمة السلعة كلما ارتفعت قيمة المجهود المبذول في انتاجها، وتنخفض قيمتها بقلته وانخفاضه.

[1]- ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق حامد أحمد الطاهر ، القاهرة ، مصر ، دار الفجر للتراث ، ط01، 2004، ص : 65.

[2]- المرجع السابق ، ص : 462.

ج-وظائف النقود عند ابن خلدون

لقد تحدث ابن خلدون عن وظائف النقود، وأهميتها في تنشيط المبادلات التجارية، وتسهيلها، حيث يقول: " إن الله تعالى خلق المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب ، وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلها بما يقع في غيرها من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة."[1]

وهكذا نرى بأن وظائف النقود عند ابن خلدون تتمثل فيما يلي:

- الوظيفة الأولى للنقود أن تكون مقياسا للأثمان (وظيفة الثمنية) حسب ما ورد في قوله" إن الله تعالى خلق المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول"

- الوظيفة الثانية أن النقود أداة للادخار بقوله" وهما الذخيرة".

- الوظيفة الثالثة تعتبر النقود وسيلة (وسيط) للتبادل والاقتناء، وهذا ما جاء في قوله" وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب" و" فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة" ، وإذا كانت النقود تعتبر مقياسا للقيم ، فإن ذلك يستلزم النظر في النقود المتعامل بها بين الناس ، وحفظها من كل أنواع الغش.

أما استخدام النقود كمخزن للقيمة، فإن الذهب والفضة هما المعدنان الرئيسيان اللذان يمكن استخدامهما كنقود، لأن قيمتهما ثابتة لا تتقلب مع تقلبات الأسعار.[2]

د- نظرة ابن خلدون إلى التجارة والربح

عرف ابن خلدون الربح تعريفا دقيقا حيث يقول:" التجارة محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء

أيما كانت السلعة من زرع أو دقيق أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحا."[3]

ثم يبين بعد ذلك أن هذا الربح يتحقق من خلال تخزين السلع حتى ترتفع الأسعار في السوق، أي عندما تتحسن أحواله، كما يتم الحصول على الربح من خلال تخزين السلع كضرورة من ضرورات نقل السلع من بلد إلى آخر، حيث يقول: "إن معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع، ومحاولة بيعها بثمن أعلى من

[1]- المرجع السابق ، ص : 462.

[2]- سيد شوربجي ، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون ، الأسعار والنقود، الرياض ، م ع س ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط01، 1989، ص : 57.

[3]- ابن خلدون ، المقدمة ، ص :308

ثمن الشراء، إما بانتظار حوالة الأسواق، أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأغلى، أو بيعها بالغلاء على الآجال."[1]

وهكذا يكتشف ابن خلدون أن النشاط التجاري قائم على خلق المنفعة الزمانية ، أو المنفعة المكانية، وأن ماتحقق من ربح يأتي نتيجة لذلك.

كما يتضح أيضا من كلام ابن خلدون السابق :

✓ أن الربح يكون في بيع السلع في الأماكن التي يكثر أو يزيد الطلب عليها، حيث ينفق المستهلكون على مشترياتهم الكثير.

✓ أن ثمن البيع دائما أعلى من ثمن الشراء ، حيث يتحقق الربح، فتعبيره عن البيع بالغلاء، يقصد به تفوق ثمن البيع عن ثمن الشراء، وليس الغلاء الذي يحدث الضرر للمشترين.[2]

هـ-نظرة ابن خلدون إلى الاستقرار الاقتصادي

يقول ابن خلدون: " الدول المستقرة كثيرة الرزق بما استحكم لهم من الملك، وتوسع من النعيم واللذات، واختصوا به دون غيرهم من أموال الجباية، فيكثر عندهم ارتباط الخيول واستجادة الأسلحة، وتعظم فيهم الأبهة الملكية، ويفيض العطاء بينهم من ملوكهم اختيارا واضطرارا فيرهبون بذلك كله عدوهم."[3]

ويقول في موضع آخر: " إذا كانت المملكة رفيعة محسنة، انبسطت آمال الرعايا ، وانتشطوا للعمران وأسبابه، فتوفر ويكثر النسل."[4]

ومن خلال كلام ابن خلدون يتضح مدى تركيزه على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، والآثار الإيجابية الناتجة عن ذلك، والتي من بينها تطور النشاط الإنتاجي، وزيادة نفوذ الدولة الاقتصادي، وزيادة مواردها المالية مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري (الاهتمام بالقوة العسكرية) الذي يؤدي إلى عدم تطاول الأعداء عليها.

كما اهتم ابن خلدون أيضا بضرورة وجود حكومة عادلة ذات سياسة رشيدة تؤدي إلى استمرارية الاستقرار بأشكاله المختلفة، وزيادة الإنتاج والعمران، ويتأتى ذلك من خلال القضاء على الاحتكار، وبعد الدولة عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية إلا في الحالات الضرورية، والتخفيف عن كاهل البائعين فيما يفرض من رسوم ومغارم على البيوعات.

---

[1]- المرجع السابق، ص:304 وما بعدها.

[2]- سيد شوربجي، مرجع سابق ، ص : 50.

[3]- ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص :470.

[4]- المرجع السابق ، ص :299 وما بعدها.

كما أن على الحاكم المؤتمن على أموال المسلمين ألا يحول بينهم وبين أموالهم، وألا يحجب على المحتاجين ما يستحقونه (التكافل الاجتماعي)، وأن يحافظ على استقرار الأسعار، وعدم التدخل في التسعير إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك.[1]

و مما سبق أن ابن خلدون شخصية شمولية في التفكير الاقتصادي؛ إذ سعى من تجربته الميدانية، وتبحره في العلم الشرعي إلى الخروج بمواقف وتصورات اقتصادية، أصبحت إحدى الركائز الأساسية لبعض النظم الاقتصادية الحالية.

كما أن ابن خلدون توصل إلى تحليلات اقتصادية مركزة في ظروف كانت فيها أوربا ما تزال قابعة في ظلمات القرون الوسطى، وما يزال فيها الفكر جامدا.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1365م- 1441م)

وهو أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي ابن عبد القادر بن محمد العبيدي المقريزي، ويُكْنَى بتقي الدين المقريزي، و ينسب إلى مقريز، وهي محلة من بعلبك؛ لذلك يقال عنه البعلي ثم المصري، اشتُهر كمؤرخ ،وفقيه في أكثر من فرع من فروع المعرفة، وله مصنفات كثيرة في الفقه والاقتصاد والتاريخ، وأشهرها على الإطلاق كتابه" **إغاثة الأمة بكشف الغمة**".

تولى عدة وظائف في مصر، خاصة في التعليم والقضاء، ويعد من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني قبل وأثناء عصره.

ويعتبر المقريزي من أوائل الكتّاب الذين تكلموا عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار)، وأول من ربط بين السياسة النقدية، والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والمجاعات) حتى لقب المقريزي بأبي النقود، إذ اهتم بالأزمات الاقتصادية ،وبخاصة الأزمة التي مرت بالعالم الاسلامي في الفترة (1392م – 1404م)

وبالرغم من تأثر المقريزي بأستاذه ابن خلدون، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية، إذ إن ابن خلدون اهتم بالقيمة في تفسير الظواهر الاقتصادية، في حين اهتم المقريزي بالجانب النقدي، وقد أشار في تحليله إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وطالب بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية، والرفاهية الاقتصادية.

وفيما يلي سنتناول وبإيجاز أهم الأفكار والمسائل الاقتصادية التي تطرق إليها المقريزي وهي:

[1]- سيد شوربجي، مرجع سابق ، ص : 47.

أ- المقريزي وظاهرة التضخم

والمشكلة كما يراها تتخلص أسبابها في جانب العرض بنقص الغِلال (المنتجات الزراعية) بسبب تدهور الزراعة؛ فارتفاع الريع النقدي المقتطع من الفلاح ، وكثرة الضرائب والجبايات التي يلتزم بها أفقرت الفلاحين، كما أن تحكم المتنفذين، والخواص في أقوات العامة، واحتكار الاتجار بها رفع أسعار المنتجات الغذائية، ومستلزمات الإنتاج خاصة البذور والأعلاف؛ فعجز الفلاحون عن مواصلة الزراعة وهلكت دوابهم؛ فهجروا الأرض وفروا منها للتخلص من التزاماتهم المالية تجاه المتنفذين الذين كانوا يزايدون في قُبالة الأرض (الريع النقدي في نظام الإقطاع الإداري والعسكري السائد في حينه).

أما في الجانب الآخر؛ جانب الطلب فتتمثل أسباب المشكلة كما يراها المقريزي في سوء الإدارة النقدية التي سمحت بزيادة المتداول النقدي بعدما عممت الدولة التعامل بالفلوس، والفلوس بالمعنى الفقهي هي كل النقود المعدنية الاصطلاحية المتخذة من غير الذهب والفضة، ومثل هذه النقود لم يكن بالإمكان الحد من عرضها لأن المعادن التي تسك منها وافرة قياسا بالذهب والفضة، وتجد السلطة النقدية في إصدارها وإتاحتها للجمهور مصدر تمويل رخيص.

ونتيجة للنقص في العرض السلعي (نقص الغلال) من جهة، والزيادة في المتداول النقدي (إصدار كميات كبيرة من الفلوس) من الجهة الأخرى نشب الغلاء وعمت المجاعة وأطبقت الغمة.

ومما يسجل للمقريزي هنا ليس فقط تجليته لأسباب التضخم (جذب الطلب ودفع الكلفة وتلازمهما)؛ إنما تأكيده أن أثر التضخم ليس واحدا على كل فئات المجتمع إذ يستفيد منه أهل الدولة ، وكبار التجار، ويتضرر منه عامة الناس.!!

وبهدف معالجة التضخم يدعو المقريزي إلى العودة إلى نظام المعدنين (ذوي العرض المحدود)، ويعتبر الدعوة إلى ذلك دعوة شرعية مناقبية، فهو ينكر بإصرار أن يتخذ النقد من غير الذهب والفضة، يقول في توكيد ذلك:" اعلم أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات، وقيما للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط."[1]

أما في جانب العرض، والاقتصاد الحقيقي فقد دعا المقريزي إلى إصلاح الإدارة، وإلغاء نظام القُبالة (الذي يتعهد بموجبه المتنفذون والقادة بدفع مبالغ نقدية كبيرة إلى خزينة الدولة مقابل السماح لهم بجمع الضرائب من الفلاحين، وبدافع من الطمع يغالي هؤلاء المتعهدون بفرض الضرائب ليحققوا مكاسبهم

[1]- المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمي فرحات ، القاهرة ، مصر ، عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط01، 2007، ص : 44.

الخاصة من الفرق بين ما يدفعونه للدولة ،وما يأخذونه من الفلاحين)، ويرى المقريزي أن هذا النظام هو الذي قتل الريف المصري وأهلك الأقليم!!، ويعتقد أن إصلاح نظام الإدارة شرط لإحياء الريف، وإنعاش الزراعة، وهذه ناحية متقدمة في تحليل المقريزي إذ يرى أن التركيز على العرض ومرونته تمثل شطر العلاج لمشكلة التضخم[1].

ب-نظرة المقريزي إلى الاستثمار

أشار المقريزي في كتابه " **إغاثة الأمة بكشف الغمة**" إلى موضوع اقتصادي مهم يتمثل في الاستثمار، وحدد علاقته بالادخار، وأشار في الوقت ذاته إلى الإنفاق العام الاستثماري للدولة، ولم يشر إليه بالتصريح المباشر بل كان ضمنيا.

ويمكن القول بأن الاستثمار عند المقريزي موضوع اقتصادي هام يتوقف على الربح، ونجد هذا في قول المقريزي" لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين....، وبلغت قيمة الأرنب من القمح المحتاج إلى بذرة....، تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره، وعظمت نكاية الولاة والعمال، واشتدت و طأتهم على أهل الفلح، وكثرت المغارم في عمل الجسور وغيرها... وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض."[2]

بين المقريزي من خلال هذا النص كيف أن كلفة الاستثمار قد تزايدت ما أدى إلى تضاعف أجرة الفدان، وزادت قيمة البذر والحرث والحصاد، وكثرة المغارم في عمل الجسور، مما أدى إلى قلة العائد من الاستثمار، وكذلك فإن انعدام الفوائض الاقتصادية شكل حاجزا أمام تدعيم آلية الاستثمار حسب ما ذكره المقريزي، ونجد ذلك في قوله " تعطلت أكثر الأراضي الزراعية، فقلت الغلال..".

كما تجدر الإشارة هنا بأن المقريزي قد ذكر بأن للعوامل الخارجية دورا هاما في تحريك آلية الاستثمار، من خلال التأثير على الإنفاق الاستثماري، ومن هذا العوامل: الظروف المناخية، الظروف البيئية، الظروف الأمنية، الظروف السياسية، والظروف المالية.[3]

ج-المقريزي ونظرية القيمة في العمل

تعتبر هذه النقطة من النظريات الأساسية التي اشتهر بها علم الاقتصاد الحديث وتعرف ب "**نظرية القيمة في العمل**"، حيث يعتقد المقريزي أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج البضائعي والتبادل

[1]- عبد الجبار السبهاني ، نظرية المقريزي في التضخم، تاريخ التصفح : 2022/02/15، www /https://al-sabhany.com

[2]- المقريزي، مرجع سابق ، ص: 46.

[3]-دريش أحمد ، أوموسي ذهبية، تحليل اقتصادي لكتاب" إغاثة الأمة بكشف الغمة" للمقريزي، مجلة العلوم الأنسانية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائرع44، 2016، ص: 557.

البضائعي إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في انتاج هذه البضاعة وثمنها، وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه إنما هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم و المجتمعات.[1]

د- نظرة المقريزي إلى الأسعار

يرى المقريزي بأن السعر هو قيمة البضاعة، فهو التعبير الحقيقي عن قيمة البضاعة، والمقصود هنا العمل الذي يبذل في انتاج هذه السلع، وتبدو نفقات العمل في انتاج هذه البضاعة أو تلك في غاية الوضوح بالنسبة إلى الكثير من البضائع، وهوما يسمح بتقدير قيمة مرتفعة أو قيمة منخفضة للبضائع.

ولم يكتف المقريزي ببيان أهمية الأسعار ، بل ذهب إلى أبعد من هذا الحد، حيث أشار إلى الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الأسعار، وارتفاعها أو انخفاضها، والتحليل الذي قاده إلى الإشارة ضمنيا وتصريحا عن عنصرين أساسيين محركين للأسعار و هما" **الندرة والوفرة**"، حيث كلما زادت ندرة الأشياء ارتفعت أسعارها، وتنخفض هذه الأخيرة مع الوفرة، وقد تعرض إلى هذا بالتفصيل في حديثه عن تاريخ المجاعة الاقتصادية في عصر المماليك، ومن أمثلة ذلك قوله:" فبلغ أردب القمح بها إلى تسعمائة درهم، والشعير إلى سبعمائة، فرحل أهلها حتى لم يبق منها إلا اليسير من الناس، ونزحت سكان قرى الحجاز، وعدم القوت ببلاد اليمن، واشتد الوباء، فباعوا أولادهم في شراء القوت وفروا....".[2]

هـ-وظائف النقود حسب المقريزي

من خلال حديثه عن النقود أشار المقريزي إلى النظرية الكمية، والمعروفة في الاقتصاد عند "**جان بودان**" وأكد أنه كلما زادت كمية النقود في المجتمع بصورة مطلقة فإن الأسعار سترتفع، وعندما تتقلص كمية النقود فإن الأسعار ستنخفض، كما حدد للنقود مجموعة من الوظائف، يمكن إجمالها فيما يلي:

- **النقود وسيط للتبادل**

قد عبر المقريزي عن هذه الوظيفة الأساسية للنقود من خلال قوله الذي ذكرناه سابقا :" اعلم أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات، وقيما للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط"[3]، فهي الوسيلة التي تتوسط بين البائعين، كما أنها الشيء الذي تثمن به المبيعات.

---

[1]- حراث سمير ، الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر ، ع07، 2014 ، ص : 57.

[2]- المقريزي، مرجع سابق ، ص: 32.

[3]- المرجع السابق، ص : 44.

- **النقود مقياس للقيمة**

ويعني هذا أن النقود معيار أساسي ترد إليه قيم الأشياء من سلع وخدمات، وتسمح في الوقت ذاته بالمفارنة بين قيم الأشياء المختلفة، كما تساهم مساهمة فعالة في استقرار الأسواق، وتستخدم في الغالب كوحدة أساسية للحساب والعد.

- **النقود مخزن للقيمة**

اعتبر المقريزي النقود مخزنا أساسيا للقوة الشرائية، لكنه يرى أن هذه الوظيفة لا يقوم بها إلا الذهب والفضة، وذلك من خلال السياق العام لفكره، الذي يقصر فيه النقدية على الذهب والفضة دون غيرهما، وذلك لما يتميزان به من ثبات نسبي في قيمته كما أوضح ذلك المقريزي.

•النقود وسيلة أساسية للمدفوعات الآجلة

تتميز النقود بقدرتها على أن تكون وسيلة أساسية للدفع المؤجل، لما تمثله من قيمة شرائية عامة تتصف بالقبول العام من جميع أفراد المجتمع، وما يضفيه ذلك من قدرة على الوفاء بالالتزامات.

أشار المقريزي ضمنيا إلى هذه الوظيفة موضحا أن تغيير قيمة النقود، وعدم ثباتها يؤدي إلى التأثير على هذه الوظيفة.[1]

هذا وإلى جانب ما ذكرناه آنفا، فإن المقريزي قد سبق "**جريشام**"[2] في اكتشاف قانونه الشهير، والقائل "**بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من الأسواق**"، إذ يقول في رسالته حول النقود ما يلي:" لما تولى صلاح الدين الأيوبي ملك مصر ضرب نقودا جيدة، وكانت قيمتها، وعيارها تخالف النقود التي كانت موجودة في ذلك الوقت، وقد كانت النقود الموجودة قبل صلاح الدين بالنسبة إلى النقود التي ضربها في أيامه جيدة، وبذلك اختفت النقود الجيدة من المعاملة، وأصبحت النقود الرديئة هي المتداولة.[3]"

إذا وبعد التعرف على بعض الأفكار الاقتصادية التي ذكرها المقريزي، يمكن التأكيد على نقطة أساسية، وهي أن المقريزي علامة زمانه، نظرا لما أتى به من أفكار حديثة في مجال المنهج العلمي الحديث في تحليل الظواهر الاقتصادية، وهي الدراسة التحليلية المعمقة، التي تمكن الباحث العلمي من الفهم الدقيق للظاهرة، والوصول إلى نتائج علمية صالحة للتعميم.

---

[1]– دردیش أحمد ، أو موسي ذهبية، مرجع سابق ، ص : 563.

[*] – توماس جريشام (1519–1579)، كان عالما، وتاجرا، واقتصاديا إنكليزيا، وكان هذا العالم يشغل وظيفة وزير مالية مملكة إنجلترا في القرن السادس عشر، وكان قد ألقى على عاتق هذا العالم وضع العملة الإنجليزية على أسس، وقواعد صحيحة، فصاغ قانونه في عبارته المشهورة «النقود الرخيصة تطرد النقود الغالية من التداول»، ولقد عمل مستشارا اقتصاديا لدى ملك بريطانيا "إدوارد السادس"، وكذلك مستشارا لدى أخته الملكة إليزابيث الأولى ملكة بريطانيا.

[3]– للمزيد انظر: السيد محمد عاشور، رواد الاقتصاد العرب، القاهرة ، مصر، دار الاتحاد العرب للطباعة، ط01، 1974.ص: 239، نقلا عن المرجع السابق ، ص : 564.

كما يمكن القول أيضا أن اهتمام المقريزي بالسياسة النقدية كأساس للتأثير على الهيكل العام للاقتصاد القومي يضعه أيضا من رواد الفكر الاقتصادي النقدي حتى يومنا هذا، ذلك الفرع من الاقتصاد الذي بدأ الاهتمام به منذ الربع الأول من القرن الحالي على يد الكتاب السويديين ، ثم على يد الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز"[1] الذي أحدثت آراؤه تغييرا في علم الاقتصاد، وأخيرا على يد اقتصاديي مدرسة «شيكاغو» في الولايات المتحدة الأمريكية، وزعيمها "فريدمان"[2]، تلك المدرسة التي اهتمت بالجوانب النقدية في علم الاقتصاد.

ثالثا: الفكر الاقتصادي عند الدمشقي (1364م- 1442م)

أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي من أعلام فكر الاقتصاد الإسلامي القدامى أحد علماء القرن السادس الهجري كان تاجرا في طرابلس الشام، عاش أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي. ويعد من أبرز من عالج القضايا الاقتصادية بين المفكرين المسلمين والعرب الذين عاصروه، وعني بالشأن الاقتصادي كشأن مستقل قائم بذاته.

من أوائل العلماء الذين تكلموا في العروض التجارية، وأسماء السلع فكان كلامه مرجعا لغيره من المؤلفين والشراح، وسبق ابن خلدون في تناوله لعلم الاقتصاد، وتفرد في معالجته لشؤون التجارة، حتى أصبح كتابه الموسوم ب «**الإشارة إلى محاسن التجارة**" يوصف بأنه الدراسة الوحيدة في أصول مهنة التجارة.

وللدمشقي العديد من الأفكار الاقتصادية الهامة خاصة فيما يتعلق بالتجارة والمال، نذكر منها ما يلي:

أ- نظرة الدمشقي إلى المال وطرق اكتسابه

لقد تطرق الدمشقي إلى موضوع المال وتقسيماته المختلفة، كما ذكر أيضا الوسائل والطرق التي يتم من خلالها اكتساب المال، حيث يعرف المال قائلا" إن المال هو اسم للقليل والكثير من المقتنيات."[3]

نلاحظ من هذا التعريف أنه قصر المال على الماديات، كما يتضح من تقسيمه له فيما بعد، ولم يدخل فيه الخدمات، مع أن جمهور العلماء المسلمين على أن المال يشمل الماديات" السلع"، ويشمل " الخدمات" ماعدا الأحناف فعندهم المال هو الشيء المادي فقط، ويبدو أن الدمشقي كان حنفيا.

ويقسم الدمشقي المال إلى أربعة أقسام وهي:

---

[1]- سيتم التعريف به عند الحديث عن الفكر الاقتصادي الكينزي.

[2]- سيتم التعريف به عند الحديث عن المدرسة النقودية.

[3]- الدمشقي ، الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها، تحقيق محمود الأرناؤوط، بيروت ، لبنان ، دار صادر ، ط 1 ، 1999، ص: 17.

✓ **الصامت:** وهو العين، والورق، وسائر المصوغ منها.

✓ **العرض:** ويشتمل على الأمتعة، والبضائع، والجواهر، والحديد ، والنحاس، والرصاص ،والخشب، وسائر الأشياء المصنوعة منها.

✓ **العقار:** وهو صنفان أحدهما: المسقف، وهو الدور، و الفنادق، والحوانيت ،والحمامات، والأرحية، والمعاصر، والأفران... إلخ، والآخر: المزدرع، ويشمل البساتين، والكروم، والمراعي، والغياض، والآجام وما يحويه من العيون والحقوق في مياه الأنهار.

✓ **الحيوان:** وتسميه العرب المال الناطق، وهو ثلاثة أصناف:

- الرقيق وهو العبيد، والإماء.
- الكراع وهو الخيل، والحمير، والإبل المستعملة.
- الماشية وهي الغنم، والبقر، والماعز، والجاموس، والإبل السائمة المهملة.

نلاحظ أنه أحاط بأنواع الثروة، مقسما كل نوع إلى تقسيماته المعروفة عربيا، وإن كانت هناك تحفظات على ذلك التقسيم، وعلى كل حال فالتقسيم، والتعريف، والتسمية كل ذلك من المسائل التي تخضع للتطور، وتغير الأزمنة والأمكنة و الأعراف.[1]

ويحدد الدمشقي طرق اكتساب الأموال في نوعين وهما :

- **الأول:** يسميه اكتساب بالقصد والطلب، وهو على ثلاث صور:

1 – اكتساب احتيال (عمل مع مجاهدة) بأنواع الأعمال الاقتصادية المختلفة، وهي التجارة ، والصناعة، وما ركب منهما.

2– اكتساب مغالبة بطريق القوة، ويقع على نوعين:

- مغالبة سلطانية مثل الرسوم وغيرها.
- مغالبة خارجية مثل النهب والسرقة.

2 – الاكتساب المركب من المغالبة، والاحتيال، وهو تجارة السلطان، ومعاملات ذوي الجاه العريض.

- **الثاني:** وهو الاكتساب عن طريق المصادفة والعرض، وهو ما جاء من الميراث، أو الركاز.[2]

[1]– شوقي أحمد الدنيا، أبو جعفر الدمشقي مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر الميلادي ، القاهرة ، مصر ، مركز صالح كامل ، ط01، 2015، ص : 15.

[2]– الدمشقي ، مرجع سابق ، 59 وما بعدها بتصرف.

ب-نظرة الدمشقي إلى الإنفاق

كتب الدمشقي عن الإنفاق في مواضع كثيرة من كتابه "الإشارة إلى محاسن التجارة"، ودارت كتابته عن الإنفاق على محورين:

- ✓ الأول: فني تحليلي.
- ✓ الثاني: أخلاقي[1].

وفي العرض الذي قدمه تداخل المحوران تداخلا كبيرا، وتتلخص أهم آرائه في الآتي:

- ألا ينفق الإنسان أكثر مما يكتسب.
- ألا يكون ما ينفق مساويا لدخله، بل يكون دونه، والدمشقي بهذا بعمل على الادخار.
- الاقتصار في الإنفاق على حاجته، وألا يتعدى في إنفاقه أهل طبقته، وهذا الرأي يعمل على الإنفاق الاستهلاكي.
- أن يعرف مقادير ما يستحق كل باب مما يحتاج إليه، وينفق فيه بقدر حاجته، وأن يعرف أوقات الحاجة في كل شيء، وهذا الرأي يعمل على الإنفاق الاستهلاكي.
- حذر الدمشقي من التقتير، والسرف، والبذخ، وسوء التدبير، وهذا يعمل على كل من الادخار والاستهلاك.
- ربط الدمشقي إيجابيا بين الإنفاق، وبعض القيم مثل الأخلاق، والقناعة، والطاعة، كما ربط سلبيا بين الإنفاق والمعصية واللؤم.[2]

ج -نظرة الدمشقي إلى التجارة

اعتبر الدمشقي أن التجارة أفضل المعايش حيث قال: "التجارة إذا ميزت من جميع المعايش كلها وجدتها أفضل ،وأسعد للناس في الدنيا ، والتاجر موسع عليه ، وله مروءة، ومن نبل التاجر أن يكون في ملكه ألوف كثيرة، ولا يضره أن يكون ثوبه مقاربا (غير جيد)"[3].

ومما يميز كتاب الدمشقي عن سائر المصنفات الاقتصادية تمييزه بين صنوف التجار، وما يلزم كل تاجر منهم، وهم حسب تصنيفه:

---

[1]- رفعت السيد العوضي، تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، دبي ، إ ع م ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط01، 2005، ص: 52.

[2]- المرجع السابق ، ص : 53.

[3]- الدمشقي ، مرجع سابق ، ص : 60.

1. التاجر الخزان

أي تاجر الجملة، وهو الذي يحاول أن يشتري بضاعته في أشد الظروف ملاءمة كي يبيعها عندما تندر، ويرتفع ثمنها، ولذلك فهو أحوج الناس إلى تقديم المعرفة بأحوال البضائع في أماكنها، وبلادها كي لا تفوته خير الأوقات للشراء والبيع، ويجب عليه أن يعرف أحوال السلطان الذي يعيش في كنفه هل هو عادل قوي، أم ضعيف خائر، فهذا مما يؤثر في تجارته.

2. التاجر الركاض

ويعني به التاجر المتجول، وينبغي له التزام الحيطة، إذ ربما تأخر مسيره إلى البلد الذي يقصده، لسبب ما كخوف الطريق فيضطر لبيع بضاعته في البلد الذي اشترى منه ويخسر، ويستحب له كذلك أن يستحضر رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العودة إليه، وأن يعرف المكوس، وإلا خسر ربحه.

3. التاجر المُجهز

أي المصدر للسلع ، ويجب عليه أن ينصب له وكلاء أمناء في البلد الذي يريد أن يرسل إليه بضاعته، وأن يتعامل مع أفضل الوكالات التجارية.[1]

د- نظرة الدمشقي إلى التخصص وتقسيم العمل

يرى الدمشقي أن تعدد الحاجات يقود إلى التعاون بين أفراد النوع الإنساني، وذلك بالتخصص، وتقسيم العمل، حيث يقول: " ولو لم يكن الواحد من الناس لقصر عمره أن يتكلف جميع الصناعات كلها، فاحتاج الناس لهذه العلة إلى اتخاذ المدن ، والاجتماع فيها، ليعين بعضهم بعضا، لما لزمتهم الحاجة إلى بعضهم بعضا."[2]

ومما سبق ، ومن هذه الأفكار وغيرها يتضح أن الدمشقي يعتبر من علماء الإسلام الذين لهم إسهامهم البارز في مجال الاقتصاد، وكم هو مفيد للباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يتعرفوا على منهج الدمشقي، الذي زاوج بقوة بين الدراسة النظرية التحليلية، وبين الدراسة المذهبية، أو بعبارة أخرى ربما تكون أوضح، لقد زاوج بين بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية، فلقد رأينا الدمشقي لا يركز في حديثه على الأحكام الشرعية الاقتصادية فقط، بل يركز أيضا على التناول العلمي لمختلف المسائل الاقتصادية، فهو يصف، ويفسر، و يحلل السلوك الاقتصادي، والظواهر الاقتصادية كما هي قائمة.

[1]- الدمشقي ، المرجع السابق ، ص: 48 وما بعدها.

[2]- المرجع السابق، ص: 20 وما بعدها.

وصفوة القول، وبعد هذه النظرة الوجيزة والمختصرة عن الفكر الاقتصاد الإسلامي، يمكن الجزم بأن الاقتصاد الإسلامي

هو الاقتصاد الوحيد الذي يتماشى مع الفطرة البشرية السليمة، وهو الذي يعمل على تحقيق حياة مستقرة متوازنة ، تجمع بين المادة والروح، وبين الحقوق والواجبات، وبين المصالح الفردية والمصالح الجماعية، أي بتعبير آخر : إنه الاقتصاد الذي من خلاله نصل إلى سعادة الدنيا والآخرة، وهو ما جعل واحدا من رجال الاقتصاد في العصر الحديث،وهو أستاذ الاقتصاد الفرنسي"**جاك أوستروي**" يقول في كتابه" **الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي**": إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصورا في النظامين المعروفين، الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو المذهب الاقتصادي الإسلامي، وسيسود عالم المستقبل لأنه أسلوب كامل للحياة، يحقق كافة المزايا، ويتجنب كافة المساوئ".[1]

[1]– انظر : أحمد إسماعيل يحي ، الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية، القاهرة، مصر ، دار المعارف، دط ، دت ، ص : 241.

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي عند التجاريين (المدرسة التجارية أو المركانتيلية)

1. نشأة وتعريف المركانتيلية

ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة، والوحدة القومية في كل من إنجلترا، واسبانيا، وفرنسا، والبرتغال، وبلجيكا، وهولندا، والمركانتيلية لغة جاءت من Merchant بالإنجليزية التي تعني " **التاجر**" أما اصطلاحا فهي المذهب الذي أولى اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة "**ذهب وفضة**" باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها.

بدأت مجموعة من الباحثين أطلق عليهم" **التجاريون mercantiliste**"، يكتبون المقالات عن التجارة الخارجية، ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري، والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة، والمتمثلة في الذهب والفضة، والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمم وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مصدرين هما:

- مناجم الدهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة.
- التجارة الخارجية.

وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية.

ويرى الفكر التجاري أن النظام الاقتصادي يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسة وهي (القطاع الإنتاجي، القطاع الأولي، والقطاع الخارجي –المستعمرات–)، وأن طبقة التجاريين هي الطبقة المهمة في عملية النمو الاقتصادي.[1]

2. عوامل وأسباب ظهور المذهب التجاري

ترجع أسباب ظهور المدرسة التجارية إلى عدة عوامل، نذكر منها ما يلي:

أ- انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدولة القومية

أدى استشراء الفساد الناجم عن النظام الإقطاعي إلى ظلم اجتماعي بسبب الانغلاق التام، ففر العبيد ورقيق الأرض، وتقلصت بذلك سلطة الإقطاعيين، وتزايد نفوذ الملوك، وبدأت تتشكل الدول القومية، وقامت الدولة الإقليمية من الناحية السياسية، وصاحب ذلك تطور اقتصادي مهم بسبب توفر الأمن، وتحسن المواصلات، فانتعشت المبادلات التجارية عكس ماكان سائدا في النظام الإقطاعي، حيث تقوم

[1]– وليد عابي ، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 01، 2019/2018، ص :09.

كل إمارة بتوفير حاجاتها الاقتصادية ذاتيا، وكان مجال السوق محدود محليا، فذابت كل الولايات في جسم اقتصادي واحد، يمكن أن يوصف بالاقتصاد القومي.

ومن ثم توسعت رقعة السوق المحلية، وقد اقترن ذلك بتطورات بعيدة المدى ضاغفت من فرص التجارة الدولية.

ب-الاكتشافات الجغرافية

يمثل اكتشاف العالم الجديد بما يحويه من ثروات، ومعادن، ومواد أولية خام للصناعات هذه عاملا مهما جعل كل فرد من أوروبا يسعى للوصول إلى العالم الجديد، مما سهل حرية انتقال الأشخاص، ومن ثم ازدهار التجارة الدولية.

ج -تطور الأفكار الاقتصادية

أما العامل الثالث فيمكن اعتباره نتاج العاملين السابقين، حيث أدى انهيار النظام الإقطاعي، وظهور الدول الإقليمية من الناحية السياسية، والاكتشافات الجغرافية، وما صاحب ذلك من نشاط التجارة الخارجية لجعل الأفكار تنمو، وتتطور، وتتغير عما كانت عليه سابقا، فانتشرت أفكار اقتصادية جديدة، سميت بعد بالفكر التجاري تدعم تطبيق سياسة الفائض في الميزان التجاري، لما يجلبه من المعادن النفيسة، وكل تلك التطورات الاقتصادية غيرت سياسة العصور الوسطى، حيث بدأت السياسة التجارية تغزو الممالك الأوروبية الكبيرة في ذلك الوقت.[1]

3. مبادئ الفكر التجاري

تتمثل أهم المبادئ التي يستند عليها الفكر التجاري فيما يلي:

- ✓ **العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس**

إن التجاريين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمة، ونقطة قوتها و يصدق ذلك بصفة خاصة على كتابات التجاريين قبل بداية القرن السابع عشر، ومن ثم يميل بعض الشراح إلى إطلاق اسم المعدنيين " Bullionistes" على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري، إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم إلى الثروة.

وبالنظر إلى الظروف التي أتت بالمذهب التجاري، والتي كان ضمنها ظهور الدولة الإقليمية نجد أن دوافع التجاريين لإعطاء المعادن النفيسة كل هذه الأهمية كانت منطقية فقد استنفذت الحرب المتواصلة خزائن الملوك، ولم توفر الضرائب الإيراد اللازم لقيام الدولة بأعباء الدفاع، والحروب، والإدارة العامة ،

[1]- راشد البراوي ، مرجع سابق ، ص : 40.

وأصبح الملوك في ضائقة مستمرة ، والملك ليس في حاجة إلى قمح، أو قطن لمتابعة حروبه، والقيام بسائر نفقات الدولة ،وإنما هو بحاجة مستمرة إلى ذهب وفضة، ليؤكد سلطانه ،ويحقق أطماعه ويدرأ عن نفسه أطماع غيره، إذن فالمعدن النفيس، وقوة الدولة توأمان لا ينفصلان.

- ✓ **تحقيق ميزان تجاري موافق**

من أهم المبادئ التي أعطاها التجاريون أهمية كبرى هو مبدأ الاهتمام بالتجارة الخارجية أو الدولية ،فمن وجهة نظرهم إلى العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس، فإن الزيادة من هذا المعدن يعني زيادة ثروة الأمة، ومن ثم فإذا كان للبلد مناجم لهذه الثروة وجب عليهم استغلالها بشتى الوسائل، وإذا افتقر البلد لمناجم ومعادن نفيسة فالطريق إلى زيادة رصيده منها يمر عبر التجارة الدولية، وهذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد عن كمية ما يشتريه منه، وهذا ما يسمى تحقيق الفائض في الميزان التجاري، وهذا الفائض المتحقق يزيد من ثروة الدولة من المعدن النفيس ،وبالتالي وكنتيجة لذلك ستنتعش الأسعار والإنتاج، أما في حالة وقوع العكس وهو أن قيمة الواردات تكون أكبر من قيمة الصادرات فإن الدولة ستحقق عجزا في ميزانها التجاري، وستضطر إلى إخراج معادنها النفيسة بمقدار ذلك العجز، وفي ذلك نقصان شرائه، ويلزم عن هذا التحليل وجوب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري لزيادة الثروة.

- ✓ **تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية**

واضح أن منطق التجاريين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية، فإن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه، ولابد أن يكون محلا لسياسة هادفة من الدولة، ومن ثم فقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري، وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات، وحضر بعضها كما تتمثل في إعانة بعض الصادرات.

لم يقف تدخل الدولة عند حدود التجارة الخارجية، بل تعداه إلى إشرافها على عملية إنتاج السلع المعدة للتصدير، وتوفير ظروف أخرى لزيادة الصادرات، وكان أكثرها شيوعا منح إنتاج سلعة معينة، أو تصديرها لشركة معينة، ومثل ذلك شركة الهند الشرقية، وشركة الشرق الأوسط في إنجلترا.

كذلك امتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع، ومستوى الأجور، واستيراد العمال المهرة من الخارج، وإنشاء صناعات وطنية، واستغلال المزارع، والمناجم في المستعمرات للحصول على المواد الأولية.

وفي شئون النقل البحري، وصناعة السفن كانت قوانين الملاحة في إنجلترا نموذجا لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهي تستوجب نقل السلع المستوردة إلى إنجلترا على سفن مملوكة لرعايا انجليز، يقودها قبطان إنجليزي، وملاحوها انجليز[1].

✓ **ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي**

كانت المفاضلة بين أوجه النشاط الاقتصادي من المسائل التي شغلت رجال الفكر التجاري منذ زمن قديم، فقد تولد شعور بأن الحرف لا يمكنها أن تكون بنفس الأهمية، و يجب ترتيبها حسب مردودها من المعادن النفيسة، ومن هنا جاءت المفاضلة بين الزراعة، و التجارة، و الصناعة.

فمن البديهي أن تأتي التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تسهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس ، و قد أشار التجاريون إلى أن التجارة الداخلية لا تزيد شيئا إلى الثروة، ذلك أن ربح أحد الطرفين يشكل خسارة بالنسبة للطرف الآخر، ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كان حجم الصفقة،أما في التجارة الدولية فما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته، حيث أن الطرف الخاسر هو بلد أجنبي، و بالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الخارجية يمثل اقتطاعا من الثروة القومية. كما أعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية، فالصناعة هي أساس الصادرات التي يأتي للبلد بالمعدن النفيس، وترتب عن ذلك أنهم كانوا ينادون بإتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية كإعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية، أو إخضاعها لضرائب مخففة.

أما الزراعة فلم تحظ من التجاريين بتقدير يذكر ، لأن و حسب منظورهم للأمر فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة، كما أنها عاجزة عن تصدير كمية كبيرة من العمل الوطني إلى الخارج ، لذلك فقد جاءت الزراعة في ذيل أوجه النشاط الاقتصادي التي تضيف إلى الثروة.

✓ **زيادة حجم السكان**

الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة، أما الرفاهية الفردية فقد كانت غير ذات معنى بالنسبة لهم، فلم يكن هدف السياسة الاقتصادية إشباع رغبات الفرد ،و تحقيق رفاهيته، و من هنا كانت نظرتهم للسكان، فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أقوى، و كان بإمكانها إنشاء الجيوش القوية، و تحمل ما يصيبها من خسائر ضد الدول الأخرى.

[1]– محمد صخري، المدرسة التجارية الماركنتيلية ، تاريخ التصفح 2022/02/09، https://www.politics-dz.com/

من ناحية أخرى فإن ازدياد حجم السكان يؤدي إلى ازدياد اليد العاملة، ورخصها، أي قبولها العمل بأجر منخفض عن المستوى المطلوب. [1]

4. مراحل الفكر التجاري

مر الفكر التجاري بثلاث مراحل من حيث السياسات التي ينبغي اتباعها لتحقيق الميزان التجاري الملائم وهي :

✓ **المرحلة الأولى**

سادت **السياسة المعدنية bullionisme**، التي تقضي بحظر تصدير الذهب والفضة حظرا مطلقا، والعمل على زيادة رصيد الدولة من المعادن من خلال الرقابة المباشرة على عمليات التصدير والاستيراد.

✓ **المرحلة الثانية**

نبذت الدولة مبدأ الرقابة المباشرة على كل عملية تصدير واستيراد على حدة، واكتفت بالرقابة المباشرة على مجموع المعاملات التجارية مع كل دولة على حدة، للتأكد من تحقيق ميزان تجاري ملائم معها.

✓ **المرحلة الثالثة**

تبنت الدولة المفهوم الحديث للميزان التجاري، فلم يعد هناك حجة لتحقيق فائض تجاري مع كل دولة على انفراد ، لكي يكون الميزان التجاري العام إيجابيا، بل يكفي أن تكون قيمة الصادرات الإجمالية أكبر من مجموع الواردات، بصرف النظر عن التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية.[2]

5. أهم رواد الفكر التجاري

أبرز ممثلي المدرسة التجارية الاقتصاديان الإنجليزيان: " **ويليام ستانفورد William Stafford**"(1554- 1612)، و"**توماس مان thomas man** " (1571-1641)، والاقتصادي الفرنسي "**أنطوان دي مونكرتيان montchretian . A**" (1576-1621) ، الذي كان أول من استخدم مصطلح "**الاقتصاد السياسي**".

والآن وكمثال فقط سنتعرض لأهم الأفكار الاقتصادية التي أكد عليها "توماس مان"، وذلك كما يلي:

●**آراء توماس مان thomas man** (1571-1641)

تقريا هناك إجماع بين المختصين في الاقتصاد على أن "توماس مان" هو اكبر الاقتصاديين الذين يمثلون الاتجاه الماركنتيلي، لا في إنجلترا وحدها، بل في جميع الدول الأوروبية، وتتجسد أهم أفكاره فيما يلي:

[1]- المرجع السابق.

[2]- وليد عابي ، مرجع سابق ، ص : 11.

- استصلاح الأراضي البور من أجل زيادة انتاج المواد الغذائية، والتخلي عن استيرادها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التخلص من أحد العناصر المخلة بالميزان التجاري.

- عدم الهدر في الموارد الطبيعية إلا في حالة واحدة هي إذا صنعت هذه الموارد.

- منع استيراد المواد الغذائية بصورة مطلقة، ويمكن استيرادها شريطة أن يعاد تصديرها بعد إضافة عناصر جديدة لها.

- سياسة إعادة التصدير، ودعمها، وخاصة عن طريق تقديم المنح، والمساعدات الحكومية لقطاع التصدير.

- اتباع سياسة تسعير متنوعة للسلع، أي الأخذ بتعدد الأسعار حسب نوعية السلع، والبلدان، والظروف التاريخية المحيطة بالسلع.

- سياسة تصدير نقدي مناسبة (استثمارات)، وهنا يؤكد توماس على السماح بتصدير النقود مقابل السلع التي يعاد تصنيعها، وتصديرها إلى الخارج، وبالتالي جلب ذهب أكثر.

- إن أسعار الصرف تتوقف على ميزان التجارة العام عندما يكون فيه فائض، وليس الميزان التجاري مع كل بلد على حدة ، وعلى هذا الأساس فليس من الضروري أن يكون الميزان التجاري في كل البلدان فيه فائض، حيث يمكن أن يكون في حالة توازن .

- بحث توماس في ميزان المدفوعات، وعناصره، وتوجيه الأنظار للتجارة غير المنظورة.

- ميز توماس بين النقود ورأس المال.[1]

6. الانتقادات الموجهة إلى المدرسة المركانتيلية

هناك مجموعة من الانتقادات وجهت إلى المذهب التجاري نذكر منها ما يلي:

- كان يعتقد التجاريون بأن غنى الدولة يتوقف على ميزانها التجاري، وهذا ليس دقيقا، فقد يكون الميزان التجاري لدولة ما في غير صالحها، ولكن رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، وأرباحها كثيرة، مما يؤدي إلى أن زيادة غناها حتى وإن لم يتوازن الميزان التجاري.

- ضيق أفق التجاريين بشأن الثروة، حيث اعتبروا ثراء البلد بما يملكه من معادن نفيسة، مع العلم بأن ثروة البلد لا تقدر بالذهب والفضة، وإنما بإمكاناتها الإنتاجية، وما تحققه فعلا من منتجات وافرة جيدة.

[1]– جعفر طالب أحمد، مرجع سابق ، ص : 156 وما بعدها.

- اعتمدت سياسة التجاريين على استغلال البلدان الضعيفة، والمستعمرات بشكل بشع، فحرمت عليها إنشاء الصناعات بمختلف أشكالها إلا بموافقتها، وكذلك حرمت عليها شراء أي سلع من الخارج، وهذا سبب تخلف المستعمرات والبلدان الضعيفة.[1]

- هاجم "**دفيد هيوم** " السياسة التجارية المركانتيلية على أساس التناقض المنطقي في أركانها، وخلاصة مناقشته هي:

أن تكوين الفائض في الميزان التجاري، والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس، لابد أن يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري يعمل على رفع مستويات الأسعار في النهاية، وفي رأي هيوم أن هذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير، ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته.

- كما اعتبر " **آدم سميث**" [2]أن السياسة التجارية المركانتيلية سياسة ساذجة لا تقوم بتحليل الأوضاع الاقتصادية تحليلا عميقا، وتكتفي بإعطاء القواعد التي كان بعضها مناف للمنطق، ويمكن تصوره كتحليل فلسفي نظري أكثر منه تحليل اقتصادي مبني على حقائق، ومشاهدات واقعية[3].

وإلى جانب ما ذكرناه آنفا، يمكن القول أيضا بأن الفكر الموركانتيلي يؤدي إلى:

- إهمال الفرد، وإهمال رفاهيته.
- تعطيل سير التجارة الدولية بسبب التدخلات الدائمة للدولة.
- تقوية النزعة الاستعمارية.
- إهمال الزراعة، والتجارة الداخلية.
- ارتفاع في الأسعار.
- التشجيع على زيادة السكان، وهذا طبعا دون مراعاة ما يترتب عن ذلك.

وبناء على ما سبق نلاحظ أن:

[1]– المرجع السابق ، ص : 149.

[2]– سيتم التعريف به عند الحديث عن المدرسة الكلاسيكية.

[3]– بحث شامل عن المدرسة التجارية، تاريخ التصفح : 2022/03/02، https://www.4algeria.com/

- الفكر المركانتيلي التجاري " Mercantilisme " هو نظام اقتصادي نشأ في أوروبا لتعزيز ثروة الدولة، وزيادة ملكيتها من المعدنين النفيسين عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد، والتوجه التام للتجارة الخارجية والدولية.
- المركانتيلية ساهمت في تطور الفكر الاقتصادي في العالم، وقدمت مبادئ طورت فيما بعد، وقامت عليها قواعد، ونظريات اقتصادية، بل إن المركانتيلية هي اللبنة الأولى في بناء التفكير الاقتصادي الرأسمالي الحديث .
- المذهب المركانتيلي كان مذهبا استغلاليا، وأعطى للحكومة الصلاحيات لأن تفرض قيودا على الشعب، وأن تستغله شر استغلال لتحقيق منفعتها، ومنفعة كبار التجار، وأدت السياسات التي اتبعتها إلى استعمار بلدان كاملة، وتجريدها من مواردها بالقوة واستعباد شعوبها.

المحور السادس: الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين (المدرسة الطبيعية، أو الفيزيو قراط)

1. نشأة وتعريف المدرسة الطبيعية

ظهرت المدرسة الطبيعية في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، على يد المفكر الدكتور "**فرانسوا كيناي François Quesnay** " (1694م-1774م) طبيب الملك "**لويس الخامس عشر**"، والذي نشر عدة مؤلفات في هذا المجال أهمها "**الجدول الاقتصادي**"، وقد كان ظهور هذه المدرسة كرد فعل لما سببته الأفكار التجارية من آثار سلبية على النشاط الزراعي.

ولفظة الفيزيوقراطية هي كلمة إغريقية مركبة من (**فيزي phusis**) التي تعني الطبيعة، و **(كراتوس kratos)** التي تعني حكم ، أي حكم الطبيعة.

وقد استندت هذه المدرسة في التحليل على التدفقات بدل من الكميات، حيث تمكنوا من تأسيس مدرسة بأسلوب مختلف، وكانت تنادي بالرجوع إلى الطبيعة، ولها مبادئ ، وأسس متعددة بمفهوم حديث للثروة.[1]

2. الظروف التي ظهرت فيها المدرسة الطبيعية

- ✓ ظهورها في فرنسا: حيث كانت الفلاحة متأخرة جدا إذا ما قورنت ببريطانيا.
- ✓ أنها تعبر عن تصور فلسفي جديد، وظهور طبقة اجتماعية لها منطلقات فكرية ذات بعد أخلاقي، وديني للكون، ومن هذا النظام الطبيعي.
- ✓ قيام المدرسة الطبيعية على أنقاض المدرسة التجارية التي أهملت الفلاحة، و هو ما أدى إلى انخفاض أسعارها، وذلك بمنع تسويق المحاصيل الزراعية.

3. مبادئ المدرسة الطبيعية

تتلخص مبادئ المدرسة الطبيعية بشكل عام فيما يلي:

أ- الثروة والناتج الصافي

سبق بيان اهتمام التجاريين بالمعدن النفيس، واعتباره ثروة الأمة ، لكن الطبيعيين يختلفون تماما عنهم، فعندهم أن المعدن النفيس ليس إلا ثروة عقيمة، أو ثروة رمزية، والثروة عندهم تتمثل في الإنتاج الذي عرفوه بأنه العمل الذي يخلق مادة جديدة، أو هي كمية من المنتجات التي بإمكاننا أن نستهلك منها ما يطيب لنا ، و بدون حساب ،و دون أن يؤدي هذا الاستهلاك إلى شح المنبع الرئيسي لهذه المنتجات،

[1]- وسام الملاك ، تطور الفكر الاقتصادي ، بيروت ، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط01، 2007م، ص111 وما بعدها.

وبالتالي فالثروة الحقيقية لا يمكن أن تكون معدنا، ولا بد من ارتباطها بالمنفعة، وإشباع الحاجات[1]، وهذا لا يتحقق إلا مع النشاط المنتج الوحيد و هو الزراعة، والتي تمنح الإنسان أكثر مما حصل عليه، أي أنها النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي.

والسبب في تمييز الزراعة على غيرها من صور الإنتاج هو أن الزراعة هبة من الطبيعة، ويؤدي تضافر جهد الإنسان مع عمل الطبيعة إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة ، وهي الناتج الصافي، والسبب الآخر الذي أدى بالطبيعيين لتمييز الزراعة هو رغبتهم في تبرير الدخل الذي يحصل عليه الملاك العقاريون دون عمل.

والجدير بالذكر أن الطبيعيين قد فشلوا في الوصول إلى فكرة "المنفعة" في تعريفهم للثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة والتجارة يمكن أن يكونا منتجين أيضا، لأنهما وإن اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما، ولا شك، يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين، فظلت التجارة والصناعة حرفتين عقيمتين عندهم.

ب –الجدول الاقتصادي أو دورة الثروة

بعد أن بين الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج ، وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي، وفيه يبين "**كيناي**" كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع ، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا ، ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي، و ذلك بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى.

وقد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- **الطبقة المنتجة:** تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي وهو الزراعة.
- **طبقة الملاك العقاريين** : هؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم، إلا أن الطبيعيين أعطوهم أهمية خاصة، وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين، والطبقة العقيمة.
- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة، والتجارة ، وكان كيناي يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظريته في الإنتاج الصافي، حيث إنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة.

[1]– سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، بيروت، لبنان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دط ، 1973، ص : 57.

و يقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات، ولبيان ذلك استخدم كيناي أمثلة حسابية لتبسيط عرض هذه الدورة، حيث افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك، وافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون ب 2 مليار فرنك لواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية، وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي أما ال 3مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي: ينفق العمال الزراعيون مليارا من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة على شكل سلع صناعية ، وخدمات تجارية كما يقومون بدفع 2 مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير مليكتها.

وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة_ 2 مليار _ بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية ، والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة، فتنفق مليارا من الفرنكات لشراء سلع زراعية، ومليار آخر على السلع والخدمات من الطبقة العقيمة.

وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 2 مليار فرنك أحدها من الزراعيين، والآخر من الملاك، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية، وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين، وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها[1].

تأثر كيناي بحكمه طبيب بالدورة الدموية التي تم اكتشافها في القرن السابع عشر، وفصّل الجدول الاقتصادي على أساسها حيث نلاحظ أن كليهما يمثل دورة مغلقة تبدأ من نقطة ، وتدور لتنتهي إلى نفس النقطة التي انطلقت منها.

يمثل الجدول الاقتصادي أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن الشامل للاقتصاد القومي، وقد أدت هذه النماذج فيما بعد إلى وضع نماذج "**فالراس**" ونماذج المنتج المستخدم للتوازن "**ليونتييف**".

تجدر الإشارة أن طبقة الملاك لها أهمية خاصة عند الطبيعيين، ويرجع ذلك إلى أمرين:

– أهمية طبقة الملاك في حفظ النظام الاجتماعي، حيث أن فكرة وجود نظام اجتماعي قائم على الملكية الخاصة هي أحد الأركان الأساسية لتفكير الطبيعيين.

– أن الملاك كانوا يقومون بدور اقتصادي هام في الاستثمار العقاري، وحفظ قيمة الأرض فيما ينفقونه على استصلاح الأراضي.

[1]– تيسير الرادوي ، تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، حلب ، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ط01، 1986، ص : 160.

ج- الحرية الاقتصادية

وفقا لاعتقاد الفيزيو قراط فإن النظام الطبيعي يقوم على ضمان الحرية الشخصية للأفراد، وخاصة ماتعلق منها بالنشاط الاقتصادي، وهم يرون أن تدخل الحكومة كما كان ينادي به الميركانتيليون يخل بالسير الطبيعي للحياة الاقتصادية، ولذلك دعوا إلى ضرورة فتح المجال للحرية الاقتصادية، رافعين شعارهم المشهور

"**دعه يعمل ، دعه يمر Laisser faire, laisser passer**"، والذي يعني إطلاق العنان للأفراد كي يعملوا ، وللسلع كي تنتقل، دون تدخل من الدولة، والتي عليها أن تقوم بوظائفها الحارسة التقليدية، أي الحفاظ على الأمن، وتحقيق العدل، وإقرار القوانين الطبيعية، والحرص على تطبيقها.

ومن مقتضيات هذه الحرية الاقتصادية ألا تقوم الدولة بفرض ضرائب عالية على الأفراد، وألا تضع قيودا تعيق الحركة الطبيعية للنشاط الاقتصادي، كما لا يكون لها أن تحدد الأجور ، أو الأسعار، أو معدلات الفائدة، أو الربح، أو تمنح احتكارا لأنشطة تجارية إلى بعض رجال الأعمال على حساب آخرين، بل يكون على الدولة أن تتفرغ لفرض احترام القانون، والدفاع عن الحدود، وتوفير الخدمات العمومية التي لا يستطيع غيرها توفيرها.

د- النظام الطبيعي

اعتقد الطبيعيون بوجود نظام طبيعي باعتباره نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع، وهو يتكون عندهم من مجموعة من الأنظمة تحقق الرخاء للجماعة، وبما يساعد على ازدهار الزراعة، ويستند هذا النظام على فكرة الملكية في صورها المتعددة التي تشمل:

- ✓ **الملكية الشخصية:** وهي حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل إنتاجه أي الحق في الحرية.
- ✓ **الملكية المنقولة:** وهي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.
- ✓ **الملكية العقارية:** وهي تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضي الزراعية[1].

هـ -الضريبة الوحيدة

في الإطار المالي نادى الطبيعيون بفرض ضريبة على الأرض بما يتفق مع نظريتهم في الناتج الصافي فنظرا لإن الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة فإن فرض أي ضريبة أخرى لابد وأن تنتقل بطريقة

[1]- للمزيد انظر : إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الفيزيوقراطية، حلب ، سوريا، جامعة حلب، ط01، 1980، ص : 99.

أو بأخرى إلى الزراعة باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافي، ولذلك فمن المستحسن أن تفرض ضريبة مباشرة على الأرض باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافي، وبالتالي القادر على دفع الضريبة، أما من حيث نظام الحكم فالطبيعيون أيدوا الحكم المطلق الشرعي.

4-رواد المدرسة الطبيعية

إلى جانب طبعا مؤسس هذه المدرسة فرنسوا كيناي ، هناك شخصيات أخرى لها علاقة بهذا الفكر الاقتصادي ، وعلى رأسهم: " **آن روبير جاك تيرجو Anne Robert Jacques Turgot** " (1727- 1781) ، وشهرته "**تيرجو**" و هو اقتصادي ، وسياسي ، و موسوعي، و فيزيوقراطي فرنسي، من مؤلفاته " **تأمّلات في تكوين الثروات وتوزيعها**" ، و كان مسؤولا في عهد لويس الخامس عشر، وشغل منصب المراقب العام للمالية (1774-1776) في عهد لويس السادس عشر، وكان على اتصال وثيق بمؤسس المدرسة "فرنسوا كيناي"، ومن أهم أفكاره أنه ناقش تطور أنظمة زراعية مختلفة، وطبيعة الصرف، والمقايضة، والمال، ووظائف رأس المال ، ومن بعدها استعرض نظرية الضريبة الوحيدة، أي أن الضريبة توضع على المنتج الصافي من الأرض فقط كما ذكرنا سابقا، و طالب أيضا بالحرية الكاملة للتجارة والصناعة[1].

ويتميز مفكرو، وأنصار هذه المدرسة بشكل عام بأمرين اثنين وهما:

- أنهم آخر المفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا لمشكلة التفضيل بين أنواع النشاط الاقتصادي، والبحث عن أفضل المهن.
- وهم أول المفكرين الاقتصاديين الذين بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية، وطالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة ، وضرورة الحرية الفردية.

5-الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الطبيعية

تعرضت المدرسة الطبيعية إلى العديد من الانتقادات ، نذكر منها ما يلي:

-خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج

درجة الخطأ في فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج أنهم اعتبروا أن السمة الوحيدة للإنتاج أنه ذو طابع مادي فحسب، لأن العمل المنتج في رأيهم هو الذي يخلق مادة جديدة، أما أي عمل لا يخلق مادة

[1]- للمزيد انظر: سعيد النجار ، مرجع سابق ، ص : 102.

جديدة فهو غير منتج ، و لكن حسب الفكر الحديث فإن الإنتاج هو خلق لمنفعة جديدة ، أو زيادة منفعة ، كما اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي الوحيدة القادرة على خلق مادة جديدة .

-خطأ فكر الطبيعيين حول الضريبة الوحيدة

من الطبيعي أن خطأ الطبيعيين في مفهوم الإنتاج قد أوقعهم في خطأ المناداة بفكرة الضريبة الوحيدة، حيث أنهم اعتبروا أن الإنتاج هو خلق لمادة جديدة ،وأن الزراعة هي الوحيدة القادرة على خلق مادة جديدة، و لهذا ينبغي إخضاع القطاع الزراعي لوحده إلى الضريبة ، لكن الواقع الاقتصادي يؤكد غير ذلك فكل من الصناعة و التجارة تحقق ناتجا صافيا يمكن إخضاعه للضريبة ، بالإضافة إلى أن الدول في حاجة إلى موارد مالية لتغطية النفقات العامة، مما لا يمكن أن تنهض به ضريبة وحيدة هي ضريبة الزراعة، ولذلك وجب تعدد مصادر الإيرادات العامة ،وفوق كل ذلك فإنه من غير العادل أن ينفرد النشاط الزراعي لوحده بالعبء الضريبي، دون سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى[1].

-خطأ تركيز الجهد الإنمائي على الزراعة

أدى الاهتمام البالغ بالزراعة من طرف الطبيعيين إلى إهمال الصناعة في فرنسا في عصرهم ، إذ انشرت دعوة العودة إلى الطبيعة و الحياة الزراعية و بطبيعة الحال فان هذا الاتجاه التنموي لم يكن هو الاتجاه السليم و بالتالي من المزايا العديدة التي كان من الممكن التمتع بها لو أن الصناعة سارت جنبا إلى جنب مع الزراعة في إطار توازني للنمو الاقتصادي.

وحيث أن الزراعة لا تهتم بعنصر الأرض فقط، وإما يجب التعاون بين العمل و الأرض، أي وجود طبقة المزارعين ، فإن الطبيعيين اعتبروا هذه الطبقة الوحيدة التي يمكن وصفها بأنها الطبقة المنتجة، و أن طبقة رجال الصناعة و التجارة عقيمة، و السبب في ذلك كما تقدم يرجع إلى أن المزارعين وحدهم الذين يستطيعون تحقيق منتج صافي، و هذا الرأي يعتبر تحول هاما في تاريخ الفكر الاقتصادي إذ أنه يمثل ثورة على آراء التجاريين الذين يعتبرون أن طبقة التجار هي الطبقة الوحيدة المنتجة إسنادا إلى أن التبادل التجاري هو النشاط المنتج الوحيد، أو الأساسي في اكتساب الدخل القومي ، ولقد انتقد آدم سميت آراء المدرسة الطبيعية فيما بعد، وقال إنه من الخطأ اعتبار أن الصناعة نشاط غير منتج، و ذلك لأن الصناع ، أو رجال الصناعة يحققون إضافة إلى المنتج القومي تماما كرجال الزراعة ،وإنه من الخطأ اعتبار أن قيمة ما يستهلكه رجال الصناعة تساوي قيمة المنتجات الصناعية، وبناء على ذلك فإن كل نشاط يساهم في زيادة الرفاهية المادية يعتبر نشاطا منتجا والعكس صحيح ، ولكن هذا التحديد يعتبر تحديا تعسفيا،

[1]– المدرسة الطبيعية، تاريخ التصفح : 2022/03/01، https://elajyale.mam9.com/

وذلك لأن النشاط الاقتصادي في الواقع يؤدي إلى زيادة السلع المادية، بالإضافة إلى الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المادية، بالإضافة إلى الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية بصفة عامة، وبالتالي فإن كل نشاط يحقق إشباعا لرغبات المجتمع، ويساهم في زيادة الرفاهية يعد نشاطا منتجا.

-خطأ إخضاع الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية

من الأمور المسلم بها أن الظواهر الاقتصادية تتغير، وتتطور على مدار الزمن، وتبعا لذلك تتغير القوانين التي تحكم هذه الظواهر ، فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي، غير تلك التي تحكمها في مجتمع زراعي، ومن ثم إذا سلمنا بأن الظواهر الاقتصادية متغيرة، وبالتالي إن القوانين التي تحكم هذه الظواهر متغيرة عبر الزمن، ينكشف لنا على الفور الخطأ الذي وقع فيه الطبيعيون عندما اخضعوا الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية التي من بين صفاتها أنها غير قابلة للتغيير[1].

ونخلص مما سبق أن المدرسة الطبيعية كانت أول مدرسة حاولت دراسة النشاط الاقتصادي من زاوية طبيعية محضة، كما جعلت من الزراعة النشاط الأكثر أهمية في المجتمع، ونادت بتحرير الأنشطة الاقتصادية باستنادها إلى فكرة القانون الطبيعي، كما أبدعت في إيجاد" **الجدول الاقتصادي**"، الذي فتح المجال لاحقا لاستخدام النماذج في التعبير عن كثير من الجوانب المتعلقة بالظواهر الاقتصادية.

لذا فإن المدرسة الفيزيوقراطية كان لها التأثير البالغ على من بعدها، خاصة من حيث حرية الأفراد، وتقسيم العمل إلى منتج وغير منتج، حتى اعتبر الكثير من المفكرين المعاصرين "**كيناي**" واحدا من أكبر العقول الاقتصادية.

وعلى الرغم من كل ذلك ، فهذا لم يشفع لها ولأفكارها في أن تكون وتدوم كمدرسة رائدة في عالم الفكر الاقتصادي، وذلك طبعا بسبب النقائص والعيوب التي ذكرناها سابقا.

[1]– المرجع السابق.

المحور السابع: الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك (المدرسة الكلاسيكية)

1. تعريف ونشأة المدرسة الكلاسيكية

تعتبر هذه المدرسة من الفروع الإنجليزية لمدرسة الحرية، حيث وضع الطبيعيون الأسس الأولى لقيام النظرية الاقتصادية التي طورها لاحقا مجموعة من المهتمين، والعلماء البريطانيين والفرنسيين في القرن الثامن عشر، إذ أثمرت مجهوداتهم، وآلت إلى قيام مدرسة اقتصادية عريقة تعرف تحت اسم "**المدرسة الكلاسيكية**" في بريطانيا، وعاشت حوالي مئة عام، حيث اعترف لها بالسبق في معالجة القضايا الاقتصادية المختلفة .

ويعتبر عالم الاقتصاد" **آدم سميث (1723-1790)**، " هو أول من وضع قواعد هذه المدرسة، ومن ثم شهدت الكلاسيكيّة تطورا مع دراسات المفكرين أمثال : "**توماس مالتس (1766-1843)**" ، و"**ديفيد ريكاردو (1772-1823)**، و "**جون ستيوارت ميل (1806-1873)**"، ،مما ساهم في بناء النظريات الاقتصادية المختلفة لهذه المدرسة العريقة.

2-مبادئ وأسس المدرسة الكلاسيكية

ترتكز المدرسة الكلاسيكية على عدة مبادئ، وأسس نذكر منها مايلي:

أ-الحرية الاقتصادية

يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الاقتصادية، وأهمية أن تكون الأسواق حرة بشكل كامل، والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

كما يؤكدون أيضا أن المصلحة العامة ، إنما تتحقق في إطار المصلحة الخاصة عن طريق ما يعرف "**باليد الخفية hands Invisible**" ، والتي تعني أن: الأفراد في سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون -دون أن يشعروا- المصلحة العامة، وبالتالي إحداث التوازن التلقائي في المصالح.[1]

ويرى مفكرو هذا المذهب أن الحكومة فيما عدا وظيفة وضع القوانين السليمة، فإنها لا تستطيع أن تكون أكثر فاعلية، و كفاءة في تحقيق المصلحة العامة، و أن تدخلها في النشاط الإنتاجي يكون ضارا في أغلب الأحيان، لذلك فإن وظيفتها الأساسية تقتصر فقط على سن القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، و التي تحمي الحريات، و ملكيات الأفراد، إلى جانب قيامها بمهمة الدفاع الخارجي، و توفير القضاء

[1]- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، بيروت ، لبنان، دار الحداثة، دط، 1986، ص : 106.

العادل، و إقامة بعض المشروعات التي يعجز الأفراد عن القيام بها، و اصطلح على تسمية الدولة لدى الكلاسيك **بـ"الدولة الحامية"**.

ب-الملكية الفردية لوسائل الإنتاج

حيث يمتلك الأفراد ملكية خاصة أدوات الإنتاج المادية، مما يمكنهم من السيطرة على ثروات المجتمع، فالأساس المهم الذي يقوم عليه هذا النظام هو تقديس الملكية الفردية، وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته، وحمايتها، وعدم الاعتداء عليها، وتوفير القوانين اللازمة لنموها، والحد من تدخل السلطة الحاكمة في النشاط الاقتصادي إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام، وتوطيد الأمن.

ج-حافز الربح

يسعى المنظمون في النظام الكلاسيكي في ظل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ووجود الحرية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، مما يعني أن الربح هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي والموجه له، وهو ما يفسر وجود عدد كبير من المنتجين يتنافسون فيما بينهم حتى في المنتج الواحد، وهذا يؤدي إلى المنافسة الهدامة، حيث البقاء للأقوى، وليس للأصلح، فكل شيء مباح مادام يعظم الأرباح.[1]

د-آلية السوق أو جهاز الثمن

يقوم السوق من خلال جهاز الثمن بتوجيه المنظمين إلى إنتاج ما يحقق أكبر ربح ممكن، فتتحدد السلع المنتجة كما ونوعا بحسب الطلب على كل سلعة في السوق، كما يوجه المستهلكين إلى تحديد السلع والخدمات التي يرغبون، ويستطيعون شراءها فعلا، ومن خلال العرض والطلب تتحدد كميات التوازن التي يستطيع، ويقبل المنتجون إنتاجها عند سعر التوازن، ويستطيع، ويقبل المستهلكون شراءها عند نفس السعر.

كما يعتمد النظام الكلاسيكي على آلية السوق في حل المشكلة الاقتصادية، من خلال البحث في ما يجب إنتاجه، والكميات التي يجب إنتاجها، وكيفية توزيع هذا الإنتاج، بحيث يتحقق توازن الأسواق المختلفة عند سعر التوازن، وهي سوق السلع، وسوق النقد، وسوق العمل، وسوق الأوراق المالية[2].

[1]- جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة الحاج لحضر، باتنة01، 2010/2009، ص : 05 بتصرف.

[2]- المرجع السابق ، ص : 06 .

هـ- التوظف الكامل

لما كان الاقتصاد الكلاسيكي إنما هو أساسا تحليل اقتصادي في الزمن الطويل، لذلك فإنه يفترض أن التوازن الذي يتحقق هو توازن طويل الأجل يتحقق عند مستوى التوظف الكامل.

وعليه فإن النظرية الكلاسيكية إنما تقوم على فرض التوظف الكامل للموارد البشرية ، وبقية الموارد الاقتصادية الأخرى، فإن التقليديين يعتقدون أن التوازن الذي يتحقق إنما هو ذلك التوازن الذي يسود معه التوظف الكامل، ويعتبرون أن مثل هذا التوازن إنما هو الوضع العادي للمجتمعات الاقتصادية، وبالتالي فإن أي خروج عن هذا الوضع إنما يعتبر وضعا غير عادي، ومع افتراض الاقتصاديين بأن وضع التوظف الكامل هو الحالة العادية فلم يكن هناك في الحقيقة في الاقتصاد الكلاسيكي ما يسمى بنظرية التوظف.

و-قانون ساي للأسواق

إن قانون ساي للأسواق يعتبر قلب الاقتصاد الكلاسيكي، وقانون ساي ينسب إلى الاقتصادي الفرنسي "**جان باتيست ساي Jean Baptiste Say** "(1767- 1832)، ويقضي القانون بأن (العرض يخلق الطلب المساوي له Supply Creates its own Deman)، أو أن العرض السلعي يخلق الطلب النقدي المقابل والمعادل له[1] ، وبالتالي فإن العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة، وإن الطلب تابع له، وعلى ذلك لا يكون هناك فائض في الإنتاج، ويكون هناك توازن دقيق بين العرض والطلب.

ج- البطالة

إن افتراض النظرية الكلاسيكية بأن التوظف الكامل هو الحالة العادية للمجتمعات الاقتصادية، يعني أنه لا يوجد بطالة إجبارية، ولكن وجود التوظف الكامل إنما يتماشى مع قدر معين من البطالة الاختيارية، والبطالة العرضية، وهم يرون أن البطالة الاجبارية إنما تحدث نتيجة للتدخل في حرية عمل النظام الاقتصاد، وسيادة مبدأ العمالة الكاملة، وذلك استنادا إلى قانون كلاسيكي يسمى قانون المنافذ، أو قانون تصريف المنتجات **(قانون ساي)**، حيث يقوم هذا القانون على فكرة أساسية وهي أن كل سلعة في النظام الرأسمالي تخلق لها منفذا، أو طلبا بعد عملية إنتاجها، أي أن الإنتاج متغير مستقل في حين أن الطلب تابع له، ولهذا لا يمكن أن تكون في المجتمع طاقات عاطلة، أي أننا نقوم بالتوظيف أولا، ونستعمل كل ما هو متاح من طاقات إنتاجية، والناتج يجد له منفذا، ولهذا فالبطالة لا توجد عند الفكر الكلاسيكي، وإن

[1]- للمزيد انظر: كامل علاوي الفتلاوي ، حسين لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، عمان، الأردن، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 2013، ص : 204 وما بعدها بتصرف.

وجدت فهي بطالة اختيارية سببها رفض العمال العمل عند مستوى الأجور النقدية السائدة في سوق العمل "**الأجور التوازنية**" لأنهم يعتقدون أن الجهد المبذول في العمل أكبر من الأجرة التي يتقاضونها.[1]

3-رواد المدرسة الكلاسيكية و أهم نظرياتهم

سنتناول الأن وباختصار أهم رواد هذه المدرسة، مع التعرف على أبرز نظرياتهم، وذلك كما يلي:

- **آدم سميث Adam Smith (1723-1790)**

"**أب الاقتصاد السياسي**" ، فيلسوف أخلاقي ،وعالم اقتصاد أسكتلندي، ومؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ، ومن أشهر مؤلفاته "**نظرية الشعور الأخلاقي**" و "**بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها**".

دعا سميث إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة.

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابة عن طبيعة، وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية، لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي، ويُنظر إليه على أنه رائد الليبرالية الاقتصادية القائلة بحرية التجارة، وبأن النمو والرخاء الاقتصادي يتحققان بإتاحة حرية كاملة لكل أفراد المجتمع في تعاملاتهم الاقتصادية، وأن النظام الاقتصادي الأمثل هو نظام السوق الحر، ومن أهم نظرياته:

أ- نظرية العمل

العمل البشري في نظر سميث هو مصدر الثروة، بخلاف ما ساد في أوروبا من اختلافات حول هذا المصدر، ولعل سميث توصل إلى هذه النتيجة بعد الرحلة التي قادته إلى فرنسا، والمناقشات التي دارت بيته، وبين رواد المدرسة الطبيعية، ولاسيما رائدها "كيناي" و"تيرجو" وغيرهم.

وقد انطلق آدم سميث في تعريفه للعمل كمصدر من مصادر الثروة قائلا: "العمل السنوي الذي يقوم به كل شعب هو الرصيد الذي يمده بكافة ضروريات الحياة، وكمالياتها، مما يستهلكه كل سنة، وتتكون دائما إما من النتاج المباشر لذلك العمل،أو مما يشتريه ذلك الناتج من الخارج."[2]

ولأول مرة يقر الفكر الاقتصادي الأوروبي على يد آدم سميث بأن العمل الإنساني هو مصدر الثروة الحقيقية للأمة، هذه العبارة التي أحدثت انقلابا جذريا في دراسات الاقتصاد السياسي في العصر الحديث.

---

[1]- جواد كاظم عبد نصيف البكري، الاقتصاد الكلي الكلاسيكي، تاريخ التصفح 2022/02/14 WWW .art.uobabylon.edu.iq

[2] - آدم سميث ، بحث في أسباب و طبيعة ثروة الامم ، ترجمة حسني زينة، بغداد، العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، ، ط01، 2007، ص: 05.

كما يؤكد سميث على أن زيادة إنتاجية العمل لن تكون إلا عن طريق مبدأ التخصص، وتقسيم العمل بين الأفراد، حيث يقول في ذلك:" يبدو أن أعظم تطور لقوى العمل الإنتاجية، والقسط الأكبر من البراعة ، والمهارة، وسداد الرأي، الذي تسير على هديه ، أو تسخر في أي مكان قد تأتي عن تقسيم العمل."[1]

وهذا التخصص، وتقسيم العمل ناجم أساسا من إدراك الفرد من أن قدرته الإنتاجية تبلغ ذروتها، وأقصاها إذا ما ركز جهده على عمل واحد، فينتج منه ما يفيض عن حاجاته، عكس فيما لو أنه شتت قدراته، وكفاءاته الإنتاجية، ووزعها على مجموعة

من الأنشطة، والأعمال فإنه لا يكفي حاجاته، ولا حاجات غيره، ويقل دخله، ويضعف إنتاجه بشكل كبير.

ب- نظرية القانون الطبيعي

اعتقد أدم سميث امكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يحكم على مصالحة، وأن هناك يد خفية تقود كل فرد، وترشد آلية السوق، فإن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، بمعنى ترك السوق يحدد المعروض والأسعار من تلقاء نفسه.

و اليد الخفية هي تعبير مجازي أطلقه آدم سميث وهي تعني بأن الاقتصاد يسير بشكل ذاتي وعفوي، وهناك يفرض أن تعمل على التوازن الاقتصادي، وتعد حصيلة أولية وأساسية لقوانين اقتصادية ذاتية غير خاضعة لإرادة الأفراد ورغباتهم، ولا يستطيعون التحكم بها لو تُركت دون تلاعب الإنسان بآلياتها (الاحتكار) ،لا بل في أحيان كثيرة تعمل ضد إرادتهم ، أما الشروط التي تعمل بظلهما المصلحة الذاتية ،والقوانين الاقتصادية بحرية تامة لا تقيدها قيود، وبصورة عفوية يطلق عليها آدم سميث" **النظام الطبيعي**". ، و إن سياسة "**دعه يعمل دعه يمر**" التي يطالب سميث بتحقيقها، ماهي إلا تجسيد لواقع عملي للحرية الطبيعية للأفراد في تحقيق مصالحهم الذاتية .

ففي ظل هذا النظام الطبيعي، وعندما تتحقق الحرية الكافية للمنتج والمستهلك، ولعناصر الإنتاج في تحقيق المصلحة الذاتية ، سيكون في الإمكان تحقيق ما ينفع المجتمع ككل، وذلك لأنه ستكون هناك منافسة شديدة بين أفراد المجتمع تؤدي في النهاية إلى استغلال الإمكانيات المادية في المجتمع بصورة رشيدة واقتصادية .[2]

[1]- المرجع السابق ، ص :11.

[2]- جعفر طالب أحمد، مرجع سابق ، ص : 242 وما بعدها بتصرف.

ج-نظرية القيمة

لقد تطرق آدم سميث لنظرية القيمة في كتابه "ثروة الأمم" سنة 1776م، وحدد للسلعة معنيين:

✓ **المعنى الأول:** المادة المفيدة، فلكي تكون للبضاعة قيمة لا بد أن تكون نافعة اجتماعيا (إشباع حاجة ما).

✓ **المعنى الثاني:** أن يكون لها صفة إمكانية الحصول على مواد أخرى، بحيث تتمكن من امتلاك هذه المادة.

هذا معناه أن للبضاعة قيمتين، قيمة استعمالية، وقيمة تبادلية، وقد واجه سميث في ذلك لغزا كبيرا كان بمثابة الشرارة الأولى التي شكلت حقل الجدل حول مفهوم القيمة، حيث لا حظ سميث أنه كثيرا ما تختلف قيمة الاستعمال عن قيمة المبادلة، إذ أن السلعة التي تتمتع بقيمة كبيرة فب الاستعمال، قد لا تتمتع إلا بقيمة زهيدة في المبادلة، والعكس صحيح، غير أن سميث لم يقف لتمحيص العلاقة بين المنفعة والقيمة.

هذا ما جعل سميث يحيد عن التفسير الصحيح للقيمة، وقاده ذلك إلى الوقوع في التناقض، والتمس تفسير القيمة في عوامل أخرى كامنة في السلعة مثل كمية العمل، ونفقة الإنتاج، كما اعتبر آدم سميث أن القيمة والسعر الطبيعي(سعر السوق) للسلعة هما شيء واحد، باعتبار أن سعر البضاعة تحدده المنافسة، أو سعر النفقات، إذ يترجم سعر النفقات بالأجور، الربح، والريع.[1]

د-نظرية التراكم والعمل المنتج وغير المنتج

تراكم رأس المال يشكل العامل الأساس في نظرية آدم سميث، حيث يعلق أهمية على تراكم رأس المال في عملية النمو والتطور الاقتصادي، لذلك فهو يسعى بكل طاقاته لإثبات رأيه بأن عملية تراكم رأس المال مهمة جدا في الاقتصاد، ولا تقل أهمية عن تقسيم العمل بالنسبة للنمو الاقتصادي، وضمن النزعة المالية التي بنى على أساسها آدم سميث نظريته نجده يقول كل من يدخر عنصر نافع، ومن يستهلك بدون عقلانية فهو مبذر، وهو عنصر غير نافع.

إن زيادة الطلب على الأيدي العاملة نتيجة تراكم رأس المال يؤدي إلى رفع مستوى الأجر، والى زيادة تراكم رأس المال ويرى سميث أن هذا الأمر يؤدي إلى منافسة بين المنتجين مما يؤدي بدوره إلى تخفيض الأرباح.

يصرح سميث بالقول بأن القوى التصحيحية في المجتمع سرعان ما تلعب دورها بصورة عفوية، وتعيد الأجور إلى نصابها من جديد، كون الارتفاع في مستوى الأجر نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة

[1]- برابنيس عبد القادر، مواعي بحرية، جدلية القيمة بين الفكر الاقتصادي والفكر المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة طاهري محمد ، بشار، الجزائر،ع13، 2016، ص:88 وما بعدها.

سيحفز بدوره الطبقة العاملة إلى الإنجاب أكبر، مما سيزيد من عرض العمل، وتخفيض مستوى الأجور، وهكذا ستبدأ عملية تراكم رأس المال من جديد.

لقد كان لآدم سميث رأي في النبلاء، والاقطاع، ورجال الكنيسة، حيث يرى أنهم عناصر غير نافعة في المجتمع الاقتصادي، وأن الأفراد الذين يدخرون هم الرأسماليون المستأجرون، والتجار، وتراكم رأس المال مهم في هذه الفئات.

لقد فرق سميث في مجالات العمل بين العمل المنتج، والعمل غير المنتج، وكان يقول إن العمل في مجال الصناعة واستثمار الأموال في هذا المجال هو عمل يُنتج، وأن المبذرين في المجتمع من الإقطاع، والكنيسة أطراف ضارة في المجتمع.[1]

- **ديفيد ريكاردو** David Ricardo (1772-1823)

" **ديفيد ريكاردو**" اقتصادي سياسي بريطاني، وواحد من أكثر الاقتصاديين الكلاسيكيين تأثيرا إلى جانب " **آدم سميث** "، و "**توماس مالتس**"، و "**جون ستيوارت ميل**"، معظم أفكاره الاقتصادية تضمنها كتابه المشهور "**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب**".

وعموما يمكن تلخيص أهم أفكاره الاقتصادية فيما يلي:

أ- نظرية الميزة النسبية

كانت نظرية الميزة النسبية واحدة من الأفكار الرئيسة، والبارزة التي اقترحها ريكاردو في «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب»، التي ادّعت أن البلدان قد تستفيد من التجارة الدولية من خلال التخصص في إنتاج السلع ذات تكلفة الفرصة البديلة الأقل نسبيا في الإنتاج، مع أنها لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة معينة.

على سبيل المثال، ستتحقق الفوائد التجارية المتبادلة بين الصين والمملكة المتحدة، إذا تخصصت الصين في إنتاج الخزف والشاي، وركزت المملكة المتحدة على إنتاج قطع غيار الآلات.

ارتبط اسم ريكاردو ارتباطا وثيقا بالفوائد الصافية للتجارة الحرة ،والأضرار الناجمة عن سياسات الحمائية.

وقد أنتجت نظرية ريكاردو للميزة النسبية مجالات أوسع للنقد ما زالت موضع نقاش حتى يومنا هذا.

ب-نظرية القيمة عند ريكاردو

يرى دافيد ريكاردو بأن قيمة السلعة تتمثل في العمل الضروري المصروف في إنتاجها، وليس العمل الذي يمكن شراؤه بهذه البضاعة.

[1]- جعفر طالب أحمد ، مرجع سابق ، ص : 251 وما بعدها بتصرف.

كما تعرض ريكاردو إلى شيء جد هام في نظرية القيمة، وهو ضرورة التفرقة بين القيمة والسعر، إذ يشمل السعر:

- أجر العمل المباشر الذي بذل في الحاضر.
- أجر العمل غير المباشر (المخزن) الذي بذل في الماضي.
- فائض القيمة، وهو يشمل فائض الربح.

وبهذا يكون ريكاردو قد فصل بين نظرية القيمة، ونظرية سعر السوق، باعتبار أن قوة الطلب تؤثر في السعر، فتجعله ينحرف عن القيمة.[1]

ج-نظرية الإيجارات

كان ريكاردو أول خبير اقتصادي يناقش الإيجارات، أو الفوائد التي تعود على مالكي الأصول فقط، بسبب ملكيتهم بدلا من أي مساهمة في النشاط الإنتاجي الفعلي ، وكان الاقتصاد الزراعي هو تطبيقه الأصلي.

ووفقا لنظرية الإيجار، فإن ارتفاع أسعار الحبوب سيفيد في المقام الأول مالكي الأراضي الزراعية في صورة إيجارات يدفعها المزارعون المستأجرون.

د- التكافؤ الريكاردي

في مجال المالية العامة، كتب ريكاردو أنه سواء اختارت الحكومة تغطية الإنفاق بفرض الضرائب الفورية، أو بالاقتراض، وتسجيل عجز في الميزانية، فإن النتائج بالنسبة للاقتصاد ستكون نفسها، إذا كان دافعو الضرائب عقلانيين، فسوف يأخذون في الاعتبار أي زيادات ضريبية مخطط لها في المستقبل، لتمويل عجز في الحساب الجاري، فيقومون بادخار مبلغ يساوي قيمة هذا العجز، وبالتالي لا يتغير الإنفاق الإجمالي في البلاد، أي أنه إذا أنفقت أي حكومة أكثر مما كانت تدرّ من أموال، فإن إنفاق القطاع الخاص سينخفض بنفس مقدار هذا العجز لأن الناس سيلجؤون للادخار[2].

- **توماس مالتس Thomas Malthus (1766-1843)**

"**توماس روبرت مالتس**" باحث سكاني، واقتصادي سياسي إنجليزي، مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني.

[1] – براينيس عبد القادر، مواعي بحرية، مرجع سابق ، ص :89.

[2]– الخبير الاقتصادي: ديفيد ريكاردو، تاريخ التصفح : 2022/04/01، https://www.ibelieveinsci.com/

يعد "**توماس روبرت مالتس**" بشكل فعلي هو أب لعلم السكان ، وقد ارتبط ارتباطا وثيقا بهذا المجال، وتعد دراسته حول هذا الموضوع رسالة ،وثورة في نفس الوقت، لذلك سنحاول أن نتعرف على نظريته في السكان، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- **نظرية السكان عند مالتس**

أ – مضمون النظرية

[1]ظهرت نظرية روبيرت مالتس في القرن الثامن عشر، عندما نشر كتابه الذي حمل عنوان "**مقال عن مبدأ السكان**" في عام 1798، و تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات المثيرة للجدل، حيث تؤكد على أن وتيرة التزايد السكاني هي أسرع من وتيرة إنتاج المحاصيل الزراعية، وكميات الغذاء المتوفرة للاستهلاك، مما ينذر بمشاكل اقتصادية، واجتماعية خطيرة أهمها الجوع و الفقر .

تزداد الموارد الطبيعية الغذائية وفق متتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6...)، في حين يزداد عدد السكان وفق متتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32، 64، ...)، هذا يعني – بحسب مالتس– أنه بعد مئتي عام ستصبح زيادة السكان (256) مقابل تزايد في الغذاء قدره (9).

وفي ثلاثة قرون ستصبح زيادة السكان (4096) مقابل تزايد في الغذاء قدره (13)، وفي ألفي سنة لن يكون هناك إمكانية لحساب هذا الفرق، لذلك حتما سيتجاوز عدد السكان الإمدادات الغذائية.

ب–مقترحات (موانع) مالتس لتقليص الفجوة بين النمو السكاني ونمو الموارد الغذائية

قام مالتس باستخدام نوعين من الموانع من أجل الحد من أعداد السكان، أو الزيادة في عدد السكان من خلال ما يلي :

– موانع أخلاقية مثل العفة، والشرف، والرهبنة، والتأخر في الزواج .

– موانع إجبارية، وتقوم الطبيعة يفرضها على السكان مثل المهن غير الصحية ، والفقر والمجاعات ،والأمراض والأوبئة ، والكوارث والحروب.

وكما تعرضت كل نظرية للنقد ، طالت بعض الانتقادات نظرية مالتس كذلك، فقد توقع هذا الأخير تدهور الأوضاع الاقتصادية في دول أوروبا الغربية، وزيادة عدد السكان بشكل ملحوظ، و هذا ما لم يحدث، بل ارتفع إنتاج الغذاء بشكل كبير بسبب تقدم التكنولوجيا في مجال الزراعة، وإنتاج الطعام، والتقدم العلمي الكبير، مما أدى لارتفاع مستويات المعيشة للشعوب الأوروبية، بدلا من انخفاضها، و كان أفضل مثال

[1]– للمزيد انظر: عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، بيروت ، لبنان، دار العلم للملايين، ط08، 1985، ص : 132 وما بعدها بتصرف.

على ذلك بريطانيا التي لم تعان من نقص في المواد الغذائية، لأنها أنتجت الحديد، الآلات، الفحم، السفن.. الخ، وبادلتها بمواد غذائية من دول أجنبية.

ورغم هذه الانتقادات التي طالت النظرية ،و صاحبها "توماس مالتس" إلا أن هناك من يؤيد أفكاره بشكل كبير، بل هناك من طرح نفس الأفكار برؤية جديدة بما يسمى " **المالتوسية الجديدة** "، و لعل تطبيق الصين لسياسة الطفل الواحد في الأسرة مثّل استجابة واضحة، وملموسة لأفكاره.

4-الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الكلاسيكية

يمكن إجمال الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية في النقاط التالية:

- يؤدي النظام الكلاسيكي إلى تفاوت كبير في الدخول والثروات بين طبقات المجتمع، حيث تتركز الأموال لدى فئة قليلة تستحوذ على ثروات هائلة على حساب فئات واسعة من المجتمع يتناقص نصيبها من الموارد، والثروات باستمرار، حيث يزداد الأغنياء غنى، والفقراء فقرا.

- هيمنة الشركات الاحتكارية على الأسواق، حتى مع وجود عنصر المنافسة، وذلك بسبب إطلاق الحرية الاقتصادية دون قيود، وتوفر الأموال التي تقدمها البنوك التجارية للشركات الاحتكارية، خاصة وأنها تمتلك وسائل التأثير المباشر، والسريع للقضاء على المشروعات الصغيرة من خلال جهاز تشويقي، وإداري ضخم، ومدعم من السياسيين الذين يمثلون القواعد الخلفية لهذه الشركات.

- اعتماد الشركات الاحتكارية على النفقات الباهضة للدعاية، والإعلان من أجل الترويج للسلع التي تسوقها

مما يؤدي إلى:

- عدم قدرة الشركات الصغيرة على منافسة هذه الشركات الاحتكارية، مما يضطرها إلى الانسحاب من السوق ، أو الاندماج في الشركات الكبرى، مما يكرس مبدأ الاحتكار، وغياب المنافسة.
- تعتبر نفقات الدعاية، والإعلان من أوجه التبذير، وإهدار الموارد، ويظهر للغير أن هذه النفقات يتحملها المنتج، ولكن في حقيقة الأمر فإن هذه النفقات يدفعها المستهلك، لأن المنتج يعتبرها من تكاليف الإنتاج، وتدخل ضمن سعر السلعة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بصفة عامة.
- فرض نمط معين من السلع على المستهلكين من خلال انحراف الدور الطبيعي للإعلان، من مجرد التعريف بالسلعة إلى محاولة فرضها بتكرار الدعاية، وتعدد أساليبها، وطمس عيوب السلعة.

- تعرض النظام الكلاسيكي إلى التقلبات الحادة التي أصبحت ملازمة له، ومن ذلك مشكلات البطالة، والتضخم، والمديونية، مما يؤدي إلى التأثير على مستوى المعيشة لدى الأفراد في المجتمع، حيث توضع

الحلول لهذه الأزمات على حساب الطبقات الضعيفة، أما الطبقات الغنية فهي من يسبب هذه الأزمات من خلال جشعها، ومحاولتها دائما تحقيق أرباح أكثر، وتكون في الغالب مدعومة من الطبقة السياسية، لأنها كانت وراء وصولها إلى السلطة[1].

- إن قانون ساي جرى تفنيده، ونقده بشدة من طرف كينز، وذلك لوجود إمكانية العجز في الطلب الفعال، حيث يرى كينز أن النظرية الكلاسيكية المرتكزة على قانون ساي هي غير واقعية في السوق التنافسي، فهو يرى من غير الضروري أن يُنفق الدخل المستلم أوتوماتيكيا على الاستهلاك، والاستثمار، إذ أن هناك جزء من الدخل ربما يتم توفيره، ويذهب لزيادة الممتلكات الفردية، ولهذا سيظهر نقص في الطلب المتراكم ،مسببا فائض في الإنتاج، وبطالة في البلاد.

وأخيرا وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسكية، إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر قيمة الأفكار والنظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد، والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير سواء جاء ليتمم ، ويضيف على ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك، أو كان هدفه بيان مواطن الخلل فيه، أو حتى جاء ليناقضه، ويأتي بعكسه.

[1]– جمال بن دعاس ، مرجع سابق ، ص : 06 وما بعدها بتصرف.

المحور الثامن : الفكر الاقتصادي عند النيو كلاسيك (المدرسة النيوكلاسيكية، أو المدرسة الحدية)

1. تعريف و نشأة المدرسة النيو كلاسيكية

لقد ظهرت **المدرسة النيوكلاسيكية**، أو **المدرسة الحدية Marginal School** ،في أواخر القرن التاسع عشر، و في وقت واحد تقريبا، في كل من انجلترا ،والنمسا، وسويسرا، و على يد ثلاثة من الكتاب الاقتصاديين، لم يتأثر أي منهم على ما يبدو بالكتاب الآخرين، فيما نادى به من أفكار اقتصادية ، ومع ذلك فقد انتهوا جميعا في بحثهم الاقتصادي إلى نفس النتائج الاقتصادية.

لقد ظهر في انجلترا "**وليام ستنلي جفونز Wiliam Stanly Jevonz** " **(1835 – 1883)**، وظهر في النمسا" **كارل منجر Carl Manger**" **(1840 –1921)**، كما ظهر في سويسرا" **ليون فالراس Leon walras** "**(1834–1910)**، ويمثل هؤلاء الثلاثة الجيل الأول من رواد النظرية الحدية .

ثم تلاهم فيما بعد عدد من الاقتصاديين بأفكار جديدة، يمثلون الجيل الثاني للمدرسة الحدية، وعلى رأسهم "**ألفريد مارشال Alfred Marshall (1842– 1924)** و "**جون بيتس كلارك John Bates Clark** " **(1847– 1938)**.

وكانت نقطة دراستهم كما سنرى فيما بعد تبنيهم فكرة المنفعة، وبهذا نقل النيوكلاسيك مفهوم القيمة في العمل إلى القيمة التي تحدد منفعة ولذة، فالعمل ليس هو الذي يحدد القيمة، بل المنفعة هي التي تسمح بها آخر وحدة خير من الخيرات بإشباع رغبة من الرغبات هي التي تحدد القيمة، ومن هنا ظهرت تسمية" **الحدية le marginalisme**".

2. منهج المدرسة النيوكلاسيكية

اتبعت المدرسة النيوكلاسيكية منهج خاص لدراسة هذا الموضوع، وهو المنطق الحدي الذي يقوم على الاستمرارية في تطور الظواهر الاقتصادية، إذ يتم عن طريق عملية تجريدية تجزئة حركة الظواهر الاقتصادية إلى تغيرات متتالية، وباستعمال الرياضيات نتوصل إلى النتائج.

أعتبر هذا الإبداع المنهجي من طرف الاقتصاديين بمثابة ثورة (الثورة الحدية)، إضافة لذلك يتم الاستعمال المكثف للرياضيات وعلم النفس.[1]

[1]– محمد صخري، أسس المدرسة النيوكلاسيكية، تاريخ التصفح 2022/02/08. https://www.politics-dz.com/

3. الإطار الفكري العام للمدرسة النيوكلاسيكية

أقام الاقتصاديون الحديون دعائم تحليلهم النظري باتخاذ النظرية الحدية أساس في تحديد قيمة السلع (قيمة أية سلعة تتوقف على المنفعة الحدية التي يحصل عليها الفرد من استخدام أو استهلاك سلعة) ، ثم قام هؤلاء بتطبيق هذه النظرية على ظاهرتي التوزيع والاستهلاك .

إنما يجب بادئ ذي بدء، أن نذكر أن ثمة فلسفة عامة يستند إليها هذا التحليل، وهي أنه يمكن استنباط القوانين الاقتصادية بالتركيز على سلوك فرد معين كان يداعب خيال الاقتصاديين الحديين، الذين كانوا يطلقون عليه اسم :**الرجل الاقتصادي** ، **Economic Man** "، أي ذلك الرجل الذي يفترض فيه ألا يخضع في سلوكه الاقتصادي إلا للدوافع الاقتصادية وحدها ، وبالتالي يستبعد أي طابع آخر غير اقتصادي في التأثير على سلوكه ، ويتمثل هذا الدافع الاقتصادي في المصلحة" **المصلحة الذاتية للفرد** " بمعنى أنه يسعى لتحقيق أكبر نفع، أو لذة ممكنة عن طريق بذل أقل مجهود ، أو تحمل ألم ممكن.

أ- القيمة

يقرر الاقتصاديون الحديون أن قيمة أي سلعة تتوقف على المنفعة الحدية التي يتحصل عليها الفرد من استخدام ، أو استهلاك السلعة، وأنه كلما زادت وحدات السلع التي تستخدم في عملية الإشباع قلت قيمتها تدريجيا، وكلما تناقص عدد تلك السلع ازداد مقدار منفعتها تدريجيا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمتها، وهذا مايعرف ب "**قانون تناقص المنفعة الحدية**".

وتعرف المنفعة الحدية بأنها: " منفعة الوحدة الأخيرة من مال مكون من عدة وحدات، وعليه يجب أن نتمثل جميع المكونات لهذا المال، والخطوات المتتالية في استعمالها الواحدة تلو الأخرى، فإنه كلما استعملنا وحدة من هذه الوحدات خبز مثلا نقصت الحاجة إلى الطعام بنفس النسبة بصورة عامة حتى نصل إلى الوحدة الأخيرة، حيث تكون الحاجة قد أشبعت تماما، فتكون فائدة الوحدة الأخيرة ضئيلة جدا، وهي التي تقع عند الحد الفاصل من الفائدة، وعدم الفائدة."[1]

ومما سبق يمكن القول أن المنفعة هي العنصر المحدد للقيمة، وأن قيم السلع تتحدد بناء على منفعتها الحدية، وليس بناء على منفعتها الكلية، وبما أن المنفعة الحدية تنخفض، وتتزايد مع ندرتها، فإن هذه المدرسة أعطت أهمية كبيرة لندرة السلع في تحديد قيمتها.[2]

[1]- عزمي رجب ، مرجع سابق ، ص : 105 وما بعدها.

[2]- محمد خليل برادعي، مبادئ الاقتصاد، القاهرة، مصر ، مكتبة نهضة الشرق، دط، 1982، ص: 108.

وعليه فإن القيمة التبادلية للسلعة تتحدد وفقا لتداخل عنصرين اثنين هما: المنفعة، والندرة، ويتضمن مفهوم المنفعة الحدية الحد ، أو الفاصل بين الرغبة، أو تحقيق الحاجة مهما تضاءل، وعدم الرغبة أو الإشباع.

ب- التوزيع

إن العائد، أو الجزاء، أو المكافأة التي يحصل عليها كل عنصر إنتاجي نظير إسهامه في إنتاج أية سلعة إنما تتوقف على الإنتاجية الحدية لهذا العنصر، و المقصود بها هو ما يضاف من إنتاج نتيجة لإضافة الوحدة الحدية الأخيرة من وحدات هذا العنصر لإنتاجي.

وهكذا تنطبق فكرة الحدية في مجال التوزيع (توزيع قيمة الناتج على عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه)، فإن أجل العمل هو المكافأة التي يتقاضها عنصر العمل نظير إسهامه في العملية الإنتاجية، و يتحدد هذا الأجر بالإنتاجية الحدية لعنصر العمل، أي بإنتاجية الوحدة الحدية الأخيرة من هذا العنصر إلى إنتاجية العامل الحدي الأخير الذي يضاف إلي قوة العمل المشتملة بعملية الإنتاج.

ج-الاستهلاك

كذلك أمكن تطبيق الفكرة الحدية في مجال الاستهلاك ، ذلك أن المستهلك الفردي سوف يستبدل النقود بوحدات من أية سلعة إلى الحد الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذه السلعة محسوبة بوحدات النقود مع سعرها النقدي في السوق، و هنا يصل المستهلك إلى وضعه التوازني الأمثل (**الوضع التوازني لسلعة واحدة**) الذي يحقق له أقصى إشباع ممكن بالنسبة لسلعة واحدة.

أما بالنسبة لأكثر من سلعة فإن المستهلك سوف يشتري المزيد من جميع السلع التي وقع اختياره على شرائها من دخله المحدود، الحد الذي يتحقق عنده الوحدات الأخيرة من هذا السلع إشباعات، أو منافع تتناسب مع أسعارها (**المجموعة التوازنية**)[1].

د-السياسة الاقتصادية

يؤمن رواد المدرسة الحدية بأن الحدية الاقتصادية هي التي تؤدي إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن، أو أكبر منفعة ممكنة ، لأن كل مستهلك فرد هو أكثر الناس دراية بمدى إلحاح حاجاته المتعددة، وأوليات هذه الحاجات في سلم تفضيله ، ومن ثم فإن الفرد يوزع دخله النقدي في حرية تامة على نحو يستطيع معه أن يحصل على أكبر إشباع ممكن ، وعلى ذلك فإن أي تدخل خارجيي في توزيعه لدخله لامناص

[1]- بحث حول المدرسة الحدية، تاريخ التصفح: 2022/03/05، https://www.startimes.com/

من أن ينحرف به عن تحقيق هدفه المنشود من هذا التوزيع ، ولذلك نادى الحديون بضرورة عدم تدخل الدولة إلا في بعض المجالات التي قام بتجديدها رواد النظرية الكلاسيكية.

فالموقف المذهبي لنيو كلاسيك يقوم على أساس الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية،أي سيادة النظام الرأسمالي.

أما التقدم التكنولوجي فاعتبروه يأخذ مكانه تلقائيا ، ويعتمد على عوامل غير اقتصادية، وجعلوا التراكم الرأسمالي أكثر انطباقا على الهياكل الاقتصادية القائمة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.[1]

1. مدارس و رواد المدرسة النيوكلاسيكية

الآن وبعد التعرف على الفكر العام للمدرسة الحدية، يمكن دراسة تطور أفكار و آراء هذه المدرسة ، وذلك من خلال آراء أكبر روادها، أو اتجاهاتها و على رأسهم :

أ- المدرسة النمساوية

تتسم المدرسة النمساوية برفضها كل التحاليل التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية ، كما استندت على ذاتية الإنسان، و نفسيته لتغيير تصرفاته الاقتصادية، و تقييمه للثروات، لذلك تسمى هذه المدرسة بالاتجاه النفسي أو البسيكولوجي.

كما تميزت أيضا بمايلي:

- ✓ المنهج المستخدم منهج تجديدي، وينكرون المنهج الاستقرائي.
- ✓ تحويل الاقتصاد من طبيعة السياسة إلى اقتصاد خالص مجرد.
- ✓ الحرية الاقتصادية نسبية، أي يرون ضرورة تدخل الدولة حسب مقتضيات الأمور.

و لقد اشتهر على رأس هذه المدرسة المفكر "**كارل منجر Carl Manger**" ، والذي سنحاول أن نتطرق إلى أهم أفكاره ، وذلك من خلال مايلي:

- " **كارل منجر Carl Manger**" **(1840 -1921)**

"كارل منجر Carl Manger " اقتصادي نمساوي ، وهو مؤسس المدرسة النمساوية للاقتصاد، و يعد كتابه **(مبادئ الاقتصاد)** العمل الأبرز للمدرسة النمساوية، وقد نشره عام 1871م، وهو يتضمن مختلف الأفكار الاقتصادية التي لها علاقة بهذه المدرسة.

[1]- بحث حول المدرسة النيوكلاسيكية، تاريخ التصفح" 2022/03/06، https://www.ta3lime.com/

انطلق منجر من منطلق مفاده أن كافة السلع يمكن ترتيبها إلى طبقات:

•سلع المرتبة الأولى

وهي السلع القابلة لإشباع الحاجات الإنسانية مباشر.

•سلع المرتبة الثانية

وهي السلع التي نحتاجها لإنتاج سلع الطبقة الأولى، وهكذا..

ومفهوم السلع عند منجر لا يقتصر على المنتجات، بل يشمل أيضا خدمات العمل والأرض، ودرجت العادة عند الاقتصاديين النمساويين لاحقا إطلاق تسمية **(سلع التكلفة)** على سلع المراتب العليا.

وبالنسبة للاقتصاديين النمساويين عموما فإن تفضيل الفرد، وتقويمه الذاتي هو مايحدد قيمة سلع الطبقة الأولى، ومن هذه القيمة يمكن تقويم سلع المراتب الأعلى بحسب قناعة منجر.

ومن هنا نلاحظ أن المدرسة النمساوية جعلت الفرد المستهلك هو الوحدة الأولى في تحديد القيمة ، حيث ركز منجر على أن ما يحدد القيمة ليس الشيء النافع، أو السلعة ذاتها، وإنما علاقة الفرد بها ، هذه العلاقة تدخل فيها محددات كثيرة مثل الفرص المتاحة للحصول عليها ، والمعلومات المتوفرة للفرد عنها.[1]

ب-مدرسة لوزان (المدرسة الرياضية)

وتتميز هذه المدرسة بما يلي:

- ✓ اعتماد المنطق الرياضي كإيديولوجية، وتوجه خاص بهذه المدرسة.
- ✓ من حيث المنهج، فهي تنطلق من الكل لتصل إلى الجزئيات.
- ✓ رفض التحليل الجزئي الذي يبحث في سبب الظاهرة، متغاضيا عن الأسباب الأخرى.
- ✓ تحليل وظيفي يقوم على علاقة التنمية والتغيير.

ومن بين الذين اشتهروا من هذه المدرسة المفكر" **ليون فالراس Leon walras** "، والذي سنتحدث عن أهم أفكاره، وذلك كما يلي:

[1]- للمزيد انظر: معاذ الشرقاوي، مرجع سابق ، ص : 176.

- **"ليون فالراس Leon walras " (1834-1910)**

ظهر في سويسرا مفكر اقتصادي في مدينة لوزان السويسرية، وهو فرنسي الأصل، استخدم الأسلوب الرياضي في شرح نظرياته المختلفة، و نقطة الانطلاق في تحليلات " فالراس " أن كل الأشياء سواء المادية، أو غير المادية التي تكون مفيدة ونادرة.

إن هذا الشرط المزدوج، أي الفائدة ،والندرة (المحدودية) يتضمن ثلاث صفات للثروة وهي:

- أنها متاحة.

- قابلة للتداول.

- يمكن انتاجها وزيادتها بالإنتاج.

وبالتالي فإنها الأشياء غير النافعة ،والأشياء النافعة، ولكن المتاحة بكميات يمكن أن تُشبع تماما الحاجة إليها (مثل الهواء) لا تكون جزءا من الثروة الاجتماعية .

إن التقسيم الأساسي الذي وضعه فالراس للثروة يضم قطاعين هما رأس المال والدخل.

1. رأس المال

يضم السلع التي تستخدم أكثر من مرة ، وهو يقسم بدوره إلى ثلاثة مكونات هي:

- ✓ الأرض.
- ✓ رأس المال الشخصي.
- ✓ قوة عمل الأفراد المتاحة في الاقتصاد ، الممتلكات الرأسمالية ، الأبنية والآلات ... الخ.

2. الدخل

ويضم السلع التي تستخدم مرة واحدة فقط ، وهو يقسم بدوره إلى ثلاث مكونات أيضا هي:

- ✓ السلع الاستهلاكية.
- ✓ السلع الوسطية، وهي السلع المستخدمة في الإنتاج، والمواد الأولية.
- ✓ خدمات السلع الرأسمالية ، أي العمل الذي يقوم بدمج المكونات الثلاثة .[1]

[1]- جعفر طالب أحمد، مرجع سابق، ص :88 وما بعدها.

و إلى جانب ما سبق فإن فالراس يعتبر أول من وضع فكرة التوازن الاقتصادي الشامل، حيث يتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب مع العرض في جميع السلع، بافتراض رشد المستهلك ، الذي يوزع استهلاكه على السلع، بحيث يحقق تعظيم منفعته حسب الأثمان السائدة في السوق.

كما دعا فالراس إلى تكافؤ الفرص في البداية، وليس في النهاية.[1]

ج- مدرسة كامبردج

وتتميز هذه المدرسة بما يلي:

- أنها حاولت التوفيق بين كافة اتجاهات النيوكلاسيك، بل اتسع ليشمل التوفيق بين الكلاسيك والنيوكلاسيك
- إدخال الحقائق الواقعية في التحليل الاقتصادي (فردية سيكولوجية، أو بيئية، أو اجتماعية).
- التفريق بين المدة القصيرة ، والمدة الزمنية الطويلة.

ومن أشهر أعلام هذا التيار، المفكر "**وليام ستنلي جفونز Wiliam Stanly Jevonz** " والمفكر" **ألفريد مارشال-Alfred Marshall**"، وفيما يلي عرض موجز لأهم أفكارهما:

- **وليام ستنلي جفونز Wiliam Stanly Jevonz (1835 – 1882)**

"وليام ستنلي جفونز Wiliam Stanly Jevonz" اقتصادي بريطاني، ظهرت طروحاته في انكلترا ، اهتم بالدراسات التطبيقية، واستطاع قياس المنفعة قياسا عدديا ورياضيا، وأوضح أن قيمة السلعة تعتمد على منفعتها الحدية، وجمع بشكل صحيح بين المنفعة والطلب كما بيّن في معادلات عن أعلى إشباع بالنسبة للفرد المستهلك للسلعة، أو الخدمة، وكذلك في العلاقة بين أسعار السلعة وكمياتها ، ويرى بأن القوانين الاقتصادية خاضعة للتعميم ، وقد أقر بتأثير قيمة العمل في إمكانية تحديد قيمة السلعة ، ولكن ليس بشكلها المباشر ،وإنما بشكل غير مباشر ، لكون العمل له تأثير على العرض ، وأن عرض السلعة يؤثر في درجة منفعتها ، والمنفعة تؤثر في قيمة السلعة ، وعارض الأفكار الكلاسيكسة التي تنص على حد الكفاف في عيش العامل من جانب الأجور ، وعد الأجور حصة باقية من كل النتائج.

- **ألفريد مارشال Alfred Marshall (1842- 1924)**

اقتصادي بريطاني اشتهر بكتابه "**مبادئ الاقتصاد Principles of Economics**" ، الذي جرى تدريسه في الجامعات الإنكليزية، والأمريكية لمدة طويلة.

[1]- رفيق يونس المصري، المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي، دمشق، سوريا، دار القلم، دط، دت، ص : 19.

عرف مارشال بنظريته في العرض والطلب في تحديد الثمن، فقد كان بعضهم (الكلاسيك) يقولون: يتحدد الثمن بالعرض (تكاليف الإنتاج)، وبعضهم (الحديون الجيل الأول) يقولون: يتحدد الثمن بالطلب، غير أن مارشال رأى الجمع بينهما، ورأى الثمن كحدي المقص، لا يقص إلا باجتماع حديه.

تنبه مارشال إلى أهمية فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها (**ceteris paribus**) لعزل تأثير العوامل بعضها عن بعض، ورأى أن الاستهلاك هو أساس النشاط الاقتصادي، وهو الهدف من هذا النشاط، وطور فكرة فائض المستهلك التي بدأها الاقتصادي الفرنسي" **دوبوي dupuit**"، وأدخل فكرة المرونة، فمرونة الطلب تعبر عن مدى استجابة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في ثمنها.

وأخذ بفكرة الاستبدال، أو الإحلال بين عناصر الإنتاج المختلفة، وكان يرى بأن العرض يخلق الطلب.

واهتم مارشال بالاقتصاد الجزئي على حساب الاقتصاد الكلي الذي اهتم به كينز فيما بعد.[1]

5- الانتقادات الموجهة إلى المدرسة النيوكلاسيكية

تعرضت المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) إلى مجموعة من الانتقادات نذكر منها مايلي:

- يعتقد بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي أن أكبر انتقاد وجه إلى المدرسة الحدية، يتمثل في أن هذه الأخيرة أقامت تحليلها النظري على أساس الوحدات الاقتصادية الصغيرة Microeconomique Units مثل المستهلك الفرد ، والمنتج الفرد ، والمدخر الفرد...الخ، وأهملت بذلك إهمالا تاما للوحدات الاقتصادية الكبيرة Macroeconomique Units مثل الناتج القومي، والدخل القومي ،والاستهلاك القومي، والادخار القومي ، والاستثمار القومي ، وبذلك وقعت المدرسة الحدية في خطأ جسيم هو أنها افترضت أن الأحجام الكلية ليست سوى مجموع الأحجام الجزئية، وظاهرة الادخار أصدق مثال على ذلك، إذ عندما يزيد ادخار بعض الأفراد بالذات، فقد لا يعني ذلك زيادة الادخار الكلي، بل على العكس فإنه يعني نقص الادخار الكلي، تفسير ذلك أن زيادة ادخار بعض الأفراد تنطوي بالقطع على النقص في طلبهم على السلع ، طالما أن زيادة ادخارهم هي على حساب النقص في استهلاكهم بافتراض ثبات دخولهم، وهنا فإن نقص طلب هؤلاء الأفراد على السلع لا بد أن يفضي إلى نقص في الطلب الكلي على السلع، وبالتالي إلى نقص دخول المنظمين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى النقص في مدخراتهم، وإذا حدث أن نقص الادخار من جانب المنظمين يكون أكبر نسبيا من زيادة الادخار من جانب بعض أفراد المجتمع المشار إليهم، فإن

[1]- المرجع السابق، ص : 20 وما بعدها بتصرف.

المحصلة النهائية هي النقص في الادخار الكلي، رغم الزيادة في الادخار الفردي لبعض الأفراد في المجتمع.

- حينما توضع القوانين الاقتصادية ينظر إلى الرجل الاقتصادي ، وكأنه يخضع فقط للدوافع الاقتصادية فقط ، دون النظر إلى البيئة التي تحيط به كفرد في المجتمع، ولهذا ينظر إليها بعض المفكرين الاقتصاديين بأن الانسان لا يوجد معزولا عن بيئته ، وأن هذا الرجل الاقتصادي المجرد لا وجود له في الواقع ، وأن كل شخص يؤثر، ويتأثر بالنظم الموجودة في بيئته.

- كما أُخذ على المدرسة أنها تفترض خضوع الانسان في استجابته للدافع الاقتصادي لتفكير منطقي دقيق ولمجهود عقلي منضبط ، والواقع أن هناك البعض ممن يبتعد سلوكهم عن ذلك حتى لو كان مثقفا ، قد تمر به لحظات يتصرف بها تصرفات بعيدة عن المنطق .

- أُخذ على المدرسة الحدية بأنها تنادي، وتدافع عن الطبقات الغنية، والمتوسطة، ولا تأخذ في الحسبان أنها أهملت الطبقات الفقيرة، وتركت المجتمع الرأسمالي نهبا لآلام البطالة، والفقر ، والجوع ، وهذا ما اعتقده بعض الاشتراكيون، والكتاب المسيحيون.

- من أفكار المدرسة الحدية أن الهدف الأخير لنظام الانتاج هو أن يوجه سلعته لمنافذ البيع المختلفة ، السعر يتحدد وفق ما يحتاجه المستهلك، ومقدار ما يستطيع الانتفاع من السلعة ، وتتحدد تكاليف الانتاج استنادا إلى السعر الذي يقبل المستهلك في دفعه ، وبهذا يكون قرار التسعير للمستهلك ، وليس للمنتج ، وهذا غير صحيح ، لأن السلع الاستهلاكية تخضع لتوحيد المقاييس ، وعلى المستهلك أن يوافق على وضع السعر بما تحدده المقاييس .

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية ، متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية ؛ كالنواحي الاجتماعية ، والثقافية ، والسياسية.

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.[1]

تعتبر الأفكار التي جاءت بها النظريات التقليدية والسلوكية في الأساس الذي ساعد على نشوء وتطور الفكر الاقتصادي الحديث حيث كانت التناقض بين الاتجاهين والتعارض في الأفكار أو التوافق فيما بينها بمثابة الشبيه والتشجيع للبحث عن نظرية كاملة تجمع كافة المتغيرات التي تتداخل في علاقات داخلية

[1]- للمزيد انظر: واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية ، عمان، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع،2018، ط01، ج01، ص: 227 وما بعدها.

وبناء على ما سبق، وعلى الرغم من الانتقادات السالفة الذكر، يمكن القول بأن المدرسة النيوكلاسكية (الحدية) تعتبر من المدارس الرائدة في تاريخ الفكر الاقتصادي، وذلك بسبب الإسهامات النوعية التي جاءت بها، والتي لم يتطرق إليها من قبل، خاصة فيما يتعلق بموضوع القيمة ، أين توصل الحديون إلى أن المنفعة التي يحصل عليه المستهلك من السلع للاقتناء ،أو الاستهلاك هي مصدر القيمة، وهي بلا شك الفكرة الجديدة التي حاولت أن تجمع بين الطلب والعرض ،أو بتعبير آخر أن توحد بين جميع الأفكار الاقتصادية.

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي (المدرسة الاشتراكية)

1-نشأة وتعريف المدرسة الاشتراكية

الاشتراكية ،socialisme هو ذلك النظام الذي يقوم على ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج، كالأراضي والمصانع وغيرها، كما تتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي.[1]

وبالتالي فإن النظام الاشتراكي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، من أجل تلبية حاجات المجتمع على الوجه الأمثل، والقاعدة الاقتصادية الأساسية في هذا النظام هي إلغاء التقسيم الطبقي في المجتمع، وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان، بهدف تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع.

2-خصائص المدرسة الاشتراكية

يتميز النظام الاشتراكي بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- ✓ **الملكية الجماعية لوسائل الانتاج**

للملكية الجماعية لوسائل الانتاج أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي الاشتراكي، وهي الجوهر الأساس في الاختلاف عن النظام الرأسمالي، والمقصود بها هو أن وسائل الانتاج مملوكة ملكية جماعية، أي ملك المجتمع، وليس الفرد ، أو بتعبير آخر أن المالك هو المجتمع، وهذه الخاصية هي الأولى الرئيسة في النظام الاشتراكي.[2]

والملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة ومحددة، مثل المسكن، والسلع الاستهلاكية، والأدوات المنزلية، وتتخذ الملكية الجماعيّة في الاشتراكية واحدة من الصورتين التاليتين:

- **ملكيّة الدولة:** وتعتبر الأكثر انتشارا في الأنظمة الاشتراكيّة.
- **ملكيّة الجمعيات التعاونية:** حيث يتم إنشاء جمعيّات تعاونية لاستملاك الأراضي الزراعية، أو المصانع الصغيرة، وذلك عبر تشكيل جمعية من عدد من الفلاحين بهدف استملاك مساحة زراعية وزراعتها.

[1]- محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة، عرض وتحليل ونقد، الرياض، م ع س ، ط01، 1987، ص : 73 بتصرف.

[2]- كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، بغداد ، العراق ، جامعة بغداد، ، ط1، 1990، ص298 .

✓ **التخطيط الاقتصادي المركزي**

يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي بدلا من جهاز الأثمان (نظام السوق) الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والهدف من التخطيط هو خضوع جميع الفعاليات الاقتصادية الاساسية بمختلف أشكالها إلى هدف الدولة المركزي، والمتمثل في التوزيع العادل للسع والخدمات ، وهذا يأتي من خلال تواجد لجان مركزية للتخطيط تضع خطة موحدة لاقتصاد البلد ككل، وليس لتحقيق أهداف فردية ، تحدد بموجبها واجبات وأهداف كل مفصل من مفاصل الاقتصاد ، ويحدد دوره ضمن خطة التنمية الاقتصادية الموحدة للبلد ، ويشمل التخطيط المركزي خطة الإنتاج، والتوزيع ،وتحديد الأسعار، والعلاقات بين مفاصل الاقتصاد

✓ **إشباع الاحتياجات العامة وإلغاء حافز الربح**

إن النظام الاشتراكي يهدف إلى إشباع الحاجات الجماعية، وليس تحقيق الربح الفاحش، أو السعي للحصول عليه، ويحل مكان الربح المادي – كحافز على تنشيط المجالات الاقتصادية المختلفة – الشعور بالقومية والوطنية، والإحساس بالمسئولية، والمشاركة في بناء الاقتصاد القومي.[1]

✓ **كل حسب طاقته وكل حسب حاجته**[2]

أي يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته [حاجه الفرد]، ومعنى ذلك لو عندنا شخصان؛ أحدهما شاب في الخامس والعشرين من عمره متزوج، وعنده طفل واحد، ويعمل اثنتي عشر ساعة في اليوم [على قدر طاقته التي يستطيع العمل بها]، والآخر رجل عنده خمسة وخمسين عاما، وعنده عشرة أولاد، ويعمل أربع ساعات في اليوم [حسب طاقته]، ومع ذلك فالشاب يأخذ مائة دينار فقط في الشهر؛ لأنه لا يحتاج أكثر من ذلك، فأسرته مكونة من ثلاثة أعضاء فقط، هو وزوجته، وابنه، أما الرجل ذو الخمسة والخمسين عاما يأخذ أربعمائة دينار في الشهر، لأنه يحتاج إليها لينفق على أسرته المكونة من اثنتي عشرة عضوا.[3]

3-أنواع الاشتراكية

للاشتراكية أنواع متعددة، وسنتحدث عن أهم هذه الأنواع، وذلك كما يلي:

---

[1]- للمزيد انظر : محمد خليل برادعي ، مبادئ الاقتصاد، ، القاهرة ، مصر ، دار الثقافة العربية، ط01، 1994م، ص 131.

[*] – يدعونا هذا الشعار للحديث عن الفرق بين الاشتراكية، والشيوعية، طبعا لمن يفرق بينهما، حيث أن كلا النظامين الاشتراكي والشيوعي يعملان على توزيع السلع على الأفراد بواسطة سلطة عامة مركزية موحدة، إلا أن النظام الاشتراكي يتولى توزيع السلع على أساس حجم مساهمة الفرد في الإنتاج الكلي، وهذا الأمر ليس جيدا لمن لا يقدرون على العمل، أما الشيوعية فهي نظام يتولى توزيع السلع على الأفراد على قدر حاجاتهم للسلعة.

[3]- أحمد السيد كردي، خصائص النظام الاشتراكي، تاريخ التصفح 2022/02/03 www/kenanaonline.com

أ- اشتراكية الدولة

اشتراكية الدولة هي تصنيف تنضوي تحته أي أيديولوجيا اشتراكية، اجتماعية كانت أم اقتصادية، تنادي بملكية الدولة لوسائل الإنتاج، إما بوصفها إجراء مؤقتا في الفترة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية، أو باعتبارها خصيصة للاشتراكية ذاتها.

وتعرف هذه الاشتراكية باسم اشتراكية المنبر، أو اشتراكية الكرسي، نظرا إلى أن أغلب القائلين به هم من الأساتذة، أو من رجال الدين وخاصة في ألمانيا.

وينادي أنصار هذا التيار بضرورة تدخل الدولة في الإنتاج، مع الإبقاء على الملكية الفردية، ولو إلى حين، والعمل على نشر الفكر الاشتراكي في الأوساط المثقفة، ورفض النظام الرأسمالي القائم على التنافس الحر السائد في القرن التاسع عشر، والذي لم يوفر العيش الرغيد إلا لقلة من الناس.[1]

ب-الاشتراكية الديمقراطية

تؤمن بإجبار الرأسمالية على الخضوع لإرادة الشعب، ونقل المشاريع الكبيرة من القطاع الخاص إلى القطاع الاشتراكي بالأساليب الديمقراطية، ولكن لا تؤمن بضرورة القضاء على جميع مظاهر الملكية الخاصة، وإنما الإبقاء على المشروع الخاص، وإمكانية تعايشه مع المشروع العام.[2]

ج -الاشتراكية الفوضوية

بسبب الاضطهاد التي تعرض له العمال، أصبح كل شخص يبتكر وسيلة معينة ليجذب الانتباه إليه، ويعبر عن امتعاضه، ورفضه لما حصل للطبقة العاملة، وقد مثل هذا الاتجاه الاقتصادي الفرنسي "**بيير جوزيف برودون Pierre-Joseph Proudhon** " **(1809-1865)** ،حيث قام بالهجوم على الملكية الخاصة ، وكذلك عن المدافعين عنها ، وكل ما هو متحقق من إيرادات ،أو مدخولات متحققة منها ، وقد دعا برودون لإلغاء الطبقات ، وكان الهدف من ذلك هو إزالة الفوارق، ويعني غياب السيد والمسود، أو عموم المجتمع ، وهذا الأمر يعبر عن نوع من الفوضوية بالرغم من أنه يعد اشتراكيا.

كما أكد برودون على قيمة العمل، وصلته بالملكيّة التي عدّها سببا من أسباب الحرية، لكنّه وقفها على العمل، فكل ملكية، أو ثروة لا تكون متأتية عن طريق العمل تعتبر عند برودون سرقة، مثلما هو الحال في الفائدة على رأس المال. وإلاّ كان ذلك منافيا للعدالة.[3]

---

[1]- قحطان أحمد سليمان، الأساس في العلوم السياسية، عمان ، الأردن ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط01، 2004، ص: 260.

[2]- المرجع السابق، ص: 258.

[3]- للمزيد انظر ، معاذ الشرقاوي، مرجع سابق، ص : 144.

د-الاشتراكية التعاونية

كان مفكرو الاشتراكية التعاونية يعتبرون هذا النوع من الاشتراكية نقطة انطلاق تكوين المشروعات، والمجتمعات التعاونية، ولكن كان جل تركيزهم على النتائج المحققة من ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، دون تحليل كيفية أداء هذه النشاطات، مما كان سببا في بقاء هذه الأفكار في دائرة الخيال، البعيد كل البعد عن واقع الأفراد اليومي.

ومن أهم رواد هذه الاشتراكية المفكر الاقتصادي البريطاني" **روبرت أوين Robert Owen**" **(1771- 1853)**، الذي انتقد الرأسمالية بحدة، ورأى أن الجشع الرأسمالي، واللهث وراء الربح هو أصل كل الشرور في النظام القائم، وعلى الرغم من الدور السلبي للملكية الخاصة في الظلم الاجتماعي من وجهة نظره إلا أنه لم يخطر بباله معالجة قضية الملكية على غرار غيره من الاشتراكيين، بل فكر في ملكية جماعية ضمن نطاقات محددة هي التعاونيات، اتس تشبه قرى صغيرة مكتفية ذاتيا من إنتاجها المحلي الزراعي، والصناعي.

أجرى أوين ضمن أعماله إصلاحات سابقة لعصره على صعيد ظروف العمل، وعدد ساعات العمل، ووسائل تحسين جودة بيئة العمل، وقام بعدة تجارب تعاونية حقق بعضها نجاحا،لكن آلت جميعها بالمحصلة إلى الفشل، ولم يتمكن من تحويل مذهبه التعاوني إلى تيار يجتذب رجال الصناعة.

تعد تجارب أوين التعاونية على الرغم من فشلها مصدر إلهام للعمل التعاوني، والتعاونيات المعاصرة، وتشغل تجاربه جزءا هاما من أي كتاب معاصر في الاقتصاد التعاوني.[1]

هـ-الاشتراكية الخيالية أو المثالية

هي نظرية مثالية تدعو إلى بناء مجتمع إنساني سعيد، يقوم على الملكية الجماعية، والتساوي في توزيع المنتجات، والعمل الإلزامي لكل أعضاء المجتمع.

وأما اشتقاق مصلح "**مثالية**"، فيعود إلى كون الاشتراكية بما تتجه من مساواة، وعدالة، وكفاية لأعضاء المجتمع كافة، حالة سعادة ، وسلام مثالية للبشر، وأما مصطلح "**خيالية**" فيعود إلى بعدها عن الواقع ،وقربها إلى الخيال من جهة، وإلى ضعف تشخيص أسلوب الوصول إلى هذا الهدف عند المفكرين الاشتراكيين الخياليين من جهة ثانية.

ومن أشهر أعلام الاشتراكية الإصلاحية المفكر الاقتصادي السويسري " **جان شارل سيسموندي Jean Charles de Sismondi**" **(1773-1842)**، والذي انتقد مبدأ الحرية الاقتصادية، وأنكر وجود

[1]- المرجع السابق، ص: 145.

انسجام بين مصلحة الأفراد، ومصلحة الجماعة، كما أنكر ما كان يراه الاقتصاديّون الليبراليون من أن التوازن الاقتصادي في المجتمع يتمّ بطريقة تلقائية، ورأى –على العكس منهم– أنّ الاقتصاد الرأسمالي تحدث فيه "**أزمات إفراط إنتاج عامّة**"، سببها من ناحية تزايد الإنتاج لتقدم الفن الإنتاجي، ومن ناحية أخرى عدم كفاية الاستهلاك، لأن العمال– وهم غالبية السكان– لا يحصلون على أجور كافية بسبب استغلال الرأسماليّة لهم، وقد دعا سيسموندي إلى ضرورة تدخل الدولة لضمان عدالة في التوزيع، وتحقيق رفاهية السكان، وإلغاء القوانين المناهضة لاتحادات العمال، وحماية الأغنياء من جشعهم، وتأمين العامل عند المرض، والشيخوخة، وضد البطالة، والاستغلال، وبهذا عدت أفكاره ممهدة لفكرة الضمان الاجتماعي.

وسيسموندي لم يكن ضد الملكية الخاصة، بل هو مؤيد لها مالم تصبح أكبر مما يجب، وهو ببساطة إنسان وسطي سعى للإصلاح من الداخل، من خلال تكليف الدولة بإدارة توزيع الدخل نحو إنتاج رأسمالي متوسط الحجم، إن جاز التعبير، ومجتمع تسيطر عليه الطبقة الوسطى التي تشكل المكون الأهم في تركيبته.[1]

وكذلك من أشهر رواد هذه الاشتراكية المفكر الاقتصادي الفرنسي "**هنري دو سان سيمون Henri de Saint–Simon**" **(1760– 1825)**، والذي رأى بأنه من الممكن إقامة المجتمع المثالي الذي يعمل فيه كل فرد من أجل الحصول على نصيبه من الإنتاج، على أن يقود هذا المجتمع فئة العلماء والمفكرين، بينما تحكمه ما يمكن أن يطلق عليه "**الأخلاقيات الصناعية**"؛ أي الأخلاق التي تتسم بالإيجابية، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تحفيز المجتمع على العمل والإنتاج. وشدد سان سيمون على ضرورة أن تتولى "**طبقة الصناع**" مسئولية قيادة هذا المجتمع بالنظر إلى أنها الطبقة الوحيدة التي تنتج في المجتمع، وبالتالي هي الأحق بالإدارة.[2]

[1]– المرجع السابق ، ص : 141.

[2]– حسين محمود التلاوي، ملاحظات على فكر سان سيمون ، المجتمع المثالي، تاريخ التصفح 2022/04/09، https://www.ssrcaw.org

المحور العاشر : الفكر الاقتصادي الماركسي (الاشتراكية الماركسية ، أو العلمية)

1. النشأة والتكوين

ظهرت أفكار الاشتراكية الماركسية ، والتي تعرف أيضا بالاشتراكية العلمية نتاجا لسلسلة من الأفكار التي سبقت ظهور الاشتراكية العلمية، ومن مختلف الدول الأوربية، تضمنت أفكار المرحلة الإغريقية أفلاطون، والعصور الوسطى، و المركانتيلية ،والفيزيوقراط، ثم المذهب الحر ، وقد حصلت على تراث غزير في الأفكار، وبدأ المفكرين الذين جاءوا من بعدهم ينتهلون من منهلهم، ويجعلونه القاعدة التي تنطلق منها أفكارهم، وقد تأثر" **كارل ماركس**" بهذه الأفكار، وبدأ نظريته من آراء الإغريق، حيث تأثر بالأفكار التي طرحها أفلاطون في جعل الفلاسفة، والمفكرين في وضع خاص منع عليهم الملكية الخاصة، والزواج من أجل التفكير لمصلحة المجتمع الإغريقي بعيدا عن المصالح الشخصية، حيث أن الزواج يجعل الفرد يهتم بأسرته، ويليها الاهتمام الأكبر في مصلحته دون النظر إلى مصلحة البلد، وكذلك التملك ،حيث ينشغل بتنمية أمواله، وأملاكه على حساب خدمة المجتمع ، ثم أفكار التجاريين، والكلاسيكيين عن قيمة العمل، وقد خضع في أفكاره إلى مقتضيات عصره ، وكان مصدره الثاني الفلسفة الألمانية المتمثلة بأكبر منظريها "**فريدريك هيجل**" ، فيما كان خير عون له صديقه "**فريدريك إنجلز**" (1820-1895) ، وقد تجلت أفكار ماركس الاشتراكية ذات الصياغة العلمية عبر منشوره السياسي الذي أصدره عام (1848) بالاشتراك مع صديقه "فريدريك إنجلز"، والذي يحمل عنوان "**البيان الشيوعي**"، والذي كان ينتهي بالعبارة الشهيرة " **أيها العمال في جميع أقطار العالم اتحدوا**" ، وقد كان له وقع كبير على الجماهير العمالية، حيث استثار فيه سخط الجماهير العمالية على النظام الرأسمالي ،فيما كان إنجازه الأكبر كتابه "**رأس المال**" ، والموازي من حيث الأهمية التاريخية لكتاب "**ثروة الأمم**" لآدم سميث ، وعبر الأفكار الماركسية العلمية وُضعت القواعد الأساسية، والخصائص الرئيسة للنظام الاشتراكي، وصولا إلى المرحلة الشيوعية التي كان ينظّر لها ماركس[1].

ومما سبق يمكن أن نستخلص بأن الماركسية:

- نتاج الأفكار الاقتصادية التي سبقتها عبر الزمن.
- فكر اجتماعي، سياسي، واقتصادي، سميت باسم المنظر الأول" **كارل ماركس**" ، والذي أنشأها في منتصف القرن التاسع عشر ، بمساعدة صديقه "**فريدريك إنجلز**".

[1]- جعفر طالب أحمد، مرجع سابق، ص: 27 وما بعدها.

●تهدف إلى تحقيق المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وخدمة الطبقة العاملة، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تتمتع بنفس المزايا، والحقوق مثل باقي المجتمع.

2. كارل ماركس المولد والنشأة

" **كارل هاينريش ماركس Karl Heinrich Marx** " (1818- 1883) فيلسوف ألماني، من أصل يهودي قبل أن يتنصر والداه، وينصرانه أيضا في السابعة من عمره، فرارا من الضغط الذي كان يعاني منه اليهود.

كما أنه ناقد للاقتصاد السياسي، ومؤرخ ،وعالم اجتماع، ومنظر سياسي، وصحفي وثوري اشتراكي؛ درس القانون، والفلسفة في جامعتي "**بون**" و"**برلين**"، تزوج عام 1843 من الناقدة المسرحية، والناشطة السياسية الألمانية "**جيني فون ويستفالين**"[1].

تأثر بنظرية "**داروين**"[2] في التطور من ناحية، كما تأثر "**بمثالية هيجل**"[3] ، صاحب فكرة التناقض التي يقول فيها أنه لا يمكن فهم الفكرة في ذاتها، بل بضدها، ولا يتوقف التناقض عند هيجل بالفعل وضده، بل يتركبان فيصبحان شيئا واحدا، ثم يبدأ التناقض من جديد.

له العديد من المؤلفات نذكر منها: "**الاقتصاد السياسي والفلسفة**" (1844م)، و"**الإيديولوجية الألمانية**" (1845- 1846)، " **مبادئ الاقتصاد**" (1857)، و" **نقد الاقتصاد السياسي**" (1859)، و"**رأس المال**" (1867) مجلد واحد، وبعد مرضه، ووفاته سنة 1883م، واصل صديقة " إنجلز" المهمة مستعينا بملاحظاته، وأصدر المجلد الثاني في 1885، والثالث في 1894.

اقترن اسمه بالتعليل الاقتصادي، وهو الذي كان يرى أن التبادل، والنظام الاقتصادي هي الأسس التي يقوم عليها التاريخ السياسي والفكري، وأن مجمل الثورات، والانقلابات التي حدثت كانت نتيجة للتغيرات التي طرأت على نظامي الإنتاج، والتبادل، وأنه على المجتمع أن ينتقل من الرأسمالية إلى الاشتراكية الاجتماعية كضرورة حتمية، ثم إلى الاشتراكية المطلقة التي تتحقق فيها رفاهية المجتمع.

---

[*] – ولدت عام 1814 وتوفيت سنة ،1881 كانت زوجة الفيلسوف" كارل ماركس" أصبحوا منخرطين في عام 1836 وتزوجوا في عام1843 وكان لديهم سبعة أطفال.

[*] – تشارلز روبرت داروين، عالم تاريخ طبيعي ،وجيولوجي بريطاني، ولد في إنجلترا في 1809، وتوفي عام 1882، اكتسب" داروين" شهرته كمؤسس لنظرية التَطور، والتي تَنص على أن كل الكائنات الحية على مر الزمان تنحدر من أسلاف مشتركة.

[*] – جورج فيلهلم فريدريك هيجل فيلسوف ألماني ولد سنة 1770، وتوفي سنة 1831، و يعتبر من أهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، كما طور المنهج الجدلي الذي أثبت من خلاله أن سير التاريخ والأفكار يتم بوجود الأطروحة، ثم نقيضها، ثم التوليف بينهما، و كان هيجل آخر بناة "المشاريع الفلسفية الكبرى" في العصر الحديث، و كان لفلسفته أثر عميق على معظم الفلسفات المعاصرة ،وتتلخص فلسفته المثالية في أن خواص الأشياء تعتمد على مظهرها للعقل، وليست ملكات من أصل الشيء موجودة خارج إدراكنا لها.

وعند رؤية كارل ماركس للماضي نجده يفسره على أنه قصة كفاح بين الطبقات (بين السادة والعبيد).

وكان كارل ماركس يشرح في كتبه إخراج أفكاره إلى حيز التنفيذ أي إحداث ثورة اشتراكية، لذلك هو ينظر للوعي على أنه نتاج الواقع المادي، وانعكاس له، وأن الإنسان هو صانع الأفكار، والتصورات، وهو الفاعل الرئيسي في الطبيعة، وفي التاريخ.

والماركسية في أصلها ليست نظرية مادية فحسب، وإنما هي نظرية مادية جدلية تعتبر أن كل ظاهرة يجب أن تدرس في إطار ديناميكية تتعارض في صلبها القوى المتناقضة.[1]

3. مبادئ الاشتراكية الماركسية

تعتمد الماركسية على مبدأين أساسيين هما: المادية الجدلية، والمادية التاريخية، وسنتناول كل واحد منهما على حدة فيما يلي:

أ- المادية الديالكتيكية (الجدلية) le matérialisme le dialectique

يعود هذا المصطلح إلى المفكر، و الفيلسوف الألماني "هيجل"، الذي أثر تأثيرا مباشرا على أفكار" ماركس"، و استخدامه للمادية الجدلية كمنهج ،و أسلوب للتحليل، و النقد، و التفكير.

و الجدلية، أو الدياليكتيك في أصله اليوناني مكون من مقطعين: dia ويعني التبادل، و dialecktos ويعني المناقشة.

والدياليكتيك إذن في أصله تبادل الآراء، وإذا كانت الغاية من تبادل الآراء هي الإقناع، فالديالكتيك إذن هو فن الإقناع،

وإذا كان الإقناع يستند إلى البرهان، فالديالكتيك إذن هو فن البر هان، ومنه نجد أن كلمة الدياليكتيك تتضمن معاني الحوار والمناقشة والبرهان والإقناع.

أما المادية فمعناها رد جميع الظواهر الاجتماعية، والطبيعية إلى المادة، بمعنى أن كل ما هو موجود في هذا العالم مؤلف من المادة ، ولا وجود لشيء غير مادي كالفكر أو الروح.

ومن هنا يمكن القول بأن المادية الجدلية" رؤية كونية علمية، وفلسفية ،طرحها "ماركس" و "إنجلز" وطورها "لينين" استنادا إلى التقدم العلمي ،والحركة العمالية الثورية، وتتميز بأنها تعمل على الكشف عن القوانين المتحكمة في تطور الطبيعة ، والمجتمع، والفكر، وعن مبادئ العالم الموضوعي ،وانعكاسه على

[1]- أحمد زاوي، رشيد مياد، المدرسة الماركسية وتفسيرها للظاهرة التاريخية، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، م1، ع02، 2020، ص: 229 وما بعدها.

الوعي الإنساني،فهي تهدف إلى إدراك الاتجاهات المتضادة المتناقضة التي تنفي بعضها البعض في كل ظواهر، وعمليات الطبيعة، فهذا وحده يزودنا بمفتاح الحركة الذاتية لكل شيء موجود، إنه وحده الذي يزودنا بمفتاح الوثبات، وانقطاع الاستمرار، والتحول إلى الضد، ودمار القديم ،وبزوغ الجديد."[1]

وهناك ثلاث قوانين أساسية تعتمد عليها المادية الجدلية في تحليل الظواهر، وتفسيرها ، وتتمثل هذه القوانين في:

- ✓ **قانون وحدة وصراع الأضداد أو المتناقضات**

إن السبب الرئيسي لحركة الأشياء وتطورها يرجع إلى احتواء هذه الأشياء على تناقضات متصارعة داخلها، فكل ظاهرة تحتوي في نظامها الداخلي على متناقضات متصارعة فيما بينها، وصراع الأضداد هذا هو الذي يولد الحركة ويبعث التطور، فلا يمكن أن نتصور أي شكل من الأشكال الحركة بدون أضداده، فالحركة نفسها هي تناقض.

وهذه الأضداد ليست منفصلة عن بعضها البعض، وإنما تشكل وحدة عضوية مترابطة ومتداخلة، كما تجمعها في نفس الوقت علاقة صدام وصراع، فكل ضد يحاول الفوز بأفضلية ترجيح الظاهرة ليجعلها على صورة معينة.

- ✓ **قانون الانتقال من الكم إلى الكيف**

تغير ظاهرة ما معناه انتقالها من حالة معينة إلى حالة أخرى، من حالة كمية إلى حالة كيفية، أو العكس، وانتقال الشيء من حالة كيفية

معينة إلى حالة كيفية أخرى نتيجة للتغيرات الكمية المتدرجة هو طفرة في مجال التطور، والطفرة هي تحطيم لتدرج التغير الكمي للشيء، أو هي الانتقال إلى كيف جديد.

- ✓ **قانون نفي النفي أو سلب السلب**

إن مسار التطور عبارة عن مجموع مراحل متعاقبة، كل مرحلة تنفي المرحلة التي سبقتها، وهي بدورها تنفيها مرحلة لاحقة لها وهكذا، فكل مرحلة لها بداية ونهاية، وما دام العالم يشتمل على عدد لا متناه من الظواهر، ولكل ظاهرة بداية ونهاية، فإن النفي يبقى مستمرا باستمرار الظواهر.

[1]– مخطار ديدوش محمد، زيات فيصل، آليات التحليل الماركسي، مجلة آفاق للبحوث الدراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار، إليزي، الجزائر، ع04، 2019، ص: 220.

إن النفي الجدلي لا يعني الفناء ،والقضاء الكلي على المرحلة السابقة، ،وإنما كل مرحلة تنفي، وتحتفظ في وقت واحد بالمرحلة السابقة، فالنفي الجدلي هو نفي واحتفاظ معا هدم، وتطور أبعد، فهو ينفي سلبيات المرحلة السابقة، ويحتفظ بإجابياتها لتكون أساس لتطور لاحق.

إن القوانين الثلاثة السالفة الذكر مرتبطة مع بعضها البعض ، بحيث لا يمكن الفصل بينها، فهي التي تتحكم في حركة المادة، وتطور الطبيعة، والمجتمع والمعرفة، بحيث تعطينا فكرة شاملة عن تطور العالم، فإذا طبقت على الطبيعة يصبح لدينا المادية الجدلية، وإذا طبقت على المجتمع يكون لدينا المادية التاريخية.[1]

ب- المادية التاريخية: le matérialisme historique

يمكن تعريف المادية التاريخية بأنها" عبارة عن تطبيق قوانين المادية الجدلية في دراسة تاريخ المجتمعات، و الشعوب ، بمعنى

أن تفسير الظواهر الاجتماعية وفقا للمادية التاريخية يكون بالبحث في النشاطات المادية للمجتمع، أي التركيز على التطور الاقتصادي بما يتضمنه من وسائل ، وقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، فالعلة المحركة للأحداث الاجتماعية، والتاريخية تكمن في النشاط الاقتصادي، فهو شرط أساسي، ومؤثر حاسم في حصول المجتمع على وسائل الحياة الضرورية للعيش، كالمأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن ... الخ. بمعنى أن أسلوب الإنتاج هو المسؤول عن تطور المجتمع، وتشكله، وأيضا انتقاله من نظام اجتماعي إلى آخر.

و لا يمكن تطبيق المادية التاريخية دون الاعتماد على المنهج الجدلي كمنهج للدراسة، و التحليل، حيث يعتبر هذا المنهج مهما جدا في دراسة الظواهر الاجتماعية ،و تفسيرها في ضوء تطورها التاريخي، و التركيز على التاريخ في فهم عملية التطور و التغيير.[2]

1. نظريات ماركس الاقتصادية

إن الأفكار والوقائع الاقتصادية السابقة التي عرفها التاريخ الاقتصادي هي التي ساهمت في بناء أفكار " كارل ماركس"، و عموما يمكن تلخيص أهم أفكاره الاقتصادية في النقط الأساسية التالية:

[1]- المرجع السابق، ص : 221.

[2]- المرجع السابق، ص : 225 بتصرف.

1. نظرية القيمة

يرى ماركس أن قيمة سلعة ما تقاس، أو تقدر على أساس العمل المبذول فيها، وتتفاوت قيم الأشياء بتفاوت العمل المبذول، فقيمة السلعة التي يتطلب إنتاجها ساعة واحدة من العمل، تساوي نصف قيمة السلعة التي ينفق عليها في العادة ساعتان من العمل.[1]

وهنا يجب التفرقة في هذا الصدد بين قيمة الاستعمال، وقيمة المبادلة، حيث يمكن تعريفهما كما يلي[2]:

✓ **قيمة الاستعمال**

ويقصد بها منفعة السلعة التي تستطيع بها أن تشبع حاجة معينة للإنسان، وتأتي هذه المنفعة من مجموعة من الصفات التي تتصف بها السلعة، والتي تجعلها دون غيرها من السلع صالحة لإشباع هذه الحاجة بالذات.

✓ **قيمة المبادلة**

ويقصد بها قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى، أو العلاقة الكمية التي تتمثل في النسبة التي تتبادل بها سلعة لها صفات معينة

(أي قيمة استعمال خاصة) بسلعة أخرى لها صفات مختلفة كمبادلة طن من الحديد بطن من القمح، وهذه المعادلة (طن حديد يساوي طن قمح)، وعلى أن هذين الشيئين المختلفين يحتويان على شيء مشترك بينهما، ولا يمكن أن يكون هذا الشيء المشترك خصيصة هندسية، أو كيماوية، أو غيرها من الخصائص الطبيعية للسلعة، فهذه الخصائص فقد إنما تراعى بقيمة الاستعمال فقط، فإذا صرفنا النظر عن قيمة استعمال السلع، فإنه لا يبقى من صفة مشتركة فيما بينها سوى أنها جميعا من نتاج العمل، ولا يهم في هذا المقام نوع العمل الذي أنتج السلعة، ولا الشكل الواقعي الذي اتخذه هذا العمل، وإنما يهم فقط أن هذه السلعة هي نتاج العمل الإنساني مجردا، والخلاصة إذن أن تكون قيمة المبادلة للسلعة هي قدرتها على المبادلة بسلعة أخرى، وأن هذه القدرة تفسر بما تحتويه السلعة من عمل إنساني مجرد.

أ- نظرية فائض القيمة

تعتبر نظرية "**فائض القيمة**، أو **القيمة الزائدة**" حجر الزاوية في التحليل الاقتصادي الماركسي ،حيث اعتبرها الوسيلة التي يمكن بها تحديد درجة، أو مدى الاستغلال الذي يتعرض له العامل من جانب الرأسمالي، وحسب وجهة نظر ماركس ، فإن القيمة الزائدة تتكون من القيمة التي يولدها العامل الذي

[1]- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت، لبنان ، دار الكتاب اللبناني، دط، 1981، ص: 152.

[2]- فكري أحمد نعمان ، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دبي ، إ ع م ، دار القلم، ط01، 1985، ص: 123 وما بعدها.

يتقاضى راتبا عن عمله على المال الذي يمثل جهده في العمل ، هذه القيمة ، التي يمكن تعريفها على أنها عمل لم يدفع للعامل ، تبقى في يد الرأسمالي ، الذي يرى في فائض القيمة أساس التراكم النقدي.

ولفهم مفهوم فائض القيمة ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن كل سلعة تقابل سعرا مرتبطا بوقت العمل الضروري لإنتاجها، وتعتبر المدرسة الماركسية أيضا القوة العاملة سلعة ترتبط قيمتها بما هو ضروري كي يتمكن العامل من العيش والتكاثر.

ولتوضيح هذا المفهوم نضرب هذا المثال العملي : إذا كان الشخص يجب أن يعمل خمس ساعات في اليوم لتلبية احتياجاته الأساسية واحتياجات أسرته، فإن قيمة السلعة التي ينتجها هذا العامل تعادل أجر خمس ساعات، وإذا قام رب العامل بتحديد قيمة هذه السلعة بما يعادل أجر سبع ساعات عمل، فإن الفرق في القيمة بما يعادل ساعتين من أجر العمل يمثل فائضا للقيمة، وهذه القيمة اعتبرت فائضا، ، لأنها ليست جزءا من أي مكون آخر في عملية الإنتاج، وهي أساس استغلال الرأسمالي للعامل.

و يمكن للرأسمالي أن يزيد من مستوى الاستغلال من خلال زيادة فائض القيمة المطلق ، أو فائض القيمة النسبي،

ففائض القيمة المطلق هو الذي يحصل عليه الرأسمالي نتيجة زيادة وقت العمل الذي يشتغل فيه العامل لحسابه، أما الفائض النسي فهو الذي يحصل عليه نتيجة نقص وقت العمل الضروري، أي الوقت اللازم لإنتاج الضروريات اللازمة لحفظ حياة العامل، واستمرارها، وذلك مع بقاء وقت العمل الذي يشتغل فيه العامل ثابتا، ويحدث هذا النقص في وقت العمل الضروري نتيجة لانخفاض أثمان المواد الغذائية، وغيرها من ضرورات الحياة العامة اللازمة للعامل وأسرته،وعلى هذا فإن كل خفض في أثمان هذه الضرورات، والذي لا يمكن أن يحدث إلا نتيجة لزيادة إنتاجية العمل، إنما ينحصر أثره فقط في نقص الوقت الذي يشتغل فيه العامل لنفسه، أي وقت العمل المدفوع مع ما يعنيه هذا من زيادة الوقت الفائض، أو الزائد الذي يشتغل فيه العامل لمصلحة الرأسمالي، أي وقت العمل غير المدفوع، ومن ثم زيادة مبلغ فائض القيمة، وبالتالي معدل فائض القيمة.[1]

[1]– المرجع السابق، ص: 130بتصرف.

ج-ميل معدل الربح إلى التناقص

إن الفكرة الأساسية لدى ماركس أن التقدم التكنولوجي الشامل يميل إلى تقليل الاعتماد على اليد العاملة (أي الاعتماد على الآلات والماكينات في الإنتاج) على المدى الطويل، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض معدل الربح نسبة إلى رأس المال الإنتاجي.

د-نظرية التراكم

يتمكن أصحاب رؤوس الأموال من جمع أموال ضخمة، و تكديسها بين أيديهم، نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها، و هي أرباح تترتب طبعا عن ظاهرة فائض القيمة، فيستعملون هذه الأموال في الاستثمار، أي في شراء رأس المال ،و يقسم ماركس رأس المال إلى قسمين:

- رأس المال الثابت، و هو يتكون من الآلات، و معدات، و مواد أولية.
- رأس المال المتغير، و هو الذي يدفع منه الأجور.

ويرى ماركس أن الرأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة.

هـ-نظرية التركيز

يعمل كبار الرأسماليين على الاستلاء على الأسواق، و توسيع معاملهم على حساب المنظمين الصغار، الذين يضطرون للانسحاب من الدورة الإنتاجية، فيصبحون بدورهم بروليتاريين، أي يصبحون جزء لا يتجزأ من الجيش العمالي، الذي تتزايد تعاسته يوما بعد يوم في حين يتركز رأس المال في يد الأقلية من أرباب العمل .

و-نظرية التفقير

ينخفض مستوى معيشة العمال، في حين ترتفع أرباح أصحاب رؤوس الأموال باستمرار، ويترتب عن ذلك انخفاض في مستوى الأجور داخل مجموع المداخيل في حين أن نسبة الأرباح في تزايد مستمر.[1]

ي-نظرية انهيار الرأسمالية

يرى ماركس أن التطور التاريخي للنظام الاقتصادي نفسه، وليس أي شيء آخر، وهو الذي يحكم بانهيار الرأسمالية، وفنائها، وذلك أن هذا التطور هو الذي يخلق العوامل التي تؤدي في النهاية إلى انهيار النظام القائم، وانفجاره في (كارثة نهائية)، وإحلال لنظام اقتصادي اجتماعي جديد تزول فيه أوجه التناقض المميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، والتي تتمثل في:

[1]- بحث حول الماركسية، تراريخ التصفح: 2022/03/16، https://ar.wikipedia.org/

- التناقض بين الطابع الجماعي للإنتاج، والطابع الفردي للملكية.
- الأزمات التي تهز أركان النظام بعنف، وتحكم عليه بالشلل لمدد متباينة في فترات دورية متكررة.
- الثورة العنيفة التي سوف تقوم بها طبقة البروليتاريا، مفجرة بها علاقات الإنتاج القائمة، ومقيمة محلها علاقات إنتاج جديدة تكون أساسا لمجتمع جديد.[1]

2. الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الاشتراكية

يتعرض النظام الاقتصادي الاشتراكي للعديد من الانتقادات، حيث يرى المنتقدون أن النظام يخلق حالة من انعدام الكفاءة، وهو مسبب مباشر لإعاقة، وإبطاء النمو الاقتصادي؛ وفيما يلي توضيح لأبرز هذه الانتقادات:

- إن حرمان الأفراد من حق الملكية الخاصة أمر يتنافى مع الفطرة والطبيعة البشرية، ويؤثر في الحافز الفردي لإنجاز الأعمال تأثيرا سيئا، مما يؤدي في الأخير إلى غياب الشعور القومي، الذي اتخذه الاشتراكي على غير الحقيقة حافزا للإنتاج.
- عدم وجود الحافز القومي لضمان مزيد من تشجيع العمال على الإنتاج، وبالتالي حدوث نوع من أنواع التراخي مع مسؤولين العمل، وإدارة المشروع، وأيضا ضرورة وجود جهاز إداري ضخم للرقابة لأن الدولة في هذا الوقت ستكون هي المسؤولة عن إدارة المشروعات والأعمال، مما سيؤدي إلى المزيد من تكاليف الإنتاج، وزيادة البيروقراطية، أي روتين العم.
- بعض أفكار ماركس يكتنفها الكثير من الغموض (المادية الجدلية و التاريخية) ، كما أن هذه الأخيرة هي نظرية كلاسيكية، و لم يكن ماركس هو أول من ابتدعها.
- عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي، فقد أثبتت التجارب أن السلطات التي تتولى التخطيط قد لا تملك المعلومات الكافية اللازمة للتخطيط على النحو الأكمل، وأيضا يمهد في النهاية إلى سيطرة الحزب الواحد مرة أخرى ليعود الرأسمالية.
- أراد ماركس من خلال آراءه وأفكاره إلغاء الطبقية، ولكن هذا الأمر مستحيل نظرا لاختلاف الأفراد في القدرات والطموح .... الخ
- ضعف جودة السلع التي تنتجها الدولة الاشتراكية مقارنة بالدول الرأسمالية الصناعية لانخفاض القدرة التنافسية على السلع والانتاج في الدول الاشتراكية.

[1]– فكري أحمد نعمان، مرجع سابق ، ص : 132.

- إن آراء ماركس حول المادية للتاريخ، وتأكيده على أن كل التغيرات السياسية، والاجتماعية التي تحدث في تاريخ الإنسانية ترجع فقط إلى الصراع الطبقي، ولكن قد يحدث الصراع نتيجة أسباب أخرى.

- تعد الحرية عنصرا مفقودا في ظل النظام الاشتراكي، وذلك يعني أن المستهلكين، أو العاملين يفتقدون لحرية اتخاذهم للقرارات، حيث قد تصل سيطرة النظام الاشتراكي لحد استغلال الأفراد.

- كان من نتاج التطبيق العملي للنظام الاشتراكي أنه لم يكن قادرا على أن يحقق العدالة في التوزيع، بل حدث خلاف ما ادعاه، فأصبح فائض القيمة الذي كان يذهب لصالح الرأسماليين في النظام الرأسمالي، يذهب إلى خزينة الدولة في النظام الاشتراكي.

- حرص ماركس على بيان أن الاشتراكية نتيجة محتومة بسبب البعد التاريخي، الذي يعمل عمله الصارم في سبيل تحويل المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ولكن الذي حدث هو عكس ما ذهب إليه ماركس، كما دلت على ذلك التجارب، والوقائع[1].

وخلاصة القول أن الاشتراكية بكل أشكالها، و على الرغم من بعض الشعارات البراقة القائمة على العدالة في توزيع الثروة، وإلغاء الطبقية، وخدمة البروليتاريا وغيرها، إلا أن التجربة الواقعية ، والعملية أثبت أن عيوب هذا النظام تؤدي في الأخير إلى انهيار الدول المعتمدة على سياساتها في نظاميها الاجتماعي والاقتصادي.

[1]– محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص: 192 وما بعدها بتصرف.

المحور الحادي عشر : الفكر الاقتصادي عند المدرسة التاريخية الألمانية (المدرسة التاريخية)

1. تعريف ونشأة المدرسة التاريخية

المدرسة التاريخية الألمانية هي مدرسة ذو فكر تاريخي، واقتصادي، وهي في الحقيقة مدرسة قومية بامتياز، وروادها، ورموزها جميعهم من الألمان، وبدأت هذه المدرسة بالتشكل في أربعينيات القرن التاسع عشر في الفترة 1843-1853، وبالضبط مع بداية كتابات " **فريدريك ليست Friedrich List** " (1789- 1846)، و " **ويلهلم روشر Wilhelm Roscher** " (1817- 1894)، وبلغت أوجها بوصفها تيار فكري هام بعد 1870م،

وكان للمدرسة تأثير قوي ليس فقط في ألمانيا؛ بل أيضا في بلدان أخرى مرتبطة بالمدار الاقتصادي مثل أستراليا، المجر، سويسرا، شاملا أيضا الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.

رواد هذه المدرسة مثلهم مثل الاشتراكيين وجهوا نقدا قاسيا للمدرسة الكلاسيكية، وذلك للاختلاف الكبير بينهما في وجهات النظر سواء على المستوى القريب، أو على المستوى البعيد.

ولكن ما دمنا نتحدث عن المدرسة التاريخية فليس من المناسب أن نبدأ مباشرة بدون العودة إلى شيء من التاريخ الذي يعتقد أنه مهد لنشوء هذه المدرسة.

ترك" **نابليون**"[1] لألمانيا في معاهدة السلام التي اختتمت حروبه معها، إرثا ثقيلا على شكل ألمانيا مقسمة إلى عشرات الولايات الضعيفة عموما، وكان من مصلحة القوى الأوروبية المحيطة بألمانيا أن تحافظ على ألمانيا ضعيفة ومجزأة.

كانت المشاعر القومية للألمان في أوج لهيبها عندما كانت الحرب ضد نابليون، ولكن لهيبها استمر عندما أصبحت الحرب الحقيقية لألمانيا عبارة عن نضال لا ينتهي ضد الفرقة والاستبداد.

عرفت ألمانيا عددا من الثورات في الثلاثينيات، والأربعينيات من القرن التاسع عشر، لكن القوى الإقليمية، والداخلية سحقتها الواحدة تلو الأخرى، وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن الألمان من الالتفاف حول القائد

*نابليون بونابرت، هو قائد عسكري، وسياسي فرنسي، إيطالي الأصل، ولد سنة 1769، وتوفي سنة 1821، بزغ نجمه خلال أحداث الثورة الفرنسية، وقاد عدة حملات عسكرية ناجحة ضد أعداء فرنسا خلال حروبها الثورية، و حكم فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر بصفته قنصلا عاما، ثم بصفته إمبراطورا في العقد الأول من القرن التاسع عشر، حيث كان لأعماله، وتنظيماته تأثير كبير على السياسة الأوروبية.

التاريخي" **بسمارك**"[1] لبناء ألمانيا قوية، هذا السباق التاريخي يبدو تربة خصبة لنشوء التيار القومي، وتعاظم قوته، كما يظهر تأثيره في الفلسفة الألمانية لعدد من المفكرين الذين دعوا لألمانيا من من أجل ألمانيا، والذين لم يروا رابطا بين الألمان، إلا أنهم ألمان يسكنون الوطن الألماني، ويشكلون " الجماعة الألمانية" الوفية للوطن.

وتطبيقا لمبادئ هذه المدرسة التي تعتبر أن التاريخ هو مفتاح المعرفة الاقتصادية، يمكننا أن نقول في ظل هذا الجو، وهذه الإيديولوجيا من الصعب أن تنشأ مدارس فكرية على غرار النموذج البريطاني، فالفرق كبير في الوضع الاقتصادي، والسياسي، والمؤسساتي بين الدولتين، البيروقراطية الألمانية كانت كبيرة الحجم، وتتدخل في سائر شؤون الحياة، والاقتصاد كان زراعيا، ومستوى التطور التقني كان متخلفا بشكل واضح عن بريطانيا، ولذلك وجد رواد المدرسة التاريخية مبررا لاستمرار التدخل الحكومي الأبوي لمساعدة الاقتصاد الألماني على اللحاق بركب الدول الأكثر تقدما.

ويقسم البعض تاريخ تطور هذه المدرسة التي لم تعش طويلا إلى ثلاثة أجيال:

- الشيوخ (**روشر** و**كنيس** و **هيلدربراند**).
- الشباب (بزعامة **شمولر**).
- اليافعين (بزعامة **سومبارات**، وعضوية عالم الاجتماع الشهير **ماكس فيبر**).[2]

ويبقى الجد الأكبر "**فريداك لست**"، الذي سنتحدث عنه فيما بعد.

2. الملامح العامة لمنهج المدرسة التاريخية

عموما تتمثل أهم المناهج التي تعتمد عليها المدرسة التاريخية فيما يلي[3]:

* أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك، رجل دولة وسياسي بروسي – ألماني، ولد سنة 1815، وتوفي سنة 1898، شغل منصب رئيس وزراء مملكة بروسيا بين عامي 1862 و1890، وأشرف على توحيد الولايات الألمانية، وتأسيس الإمبراطورية الألمانية ،أو ما يسمى بـ "الرايخ الألماني الثاني"، وأصبح أول مستشار لها بعد قيامها في عام 1871، ولدوره الهام خلال مستشاريته للرايخ الألماني أثرت أفكاره على السياسة الداخلية، والخارجية لألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر، لذا عرف بسمارك بلقب "المستشار الحديدي".

[2]– معاذ الشرفاوي ، مرجع سابق ، ص: 137.

[3]– المدرسة التاريخية الألمانية ، تاريخ التصفح 2022/03/07، https://faculty.ksu.edu.sa/ بتصرف.

أ- المنهج التطوري

استخدمت المدرسة منظورا تطوريا ديناميكيا لدراسة المجتمعات، وركزت على التراكم التنموي، وتماشيا مع النظرية الدارونية في علم الأحياء فإن النظام الاجتماعي يولد، ويتطور، وينمو، وأخيرا يتضاءل ثم يموت.

المجتمع دائم التغير، ولذلك فإن ما يلائم (من المبادئ الاقتصادية) في وقت معين قد لا يلائم بلدا آخر، وقد لا يلائم نفس البلد في وقت آخر. هذا المنهج النسبي كان مفيدا خاصة في الهجوم على الاقتصاد الكلاسيكي على أنه لا يلائم ألمانيا.

ب- المنهج التدخلي

هذه المدرسة كانت قومية، بينما الاقتصاد الكلاسيكي كان فرديا وعالميا، وإذا كان النظام الاجتماعي هو مركز الدراسة، وإذا كان هو القوة الديناميكية المحركة فإن المجتمع والدولة ، وليس الفرد، يجب أن يحتل الصدارة.

في ألمانيا كانت الدولة هي التي ترعى الصناعة، والنقل، والنمو الاقتصادي، وفي عملية الدفاع عن وحدة الاقتصاد كان من السهل تطوير الحماس القومي، وإعلاء شأن الدولة.

هذه المدرسة أعطت أهمية عظيمة لضرورة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، وأكدت على أن الجماعة لها مصالح خاصة تختلف عن مصالح الفرد.

ج-المنهج الاستقرائي التاريخي

اقتصاديو هذه المدرسة ركزوا على أهمية دراسة الاقتصاد تاريخيا كجزء من كل.

ولأن الظواهر الاقتصادية، والظواهر الاجتماعية الأخرى متشابكة فإن الاقتصاد السياسي لا يمكن دراسته إلا مع الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية.

هذه المدرسة انتقدت التجريد، الاستنتاج، التحليل الساكن، غير الحقيقي، النوعية غير التاريخية لمنهجية المدرسة الكلاسيكية والحرية.

هذه المدرسة قدمت دراسات استقرائية مكثفة مستخدمة المواد، والمصادر الأولية، وكذلك دراسة المؤسسات الاجتماعية.

هذه المدرسة تدعي أن الطريقة التاريخية مكنتها من دراسة جميع القوى حول الظاهرة الاقتصادية، وجميع أوجه السلوك الاقتصادي، وليس فقط منطقها الاقتصادي، بل أن بعض اقتصاديي هذه المدرسة يرفضون تقريبا أي شكل من أشكال التنظير الاقتصادي، فقد أنكروا وجود أي قانون اقتصادي صحيح، أو حقيقي، والاستثناء الوحيد هو أنهم يعتقدون أن نماذج، أو مسارات التطور مميزة تاريخيا عن بعضها، وأن هذا يمكن تعميمه تحت " **قانون التطور**."

د-المنهج الإصلاحي

لم تدع المدرسة التاريخية إلى انتفاضة على الواقع، ولم تبشر بتغيير قادم إلى الأفضل بشكل حتمي، بل طالبت بأن تقوم الدولة ، من خلال " **مؤسساتها الحكيمة**" على حد تعبير "**روشر**" بالعمل على الإصلاح بصورة مستمرة، فالحاجة إلى الإصلاح دائمة، والتغيير الأمثل هو التغيير الأبوي البطيء المتدرج، والمدروس، أما الثورة فهي كارثة مهما كان الواقع صعبا، ومن الواضح أيضا أن هذا المنهج كان مناسبا جدا للطبقة الحاكمة في ألمانيا، ولأثريائها.

3. رواد المدرسة التاريخية

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نستعرض الآن أبرز الأفكار لبعض رواد هذه المدرسة، وذلك كما يلي:

- "**جورج فريدريك ليست George Friedrich List** " **(1789- 1846)**، اقتصادي ألماني، وكان أبا للمدرسة التاريخية الألمانية، وقد نادى بالتجارة الحرة داخل المانيا، لكنه دعا إلى الحماية من خلال تعرفة جمركية مرتفعة، ضد المستوردين من السلع المصنعة ، وذلك لحماية الصناعات المحلية الناشئة ، وإن الفكرة التي تؤيد الحماية الجمركية عرفت فيما بعد بالصناعة الناشئة .

"ليست" كان يرى أن الأمة يجب أن تنمي طاقاتها الإنتاجية قبل أن تواجه المنافسة الدولية، وهذه الطاقة الإنتاجية تكمن قبل كل شيء في الصناعة التحويلية، وليس في استخراج ما تقدمه الطبيعة.

و كان "فريدريك ليست" مقتنعا كل الاقتناع بأن ذات الأفكار الاقتصادية ليست صالحة دائما لكل البلدان، ولا في كل الأزمنة، وذلك لاختلاف الخصائص والمميزات، سواء على المستوى الزماني، أو على المستوى المكاني.

ولم يكن " لست" من أنصار الاقتصاد الذي ينطلق من الفرد، ولم يكن كذلك من أنصار الاقتصاد ذي الصفة العالمية، بل كان يسعى وراء علم اقتصاد ينطلق من الوطن، فالفرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة، أما الدولة فتعمل على تحقيق الرفاه لكل مواطنيها.

والمجتمع من وجهة نظر " لست" يمر بمراحل من التطور، تبدأ بالمرحلة الرعوية فالزراعية، فالزراعية الصناعية، ثم أخيرا المرحلة الزراعية الصناعية التجارية، والدولة هي المسؤولة عن تأمين شروط الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أرقى.[1]

●**ويلهلم جورج فريدريش روشر Wilhelm Georg Friedrich Roscher " (1817- 1894)**، كان اقتصاديا ألمانيا، له العديد من المؤلفات ، من أهمها "**نظام الاقتصاد الوطني**"، و "**تخطيط لإقامة الدولة وفق المنهج التاريخي**"، وتتمثل أهم أفكاره بشكل عام فيما يلي:

✓ الهدف من الاقتصاد هو اكتشاف ما اكتشفته الدول، وفكرت فيه، ورغبت فيه في مجال الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضا فهم ما حاولوا تحقيقه ولماذا (أو لم لا) حققوه؟

✓ المجتمع ليس فقط مجموعة من المواطنين على قيد الحياة الآن، ولكن أيضا مفكري الماضي، لذلك لفهم اقتصاد بلد ما، لا يكفي أن نلاحظ حقائق الحاضر فقط.

✓ لا توجد مؤسسة اقتصادية جيدة، أو سيئة تماما، على العكس من ذلك، كل واحد منهم قام بوظيفة في الوقت الذي ظهر فيه، مهمتنا هي محاولة فهم ما كانت عليه، ولماذا لم تعد قادرة على تحقيق ذلك؟

✓ يجب علينا دراسة الاقتصاد لفهم العلاقة بين المجتمع، وتنظيمه، وبهذه الطريقة، يمكننا مساعدة البلدان خلال الفترات المختلفة اللازمة لتطوير أقصى إمكاناتها الاقتصادية.

بهذه الطريقة، يتم تأسيس مهمة الاقتصاديين كوكلاء اجتماعيين للتغيير.[2]

●**ج -ماكسيميليان كارل إميل فيبر Maximilian Karl Emil Weber (1864- 1920)** ،كان عالم اجتماع، ومؤرخ ، واقتصادي سياسي ألماني، ويُعتبر من بين أهم المنظرين لتطور المجتمع الغربي الحديث.

يرى" فيبر" أن البيروقراطية هي البناء المجتمعي المتسلسل الذي عن طريقة يتم إدارة التنظيمات الكبيرة بطريقة صحيحة، متسلسلة، وبكفاءة وفاعلية.

كما كان يرى " فيبر " أن المعتقدات الدينية هي التي تؤثر في العامل الاقتصادي، وليس العكس كما يرى "كارل ماركس" وغيره، وهذا ما حاول توضيحه في كتابه الموسوم ب "**الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** " ، إذ أكد أن العامل الأساسي الذي أدى إلى نشوء النظام الرأسمالي هو بروز الأخلاق البروتستانتية المسيحية في أوروبا.

[1]- للمزيد انظر معاذ الشرفاوي ، مرجع سابق ، ص : 136.

[2]- المدرسة التاريخية الألمانية للاقتصاد، تاريخ التصفح 2022/4/03، https://ar.thpanorama.com/

وكان " فيبر" يؤكد كثيرا على أن الدولة تتميز بالقوة والعنف، وتمارس ما يسمى بمشروعية العنف، ويعني هذا أن الفرد ليس له الحق في ممارسة العنف، مهما كانت قيمته الاجتماعية، ومكانته الوظيفية في المجتمع، فالدولة هي المؤسسة الوحيدة التي لها الحق في ممارسة العنف ، والقوة باسم القانون، والتشريع، والدستور، ويكون العنف المبرر هنا بالسجن ، أو المراقبة، أو معاقبة المجرم، وإصدار اللوائح القانونية التي تجرم الفعل الإجرامي الذي قام به الفاعل الاجتماعي.[1]

4. الانتقادات الموجهة إلى المدرسة التاريخية

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة التاريخية الألمانية، ومن بين هذه الانتقادات ما يلي:

- المدرسة التاريخية الألمانية مدرسة قومية كما ذكرنا سابقا، وهذه القومية قد تجاوزت نفسها كثيرا، بحيث تطورت إلى عسكرية هائجة قادت ألمانيا إلى حربين عالميتين، دفع المجتمع الدولي بسببهما الثمن غاليا.
- بعض مفكري المدرسة التاريخية الألمانية خدموا أنفسهم، بإقامة علاقات وطيدة مع المسؤولين الحكوميين، وحصلوا على مواقع راقية في الدولة، وذلك بسبب مواقفهم التي تخدم الدولة قبل الفرد، مما انعكس سلبا على المسار الاقتصادي، والتنموي في المجتمع. [2]
- بالتدقيق الجيد لأفكار هذه المدرسة بشكل عام ، نلاحظ بأنها أقرب إلى اشتراكية ماركس ،و التي ذكرنا سابقا أهم عيوبها، والانتقادات الموجهة إليها.
- تفسير الوقائع الاقتصادية بخلفية تاريخية بحتة، منهج أثبت فشله وعجزه، لأن هذه الوقائع كما دل على ذلك المختصون في المجال الاقتصادي يجب أن تفسر وفق جملة من المعايير، والمناهج، التي تتكامل فيما بينها لتصل إلى النتيجة المرجوة.
- إن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بالشكل الذي يدعو إليه مفكرو هذه المدرسة، يعتبر مبدأ خاطئا كما دلت على ذلك التجارب والأحداث، حيث أن هذا التدخل كما هو معلوم تترتب عنه العديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي، أو على مستوى الاقتصاد الكلي، لذلك يبقى تدخل الدولة عاملا مهما، ومحوريا في المجتمع، ولكن وفق الدور المناسب، الذي يجب أن تقوم به الدولة في هذا الشأن.[3]

---

[1]– خيذر جميلة، الظاهرة الدينية عند ماكس فيبر، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، م09، ع02، 2021، ص: 941 وما بعدها بتصرف.

[2]– خالد سعيد البحيصي، التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي، تاريخ التصفح 2022/04/10، https://ar.thpanorama.com/ بتصرف.

[3]– للمزيد انظر معيزي قويدر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة خميس مليانة ، الجزائر، ع08، م01، 2013، ص : 141 وما بعدها بتصرف.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المدرسة التاريخية الألمانية هي مدرسة قومية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، بنت أفكارها على الاعتقاد بأن التاريخ هو العنصر الأساسي في دراسة العملية الاقتصادية، ولا شك بأن هذه القومية، وهذا الاعتقاد هما من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى القضاء على هذه المدرسة مبكرا، مقارنة بمختلف المدارس البارزة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

المحور الثاني عشر : الفكر الاقتصادي الكينزي (المدرسة الكينزية)

1. تعريف ونشأة المدرسة الكينزية

تزامن ظهور الفكر الكينزي مع أزمة الكساد العالمية (1929- 1933)، والتي أبانت على فشل النظرية الاقتصادية القائمة آنذاك، وعدم قدرتها على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم ، هذا إلى جانب عدم قدرتها أيضا على تقديم حل لإنعاش الإنتاج والتوظيف.

وسميت هذه المدرسة بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي البريطاني "**جون مينارد كينز John Maynard Keynes**"(**1883- 1946**)، و هي نظرية من جانب الطلب فقط، وتركز على المتغيرات الاقتصادية على المدى القصير.

وفيما يخص دراسة الأسواق، والسلوك الاقتصادي، كانت أول نظرية تفصل فصلا تاما بين دراستها بناء على الحوافز الفردية، و دراستها بناء على متغيرات كلية شاملة على الصعيد الوطني.

و يمكن القول بأن النظرية الكينزية تسلط الضوء على إمكانية الوصول إلى أفضل أداء اقتصادي، ومنع الأزمات الاقتصادية عبر التأثير في الطلب الكلي ، بحفظ التوازن الفعال، وتخفيض الضرائب ، وتطبيق سياسات التدخل الحكومي في الاقتصاد.

2. جون مينارد كينز John Maynard Keynes"(1883- 1946)

عالم اقتصاد إنجليزي، ساهمت أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية ، وممارسة الاقتصاد الكلي، ويعتبر أحد أكثر الاقتصاديين نفوذا في القرن العشرين، له العديد من المؤلفات منها كتابه عن " **الإصلاح**" ، ألفه عندما كان يشتغل في الهند، وكتاب " **النتائج الاقتصادية للسلام**" (1919م)، وكتاب " **الاحتمالات**" (1921 م)، وأيضا كتاب" **الإصلاح النقدي**" (1923م)، وأخيرا كتابه المشهور" **النظرية العامة للعمالة الفائدة والنقود General theory employment, interest , and money of** " (1936 م)، و الذي عرض فيه رأيه حول الأحداث التي ظهرت خلال الكساد العظيم،(1929- 1933)، ولذلك يشار إلى الاقتصاد الكينزي أحيانا بأنه "**اقتصاديات الكساد**"، و كان لهذا الكتاب دور كبير في تخليص علم الاقتصاد من جمودية المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)، كما شغل" كينز" الكثير من المناصب الكبرى في الهند وإنجلترا.[1]

[1]- لكحل ليلى، نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية، مجلة معارف ، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة، الجزائر،ع22، 2017،ص : 145.

3. العناصر النفسية لنظرية كينز

قد أورد كينز جملة من العناصر النفسية البارزة ،و التي تستند عليها نظريته العامة، وهذه العناصر هي[1]:

- ✓ **النسبة الحدية للاستهلاك**

أو مايعرف بالاتجاه الحدي للاستهلاك، وهنا يوضح كينز كيفية توزيع الأفراد لدخولهم بين الاستهلاك، أو بتغبير آخر بين الإنفاق المباشر وبين الإدخار.

- ✓ **الفعالية الحدية لرأس المال**

أو الربح الحدي لرأس المال، ويقصد بها تقدير المنظم للربح الذي يدره رأس المال المنتج، أو وسائل الإنتاج، أو بعبارة أخرى، رأس المال التقني مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استبدال وسائل الإنتاج،

- ✓ **سعر الفائدة**

ويتحدد سعر الفائدة تبعا لكمية النقود المتداولة، و إقبال المدخرين على الادخار، أي تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود السائلة، كما سنرى فيما بعد.

ويؤكد كينز أن الدخل الفردي هو العامل الأول الذي يؤثر في اتجاه كل من الاستهلاك والادخار، فأصحاب الدخول الضعيفة مضطرون لتخصيص القسم الأكبر من دخولهم لاستهلاك ، لتوفير حاجاتهم الضرورية، وكلما ارتفع مستوى الدخل زادت إمكانية الادخار.

4. فرضيات المدرسة الكينزية

وضع "كينز" فرضيات معينة، تميزت عن بعضها البعض، ولكنها مكملة لبعضها البعض، وهي أساس نظريته، ومن أهمها[2] :

- **الاقتصاد هو اقتصاد استهلاكي**

ونجد أن الفرضية الأولى، ومنذ البداية توضح لنا أن النظرية الكينزية هي على طرف نقيض مع الأفكار الكلاسيكية التي سبقت هذه المرحلة حيث يجد الفكر الكينزي أن الاستهلاك هو المقرر للإنتاج ، وأن الطلب على السلع هو الذي يؤدي إلى خلق العرض ، وأن اساس المشكلة التي سببت الأزمة هو نقص الطلب ؛ وهذا يعني أن المفكر الاقتصادي" كينز" أولى الاستهلاك الأهمية العظمى، وجعله الجزء الأساس في بناء نظريته الاقتصادية ، وأن الميل للاستهلاك، والدافع النفسي هو العامل المحرك.

---

[1]– عزمي رجب، مرجع سابق، ص: 116 بتصرف.

[2]– جعفر طالب أحمد، مرجع سابق ، ص ك 160 بتصرف.

ويرى " كينز" كلما زاد مستوى الدخل انعكس ذلك على زيادة الاستهلاك ، أي الميل للاستهلاك، والذي يُقصد به الإنفاق على السلع الاستهلاكية ، وهذا هو أساس تحريك الاقتصاد ، وحسب" كينز" أن عدم وجود القدرة الشرائية لضعف الطلب على الاستهلاك يؤدي إلى حدوث الأزمة .

- **الاقتصاد هو اقتصاد ركود (كساد اقتصادي)**

إن النظرية الاقتصادية الكينزية أنشئت أساسا في وضع الركود، والكساد الاقتصادي الذي امتاز به الاقتصاد الرأسمالي آنذاك ،والذي انعكس على الاقتصاد العالمي، وهي إحدى المراحل التي تمر بها الدورات الاقتصادية الرأسمالية ، وأن هذه الظاهرة (ظاهرة الركود) ،والتي أوجدت النظرية الكينزية كان سببها بالدرجة الأولى عجز النظرية الكلاسيكية، وعدم إمكانية المواكبة للتطور الذي يحصل في الاقتصاد العالمي، والذي كان أحد اسبابه الاحتكارات ، لذلك كان التفكير بالكامل يكرر على كيفية احتواء أزمة الكساد العالمي ،والبطالة التي ضربت بالبلاد، وكذلك الأسعار المنخفضة لسعر الفائدة ،وقد استنتج من خلال الأزمة ،والوضع المعيش في حينها أنه في ظل الكساد ينخفض الطلب على النقود ، وهذا يعني أن بزيادة الانفاق يزداد حجم الاستخدام دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة .

- **القيام بعمل اقتصاد تدخلي موجه**

يرى "كينز" بأن آلية العرض والطلب، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص غير نافعة، ولم تأت أكلها في هذه المرحلة، وحصل العجز الذي أدى إلى عدم إمكانية تحقيق الاستخدام الكامل، وتحقيق التوازن الاقتصادي، وبصورة خاصة بين الاستهلاك والانتاج من جهة ،وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى ،والمبنية على أساس العمالة الكاملة ، وأن سبب هذا العجز هو أن الدورة الاقتصادية غير محكومة بقوانين تضبط التطور ، وهذا الأمر يختلف عن آراء الكلاسيك التي هي نقيض لرأي "كينز"، والتي تنص على خضوع الاقتصاد لقوانين موضوعية ، وبهذا فإن تدخل الدولة أمر ضروري لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي، وأن التدخل أمر محتوم وضروري برأي" كينز" ولا مناص منه، لأن الدولة ممكن أن تطور، وتحسن في أوضاع الاقتصاد القومين وتحافظ عليه، وتوفر له الحماية لما يكون هدفها حل الإشكالية القائمة، وليس فقط تحقيق الأرباح ، ويتولد عن ذلك من خلال رسم سياسات مالية واستثمارية، وسد النقص الحاصل في مجالات التمويل، من خلال الإقراض، والعمل على توازن الاقتصاد في الأمد الطويل، والذي يحصل في النظام الرأسمالي نتيجة عدم وجود قوانين داخلية تؤدي إلى تقليص الفجوة أو إنهائها ، وعودة التوازن سيكون بمستوى أكثر انخفاضا، مما يحفز الدولة على زيادة الانفاق الاستثماري لملء الفجوة، والتي من غير الممكن أن يعملها القطاع الخاص، وكذلك زيادة الانفاق الاستهلاكي.

5- نظريات كينز الاقتصادية

هناك الكثير من الأفكار الاقتصادية التي تحدث عنها " كينز" في كتبه المختلفة، وسنتطرق الآن وباختصار إلى أهم أفكاره، وذلك كما يلي:

أ- التفسير الكينزي للبطالة

يربط مفهوم البطالة عند " كينز" بانخفاض مستوى الطلب الكلي، والصفة المميزة لمفهوم البطالة هذه في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند " كينز" عنه في التحليل الكلاسيكي، إذ يفترض " كينز" في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء الأجر النقدي ثابت، وذلك رغبة منهم في الاحتفاظ على أجورهم النسبية.

أي أن العمال يقبلون انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن لا يقبلون مثل هذا الانخفاض عن طريق تخفيض أجورهم النقدية، لأن الأول يتأثر به جميع العمال تقريبا بالتساوي، في حين ينعكس انخفاض أجورهم النقدية على تلك المجموعة المعينة من العمال فقط.

ويتحدد عرض العمل في التحليل الكينزي عن طريق المفاوضات الجماعية بين نقابات العمال، وأصحاب الأعمال، وينتج عن هذه المفاوضات أن يكون الأجر النقدي مثبتا عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عددا معينا من العمال راغبا ، وقادرا على العمل في ظله.

وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى، فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب أو يرتبط برفع معدل هذا الأجر النقدي.

وفي الأخير وبما أن " كينز" يربط مفهوم البطالة بانخفاض مستوى الطلب الكلي ، لهذا فهو ينادي برفع مستوى الأجور حتى يمكن من زيادة دخول الطبقات العامة، وزيادة إنفاقها على الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الكلي الفعال، مما يعمل أيضا على تشجيع الاستثمار نتيجة للتوسع في انتاج سلع الاستهلاك.[1]

ب-تدخل الدولة لدى كينز

رأينا من قبل أن الكلاسيك ينادون بعدم تدخل في الحياة الاقتصادية، أما " كينز " فهو على العكس تماما، بحيث يرى أن تدخل الدولة ضروري جدا لتحريك النشاط الاقتصادي في المجتمع ولا بد لهذا التدخل أن

[1]- بوزار صفية، كسيرة سمير، آثار البطالة على النمو الاقتصادي، مجلة المناجر، مجلة علمية محكمة تصدر عن المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي ، جامعة القليعة، الجزائر،ع01، 2014، ص : 45.

يشتمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة بتخفيض سعر الفائدة، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بإعادة توزيع الدخل الاجتماعي لصالح ذوي الدخل الأقل، وكذلك بالاستثمارات المباشرة للدولة بقصد زيادة الاستخدام، وتنشيط الحياة لاقتصادية ككل.[1]

ج-الركود لدى كينز

ظهرت الأفكار الكينزية في مرحلة الكساد الكبير (1929- 1933)، لأن المدرسة الكلاسيكية أصبحت غير قادرة على إيجاد وسائل جديدة لمعاجة الركود، وكانت عاجزة أيضا عن تغيير توجهاتها الأساسية في تحييد دور الدولة، وترك الاقتصاد يعمل بشكل تلقائي، لذلك وجدت أفكار كينز أرضا خصبة لها،ولقد ركزت الكينزية على النقاط التالية:

- لا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني، ولابد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عبر الإنفاق العام لإعادة التوازن.
- يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج، فكلما ازداد الإنفاق الكلي يزداد التوظف، والإنتاج حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل، وبالمقابل فإن نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي إلى الركود.
- زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، وذلك لتحسين ظروف العمال، وزيادة حجم الاستهلاك الكلي.
- **المضاعف:** إن زيادة أولية في حجم الإنفاق الكلي سوف تؤدي إلى زيادات متكررة في الدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكل مقلوب الميل الحدي للادخار.

و ترجع أسباب الركود لدى كينز إلى مايلي:

- ✓ انخفاض حجم الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري)، إما لعدم توفر مصادر التمويل (ضرائب أو قروض)، وإما لاستخدام سياسة انكماشية.
- ✓ انخفاض حجم الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع سعر الفائدة مقارنة بالأرباح.
- ✓ تقييد حجم التسليف إلى الناتج الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع حجم التمويل للقطاع الخاص.[2]

[1]- أوسكار لانكة، مايكل كالتسكي ، محمد سلمان حسن الاقتصاد السياسي: الراسمالية والاشتراكية ، بيروت ، لبنان ، دار الطليعة، ط01، 1980، ص: 122.

[2]- لكحل ليلى، مرجع سابق ، ص: 147.

د- نظرية الطلب الكلي

توصل" كينز" إلى أن سبب أزمة 1929 يكمن في جانب الطلب الكلي (قصور الطلب الكلي) ،وليس في جانب العرض الكلي، لذا كان اهتمامه منصبا على دارسة هذا الجانب بشكل كبير، فهو يراه بأنه المحرك للإنتاج (العرض) ، فإذا لم يكن هناك طلب على السلعة فلا يكون انتاج للسلع ، لماذا تنتج ؟ ولكي يصل "كينز" إلى ضالته اتخذ من المتغيرات الكلية منهجا، وليس الجزئية ، حيث لم تثبت المتغيرات الجزئية كفاءتها في حل الأزمة ، يرى "كينز" في الطلب الفعال هو الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك، والتراكم، وهما يشكلان العنصرين الرئيسيين المكملين للطلب الفعال .

حينما حدد المفكر الاقتصادي" كينز" الطلب ومكوناته، أضاف إليها جزءا مهما، وهو الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، والقادر على تحفيز الطلب الكلي، وإصلاح الفجوة بين العرض والطلب الكليين، ومحاولة الوصول إلى الطلب الفعال من خلال زيادة الدخول ،والقدرة الشرائية، ومن خلالها يزيد الاستهلاك ،ويصل إلى الطلب الفعال، وهذا الأخير هو الذي يؤدي دوره في تحريك النشاط الاقتصادي، ومعالجة مشكلة الركود.

إن للطلب الفعال تأثيرا كبيرا في تفسير مجموعة من المتغيرات ؛ حيث يتحقق الطلب الفعال بالنقطة التي يتعادل بها العرض الكلي مع الطلب الكلي **(نقطة التوازن)**، وهذا بدوره يؤدي إلى الحصول على أكبر توظيف ممكن ، إن هذا الأمر يخلق دخولا جديدة تؤدي إلى رفع القدرة الشرائية، وتزيد من الاستهلاك ،وبذات الوقت تزيد من الادخار، وتتناقص الزيادة في الاستهلاك، مع زيادة الدخل، مما يؤدي إلى أن يكون هناك فائض يدخل مجال الادخار من الدخل، ودائرة الاستثمار .

كما أن الإنفاق الحكومي الاستثماري، والاستهلاكي يحفز الطلب الكلي الذي بدوره يحفز العرض الكلي لاستقبال الزيادة في الطلب الناتج عن تزايد الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله، وبالتالي سيحصل تشغيل متزايد للموارد (عناصر الانتاج) للوصول إلى نقطة التعادل، والتي تسمى بالطلب الفعال.

والطلب الفعال يتكون من عنصرين هما الاستهلاك الشخصي، والاستثمار، ومن خلال الزيادة في الاستهلاك الشخصي تنتج زيادة في الدخل، ولكن بنسبة أقل من معدل زيادة الدخل، وتكون بذلك نسبة زيادة الاستهلاك الشخصي إلى الدخل تتناقص، وبرأي "كينز" أن هذا الأمر يدخل فيه العامل النفسي ،بحيث كلما يزداد دخل الإنسان يتناقص ميله للاستهلاك، وأن الزيادة ، أو الفرق بين الاستهلاك السابق حينما كان دخل الانسان قليل، وميله للاستهلاك، حينما أصبح دخله كبيرا يذهب للادخار، ويحصل

قصور في الطلب، وحتى نستطيع الاستمرار في زيادة الدخل القومي يكون من الضروري توجيه الادخارات إلى الاستثمارات الرأسمالية التي تستطيع امتصاص الادخارات المتزايدة .[1]

هـ- نظرية تفضيل السيولة

تحدث "كينز" عن الدوافع و الأسباب التي يمكن أن تدفع شخصا ما إلى الاحتفاظ بثروته ونقوده، والتي ترجع بشكل عام إلى مايلي:

- **دافع المعاملات**

ويقصد به توافر السيولة، أي النقود من أجل المعاملات الجارية، وضرورات الحياة اليومية، ويتوقف هذا الدافع على الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل، ويزيد الطلب بدافع المعاملات كلما زادت الفترة، و يقل كلما قلت الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل، ومن ناحية أخرى يتوقف على حجم الدخل المحقق، و العلاقة طردية بين حجم الدخل، الطلب على النقود بدافع المعاملات ، أي عندما يزيد الدخل يزيد الإنفاق على السلع والخدمات ، وبالتالي يزيد الطلب على النقود، و العكس صحيح.

ومن الممكن أن ننظر إلى هذا الدافع من ناحية المستهلكين، و من ناحية المنظمين، فمن ناحية المستهلكين يسمى دافع الدخل، وهنا يتوقف مقدار احتفاظ المستهلكين بكمية النقود على طول الفترة الزمنية التي يحصلون فيها على الدخل، و العكس صحيح، ومن ناحية أخرى المنظمين، و يسمى بدافع التجارة ،ويعني هذا الاحتفاظ بالنقود من أجل القيام بعمليات الإنتاج، وتسهيل المعاملات التجارية من دفع أجور العمال، وشراء المواد الأولية، وكلها معاملات جارية.

ولذلك فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على التغير في أسعار الدخل، و ليس التغير في أسعار الفائدة.

- **دافع الاحتياط**

حيث تطلب النقود بدافع الاحتياط، وبالتالي يمكن استخدام السيولة في مواجهة النفقات غير المتوقعة ،مثل خطر البطالة، المرض، الحوادث، ويرتبط أساسا دافع الاحتياط بالعامل النفسي و الشخصي للأفراد، فنجد أن الشخص المتشائم دائما يلجأ إلى الاحتفاظ بالنقود لغرض الاحتياط، ومواجهة الطوارئ، مثل حالات المرض، أو حالات الركود الاقتصادي، وبالتالي في حالة الانتعاش، والرواج يقل الطلب على النقود لأغراض الاحتياط، أما حالات الكساد فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض الاحتياط،

[1]- جعفر طالب أحمد ، مرجع سابق، ص: 168 وما بعدها

وبالتالي لا يرتبط ذلك بالتغيرات في سعر الفائدة، ولكن سيرتبط أكثر بالتغيرات في مستوى الدخل، فالرجل الغني يميل إلى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود من أجل دافع الاحتياط عن تلك الكمية التي يحتفظ بها من أجل دافع الاحتياط و الطوارئ.

- **دافع المضاربة**

يبين كينز أن الطلب على النقود لغرض المضاربة يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر الفائدة، وتعتبر الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها الأفراد لأغراض المضاربة شديدة الحساسية للتغير في سعر الفائدة، وبهذا تختلف عن الدافعين السابقين في الطلب على النقود، هناك علاقة تابعية بين الأرصدة النقدية المطلوبة لأغراض المضاربة، وبين تغيرات سعر الفائدة، وقد رأى كينز أن سعر الفائدة يتحدد أساسا بميل أفراد المجتمع إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة، وبكمية النقود التي يمكن الحصول عليها لتحقيق هذا الغرض.

ويرى" كينز" أن تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالأرصدة نقدية لمدة معينة من الزمن ،والتضحية بالدخل الذي يمكن الحصول عليه من استثمارهم لهذه الأرصدة في أوراق مالية مثلا، يرجع إلى عدم تمكن الأفراد من مسار سعر الفائدة في المستقبل.

ولقد قام كينز بتوضيح الطلب على النقود لغرض المضاربة على أساس المقارنة بين النقود من ناحية، والسندات من ناحية أخر،كون السندات قريبة من النقود من حيث درجة السيولة، ولا سيما السندات الممتازة، فعلى الفرد أن يقارن بين التخلي عن الفائدة التي تكتسب من اقتناء السند من ناحية ، والتخلي عن درجة من السيولة مقابل الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات من ناحية أخرى،أضف إلى ذلك أن كينز افترض أن الأفراد بشكل عام لهم ميل لممارسة المضاربة في حال السندات، وتحمل مخاطرتها المحدودة.

والسند له قيمتان نقديتان:

✓ **القيمة النقدية الإسمية:** وهي القيمة التي يصدر فيها السند، وتبقى ثابتة إلى حين تصفية السند نهائيا كدين على المشروع ،أو المنشأة، أو الهيئة الحكومية التي أصدرته، وذلك في تاريخ آجل، وحينئذ ترد هذه القيمة إلى حائز السند.

✓ **القيمة النقدية الجارية:** وهي عبارة عن السعر الجاري للسند في السوق، وهي تتناسب عكسيا مع سعر الفائدة في السوق، ويمكن التنبؤ بالتقلبات فيها بدرجة ،أو بأخرى من الثقة، فالفرد الذي يقوم بعملية المضاربة بشراء سند بقيمة نقدية معينة بغرض تحين الفرصة للبيع في تاريخ لاحق بقيمة مرتفعة نسبيا، أما إذا أخفق الفرد في ذلك فإن المخاطرة تكون قليلة، على اعتبار أن الفرد يمكنه عدم المضاربة بسنده ،

ويحتفظ به إلى أن يسترد قيمته الإسمية في نهاية الفترة المحددة له، ويحصل خلال هذه الفترة على الفائدة المتفق عليها عندما قام بشراء السند وبشكل منتظم.

ولتوضيح نظرية كينز في الطلب على النقود لغرض المضاربة، لابد من معرفة أن هناك سعرين للفائدة :

- **سعر الفائدة الإسمي:** وهو عبارة عن نسبة مئوية محددة من القيمة الإسمية للسند ، وهو يمثل الدخل الذي يكتسب بصفة دورية من جراء حيازة السند.
- **سعر الفائدة الجاري في السوق:** يمكن أن يكون أكبر من سعر الفائدة الإسمي، أو أقل منه، أو مساويا له ،حسب العوامل المحددة للسعر الجاري للفائدة في السوق.

ويخلص كينز إلى أنه لو أمكن التنبؤ بسعر الفائدة في المستقبل، لما كانت هناك فائدة اقتصادية من الاحتفاظ بالنقود، واستثمارها في أوراق مالية، أي أنه لو كان مستقبل أسعار الفائدة واضحا، ومضمونا لما كان هناك أساس لدافع المضاربة، وطالما أنه هناك عدم تأكد من مستقبل أسعار الفائدة، فهناك منطق للاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض المضاربة، والهدف من المضاربة هو محاولة تحقيق ربح عن طريق معرفة مستقبل أسعار الفائدة بدرجة أكبر من جمهور البائعين ،و المشترين، فلو توقع الفرد الذي يحتفظ بالنقود من أجل المضاربة أن أسعار الفائدة سترتفع في المستقبل، فإنه حتما سوف يؤجل شراءه للسندات، أي أنه سيحتفظ بأمواله في صورة سائلة، وعندما تتحقق توقعاته ، أي تنخفض أسعار السندات يستطيع أن يشتري سندات بأسعار منخفضة، ويحقق ربحا عندما يبيعها بأسعار مرتفعة[1].

6-الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الكينزية

تعرضت النظرية الكينزية إلى عدة انتقادات، تتلخص بشكل عام فيما يلي:

- في بعض الأحيان قد لا يكون انخفاض سعر الفائدة الذي ينتج عن تطبيق النظرية الكينزية جاذبا للمستثمرين والتجار ؛ وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة في الدولة بشكل كبير مع عدم الاستثمار بها ؛ مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وقد يؤدي أيضا إلى انخفاض نسبة الربح لدى البنوك، وبالتالي الإحجام عن الإقراض.
- يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي على الأعمال التجارية لفترة زمنية محددة، وهي فترة الركود الاقتصادي إلى محاولة تعويض هذا الإنفاق فيما بعد من خلال رفع قيمة الضرائب ، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على معدل الاستثمار في الدولة مرة أخرى ، وبالتالي لا يوجد فائدة من التوسع في الإنفاق الحكومي، لأنه سوف يؤدي إلى العديد من السلبيات فيما بعد على المستثمر، وعلى الحكومة.

[1]- النظرية الكينزية، تاريخ التصفح 2022/03/05، https://www.jamaa.net/

- إن تطبيق نظرية كينز الاقتصادية بشكل نظري يُشير إلى أنها من أنجح وأهم النظريات الاقتصادية ؛ ولكن التطبيق العملي لها قد يختلف ؛ حيث أن ارتفاع نسبة الطلب نتيجة الإنفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة في فترة الركود يستغرق وقتا طويلا حتى تتمكن من ضبط وتيرة الاقتصاد داخل الدولة ، في حين أن الاستمرار في الإنفاق الحكومي لفترة زمنية طويلة وفقا لطبيعة السوق داخل كل دولة قد ينتج عنه زيادة مفرطة في معدلات التضخم.

- هناك انتقاد كبير موجه للنظرية الكينزية في أنها تدعم ضخ الأموال، وإنفاق الحكومة على المشروعات، مما يحقق فوائد مكتسبة، من المستحيل خفضها بعد الركود.

- يرى بعض الاقتصاديين أن الناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) باعتباره شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق، بل والأكثر أنهم (على العكس) يدخرون تحسبا لارتفاع الضرائب مرة أخرى، مما يعني أن السياسة التوسعية غير فعالة.[1]

وبناء على ما سبق نلاحظ بأنه كان لكينز الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت، وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها ، وذلك من خلال الآراء التي طرحها ، وطريقة التحليل التي استخدمها ،والأجهزة التي استحدثها ، فكانت بمثابة ثروة في علم الاقتصاد، وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي، والفكر الاقتصادي الاشتراكي ،ولكن وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد واجهت النظرية الكينزية بعض الانتقادات كالتي ذكرناها آنفا، شأنها في ذلك شأن باقي النظريات الاقتصادية المعروفة في هذا المجال.

[1]– الفكر الاقتصادي الكينزي، تاريخ التصفح 2022/04/04، moodle.univ-ouargla.d

المحور الثالث عشر : النظريات مابعد الفكر الكينزي

ظهرت العديد من النظريات ، أو المدارس الاقتصادية بعد الأفكار التي طرحتها المدرسة الكينزية ، وسنتناول الآن، وبإيجاز أهم هذه المدارس الفكرية، وذلك كما يلي:

1. المدرسة النقودية

بالرغم من الأفكار التي جاء بها "كينز"، والتي ساهمت في إخراج العالم من أزمة الكساد 1929، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية واجه اقتصاد الدول الغربية خلال السبعينيات أزمات اقتصادية جديدة، ومختلفة عن سابقتها، والمتمثلة في أزمة التضخم الركودي الذي صاحبه ارتفاع حاد، ومتواصل على مستوى الأسعار ،وكذلك تزايد معدلات البطالة، ومن هذا المنطلق ظهرت سمات، وخصائص جديدة لم يتمكن الفكر الكينزي من تفسيرها، وهي ظاهرة تزامن التضخم والبطالة ، هذه الأخيرة تعتبر مشكل اقتصادي صعب أدواته التحليلية، ومقترحاته العالمية، ومن هنا ظهر فكر نقدي جديد متمثل في "**المدرسة النقدية**"، أو "**مدرسة شيكاغو**"، ويتزعمها الاقتصادي الأمريكي المعاصر " **ميلتون فريدمان Milton Friedman** " **(1912- 2006)** ، والذي نشر نظريته في مقالته المشهورة" **النظرية الكمية للنقود The quantity theory of money** "، الصادرة عام 1956م، و أيضا في مقالته بعنوان "**الطلب على النقد demand for cash** " المنشورة عام 1959.

وأفكار فريدمان بشكل عام تبحث في العوامل المؤثرة على الطلب على النقود، حيث أكد أن النظرية الكمية هي نظرية طلب على النقود، وليس نظرية إنتاج ،أو دخل، أو أسعار، وأشار بأن النقود هي شكل من أشكال الموجودات التي يحتفظ بها الأفراد، وهي عنصر من عناصر الثروة، وبالنسبة للمنتج هي سلعة رأسمالية، لأنها تولد خدمات إنتاجية، نتيجة لعلاقتها بعوامل الإنتاج التي تسهم في إنتاج المنتجات النهائية.

ويرى " فريدمان" أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، و أما البطالة فهي طبيعية اختيارية، ولا تعبر عن حالة اختلال (عدم التوازن) اقتصادي، بل تعبر عن خيارات العمال، ولا يمكن أن ينخفض معدل البطالة إلى ما دون المستوى الطبيعي إلا عندما يفشل العمال بالانتباه إلى تأثير ارتفاع الأسعار على الأجور الحقيقية، وعلى الأرصدة السائدة الحقيقية، أما عندما ينجح العمال بالتنبؤ بارتفاع الأسعار فإنهم سيطالبون برفع الأجور لتعويض ارتفاع الأسعار، وأما معدل البطالة فلن يتأثر، وفي حين أن العاملين يمكن أن يتفاجأوا على الأمد القصير، فإنهم سيتعلمون على الأمد الطويل تأثير السياسة الاقتصادية الهادفة

لتخفيض معدل البطالة، وبالتالي فإن تخفيض البطالة لا يجب أن يكون على حساب التضخم، أو العكس في الأمد الطويل.

ويرى " فريدمان" أن أنظمة دعم العاطلين عن العمل (السكن مثلا، والمعونة النقدية) تؤذي هؤلاء قبل أي شريحة أخرى، لأنها تحولهم إلى طبقة ريعية، تفضل الكسل، والاستمتاع بتعويضات البطالة على العمل. وعند نشوء أزمات الركود التضخمي في السبعينيات انتعش المذهب النقدي بشكل كبير، واقترح" فريدمان" سياسة اقتصادية يقوم البنك المركزي من خلالها بالحفاظ على توقعات التضخم عند مستوى منخفض، و بحسب فريدمان فإن ذلك يستلزم أن يواكب نمو العرض النقدي مقدار الناتج الممكن. [1]

إلى جانب ما سبق فقد خاض ميلتون العديد من القضايا الاقتصادية، والتي كان من أبرزها مطالبته من أجل تقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد، وإتاحة المزيد من الحرية للأفراد، حيث ركز فريدمان على ضرورة حصر دور التدخل الحكومي في الاقتصاد على مجالات محددة مثل الدفاع، والتعليم الأساسي، والخدمات مثل الصحة وغيرها.

وقد لاقت أفكار مدرسة شيكاغو رواجا كبيرا منذ نهاية السبعينيات، وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، وخاصة مع إدارة الرئيس الأمريكي "**ريغن Reagan**"، في الولايات المتحدة الأمريكية، والسيدة " **تيتشر Thatcher**"، رئيسة الوزراء البريطانية، إلى جانب تأثيرها الواضح على السياسات المقترحة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

وبناء على ماسبق يمكن أن نستخلص بأن المدرسة النقودية أخذت من النظريتين الكلاسيكية، والكينزية بما يتناسب والتحليل الواقعي لتلك الفترة، ولو أن التحليل النقدي لفريدمان يميل إلى التحليل الكلاسيكي أكثر من التحليل الكنزي، هذا فضلا عن كون هذه المدرسة ترى بأن السياسة النقدية هي الأساس ،والأداة الفعالة في تحديد الاستقرار الاقتصادي، كما أن الليبرالية ، ونظام السوق الحر هو أفضل الخيارات للنشاط الاقتصادي.

1. مدرسة التوقعات العقلانية

كانت بداية نشأة هذه النظرية، أو هذه المدرسة في عام 1961م، في بحث بعنوان " **التوقعات العقلانية ونظرية حركات السعر Rational Expectations and the Theory of Price Movements**"، للاقتصادي الأمريكي" **جون موث John Muth** " **(1930- 2005)**، ومع بداية السبعينيات أخذت نظرية التوقعات العقلانية بالظهور بوضوح في الاقتصاديات المعاصرة، بعد أن تم

[1]- معاذ الشرفاوي ، مرجع سابق، ص : 263.

تبنيها من طرف فريق من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الكلي من أمثال الاقتصاديان الأمريكيان" **روبرت إمرسون لوكاس Robert Emerson Lucas**" ، **المولود سنة 1937م** ، و" **توماس جون سارجنت Thomas J. Sargent** "، **المولود سنة 1943م**، حيث قاموا بتطوير إطار نظري عام من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة، تنسجم في إطارها الفكري مع الفكر الكلاسيكي، وينصب بعدها التطبيقي على إخراج النظام من أزمته بسبب عدم فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية الكينزية في مواجهتها.

ويصرح مفهوم التوقعات العقلانية بأن النتائج لا تختلف بشكل منظم، بمعنى آخر بانتظام، أو بشكل متوقع من تنبؤات الأفراد.[1]

وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه المدرسة فيما يلي:

●تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن توقعات (الأفراد– المنشأة) توقعات عقلانية، أي أنها غير متحيزة إحصائيا، لأنها تستند إلى معلومات وافية، وكافية عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على إطلاع جيد على الأمور، ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة، فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي، أو التضخم فإن (الأفراد– المنشأة) سوف يتصرفون على وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

●الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار ، والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

وينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن، وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وأمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية، يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية، والصحية بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية، وبالتالي

[1]– نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية، المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، عمان ، الأردن ، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، 2017، ص : 145.

سوف لا يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الاقتصادية، ومنها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان، ولاسيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج، والاستخدام.[1]

ولتوضيح ذلك نفترض مثلا وجود حالة من الركود الاقتصادي، وأن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية، فمن الطبيعي أن يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي، وتوفر أكبر للعمل، وارتفاع الأسعار والأجور، نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية، لذا فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور أعلى، ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية تبوء بالإخفاق، ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل، وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب ، والإنتاج، وبالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض الضرائب كإجراء لتنشيط الطلب الاستهلاكي، فمن الطبيعي أن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لابد أن يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة، ولابد من تغطية هذا العجز، أو تسديد الدين، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلا، لذلك فإن السلوك العقلاني وفقا لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي، بدلا من زيادة الطلب الاستهلاكي، وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية)، وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى.[2]

وفي الأخير وعلى الرغم من الانتقاد الذي تعرضت له هذه النظرية من ادعائها للقدرة الخارقة للمتعاملين الاقتصاديين الاقتصاديين في الرشادة، والعقلانية ، ومن ثم قراءة المستقبل، والتصرف وفق مايضمن مصالحهم في الوقت الحاضر، إلا أنها تعتبر فرضية جد هامة في رسم السياسة الاقتصادية، إذ أنها تعزز من نجاح مختلف أدوات السياسة الاقتصادية التي وجب عليها أن تكون ذات نظرة أمامية أيضا بجانب نظرتها الخلفية، لأن السلوك الإنساني الذي يحكم سلوك المتعاملين الاقتصاديين ليس ثابتا عن طريق علاقات ناتجة عن بيانات في الماضي، بقدر ماهو ناتج عن شعور، ونفسية المتعاملين الاقتصاديين، والتي يمكن أن تتغير من فترة لأخرى تبعا للظروف السائدة.[3]

---

[1]– عامر كمال ، نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلة علمية محكمة تصدر عن عن جامعة خميس مليانة ، الجزائر، ع11، م02، 2014، ص: 134.

[2]– أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013/2012، ص: 68.

[3]– عامر كمال ، مرجع سابق ، ص : 135.

1. مدرسة اقتصاديات جانب العرض

تعرضت الاقتصاديات الكينزية لانتقادات شديدة من لدن مجموعة جديدة انضمت إلى دائرة النقاش بين الكينزيين، والنقديين، وأصحاب مدرسة التوقعات العقلانية،إذ ظهرت في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي مدرسة عرفت باسم "**اقتصاديات جانب العرضSUPPLY- SIDE ECONOMICS** "، تؤكد على العمل والادخار، وتقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، ومن مؤيدي هذا المنهج الاقتصادي الأمريكي " **آرثر لافر Arthur Laffer** " المولود سنة 1940م، و أيضا الاقتصادي الأمريكي "**بول كريج Paul Craig** " المولود سنة 1939م، و كذلك الاقتصادي الأمريكي "**إيرفينغ كريستول Irving Kristol**" (1920-2009)... وغيرهم".

تبنى الرئيس الأمريكي "**رونالد ريغان Ronald Reagan** " (1911-2004)، وبقوة منهج اقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة (1981- 1988)، لذلك فهي تعرف إعلاميا بـ "**اقتصاديات ريغان Reaganomics**"، على أساس أن الرئيس الأمريكي يعتبر أول من طبق سياسة جانب العرض ، و ساهم بشكل كبير في نشر الفكرة الرئيسة لهذه المدرسة، كما تبنتها أيضا رئيسة الوزراء البريطانية" **مارغريت تاتشرMargaret Thatcher** "

(1925-2013) ، خلال الفترة (1979- 1990) ، وعلى الرغم من أن مدرسة جانب العرض قد تبنت تشكيلة من المواقف إلا أنها تركز على فكرة رئيسة ألا وهي التأكيد على الحوافز، وتخفيض معدل الضريبة، إذ أكدت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي، ففي الوقت الذي ينصب اهتمام الكينزيين على إدارة الطلب الإجمالي، يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل، والادخار، والمجازفة الرأسمالية، وبالتالي فإنهم يسعون إلى تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع معدلات الضرائب.

في نفس الوقت كانت هناك رؤى مشتركة تجمع بين النقديين، ومدرسة جانب العرض، إلا أن أنصار جانب العرض يأخذون على النقديين تركيزهم على المعروض من النقد، وإهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي (جانب العرض)، إذ يؤكدون وبشكل خاص مسألة الحوافز لزيادة الإنتاج، والعرض الحقيقي من السلع والخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي، ومنها مشكلة الركود التضخمي.[1]

وردا على الاعتراضات الموجهة إلى التخفيضات الضريبية التي نادى بها أنصار اقتصاديات جانب العرض باعتبار أن لها تأثيرا سلبيا على الإيرادات السيادية للدولة، ومن ثم ستؤدي إلى عجز الموازنة نجد أن أنصار هذه المدرسة يؤكدون على أن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه

[1]- أحمد ولد الشيباني، مرجع سابق ، ص : 62.

الإيرادات، ثم يسهم بالعمل على توازن الموازنة العامة للدولة ، والفكرة الأساسية هذه تتلخص في تخفيض معدلات الضرائب بما تمثله من إنعاش للاقتصاد القومي الذي يؤدي الى اتساع أوعية الضرائب، ومن ثم حصيلة ضريبة أكثر غزارة ، ومن أهم الركائز والأسس التي استندت عليها هذه المدرسة هي[1]:

أ- السياسة الضريبية TAX POLICY

إن السياسة الضريبية وفقا لهذه المدرسة تؤكد على أن تخفيض **معدلات الضريبة الحدية (marginal tax rates)** وفقا لتخفيض **ضريبة الدخل الحدية (Marginal income tax)** سيؤدي إلى حث العمال، وتحفيزهم على تفضيل العمل على الراحة ، كما أنه سيؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ، وعند معدلات معينة ، فإن اقتصاديي جانب العرض يجادلون بأن الحكومة لن تخسر شيئا من الإيراد الضريبي، لأن انخفاض المعدلات الضريبية سيعوض من خلال زيادة إيرادات الضريبة على أرباح الشركات التي ستزداد نتيجة لزيادة الإنتاج ، وهذه يمكن أن نطلق عليها أيضا تسمية "**السياسة المالية**" كون الضرائب هي إحدى أدوات السياسة المالية ، ويكون تأثير الضريبة على الاقتصاد من خلال تأثيرها على مكافآت عوامل الانتاج بعد اقتطاع الضريبة ، والأهم هو تأثيرها على معدل عائد العمل، أو الادخار، أو الاستثمار، وليس النظر إلى تأثير التغير في الضريبة على الدخل المتاح للإنفاق.

ب-السياسة التنظيمية REGULATORY POLICY

إن اقتصاديي جانب العرض يميلون إلى التحالف مع السياسين المحافظين التقليدين ، وهم أولئك الذين يفضلون حكومة أصغر، وتدخل أقل في السوق الحرة ، وهذا منطقي لأن اقتصاديي جانب العرض بالرغم من أنهم قد يقرون بأن الحكومة يمكن أن تساعد الاقتصاد بشكل مؤقت عن طريق زيادة مشترياتها ، إلا أنهم لا يعتقدون أن هذا الطلب يمكن أن ينقذ الاقتصاد من الركود ، أو سيكون له تأثير مستمر على النمو.

ج- السياسة النقدية MONETARY POLICY

وهي موضع جدل ، فبواسطة السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي تخفيض، أو زيادة كمية النقود بالتداول ،ويميل الكينزيون إلى الاعتقاد بأن السياسة النقدية أداة مهمة للتعامل مع الدورات الاقتصادية، بينما لا يعتقد اقتصاديو جانب العرض بأن السياسة النقدية يمكن أن تخلق قيمة اقتصادية.

والفكرة الرئيسة وراء هذه الركائز الثلاث هي أن الانتاج هو المحدد الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي.

[1]- عدنان فرحان الجوراني، الإطار النظري لسياسات جانب العرض، تاريخ التصفح 2022/03/01، https://www.ahewar.org/

و بناء على ما سبق يمكن القول بأن فلسفة مدرسة اقتصاديات جانب العرض تتمثل في التأكيد على الحوافز، وتخفيض الضرائب، و أن إنتاج السلع و الخدمات، أو زيادة العرض الإجمالي له أهمية أساسية في النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من إسهامات هذه المدرسة خاصة على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أنها تعرضت لانتقاد شديد ، وذلك بسبب إهمالها لجانب الطلب الذي يعد كما هو معلوم عنصرا أساسيا في حركيات السوق، وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع، كما أدت السياسات الضريبية لهذه المدرسية إلى آثار سلبية مثل زيادة الديون، وارتفاع العجز، وانخفاض المدخرات الوطنية.

الخاتمة

وفي الأخير يمكن القول بأن الفكر الاقتصادي ولد مع الإنسان، وهو يكافح من أجل تلبية، وتوفير حاجاته المتعددة، مع محاولاته المتكررة للتغلب على مختلف الصعوبات، والمشكلات التي تعترضه وهو يسعى إلى تحقيق كفايته بأبعادها المختلفة، وهذا الذي برز، وتطور في شكل إسهامات اقتصادية، عبر مختلف المراحل التاريخية، وهذه الإسهامات الاقتصادية كانت بطبيعة الحال نتيجة لوجود مدارس، ونظريات، ورؤى متعددة تسعى إلى الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وتستنبط النظريات التي تفسر تلك الظواهر، وتضع السياسات من أجل تطبيقها، وحل المشكلات الاقتصادية المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

أ-القرآن الكريم

ب-السنة النبوية الشريفة

ج-الكتب والمجلات:

1. إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، بغداد، العراق، مطبعة الإرشاد، ط01، 1970م.

2. ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق حامد أحمد الطاهر ، القاهرة ، مصر ، دار الفجر للتراث ، ط01، 2004.

3. أحمد إسماعيل يحي ، الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية، القاهرة، مصر ، دار المعارف، دط ، دت.

4. أحمد زاوي، رشيد مياد، المدرسة الماركسية وتفسيرها للظاهرة التاريخية، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، م1، ع02، 2020.

5. أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013/2012.

6. آدم سميث ، بحث في أسباب و طبيعة ثروة الامم ، ترجمة حسني زينة، بغداد، العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، ، ط01، 2007.

7. أريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، القاهرة ، مصر ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط01، 1986.

8. إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الفيزيوقراطية، حلب ، سوريا، جامعة حلب، ط01، 1980.

9. أوسكار لانكة، مايكل كالتسكي ، محمد سلمان حسن الاقتصاد السياسي: الراسمالية والاشتراكية ، بيروت ، لبنان ، دار الطليعة، ط01، 1980.

10. براينيس عبد القادر، مواعي بحرية، جدلية القيمة بين الفكر الاقتصادي والفكر المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة طاهري محمد ، بشار، الجزائر،ع13، 2016.

11. بوزار صفية، كسيرة سمير، آثار البطالة على النمو الاقتصادي، مجلة المناجر، مجلة علمية محكمة تصدر عن المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي ، جامعة القليعة، الجزائر،ع01، 2014.

12. تيسير الرادوي ، تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، حلب ، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ط01، 1986.

13. جعفر طالب أحمد، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، القاهرة، مصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط01، 2020، ج01.

14. جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة الحاج لحضر، باتنة01، 2010/2009.

15. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، الكويت ، عالم المعرفة ، ط01، 2000.

16. حراث سمير ، الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر ، ع07، 2014 .

17. حركاتي فاتح، محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2019/2018،

18. حمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة، عرض وتحليل ونقد، الرياض، م ع س ، ط01، 1987.

19. خيذر جميلة، الظاهرة الدينية عند ماكس فيبر، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، م09، ع02، 2021.

20. دردیش أحمد ، أوموسي ذهبية، تحليل اقتصادي لكتاب" إغاثة الأمة بكشف الغمة" للمقريزي، مجلة العلوم الأنسانية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائرع44، 2016.

21. الدمشقي ، الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها، تحقيق محمود الأرناؤوط، بيروت ، لبنان ، دار صادر ، ط 1 ، 1999.

22. راشد البراوي ، تطور الفكر الاقتصادي ، القاهرة ، مصر ، دار النهضة العربية ، ط01، 1976.

23. رفعت السيد العوضي، تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، دبي ، إ ع م ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط01، 2005.

24. رفيق يونس المصري، المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي، دمشق، سوريا، دار القلم، دط، دت.

25. سابتينو موسكاتي، الحضارة الفينيقية، ترجمة نهاد خياطة، دمشق، سوريا، دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 1988م.

26. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، بيروت، لبنان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دط ، 1973.

27. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط01، 2002م

28. سكينة بويلي ، الفكر الاقتصادي عند المسلمين، مجلة الإحياء، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الشريعة ، جامعة الحاج لخصر، باتنة01، ع 13، 2009.

29. سيد شوربجي ، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون ، الأسعار والنقود، الرياض ، م ع س ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط01، 1989.

30. شاهد إلياس، حمزة بالي، الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر

31. شريعة حمورابي، أو قوانين حمورابي هي مجموعة قوانين بابلية يبلغ عددها 282 مادة قانونية سجلها الملك حمورابي، سادس ملوك بابل (حكم من سنة 1792 قبل الميلاد إلى سنة 1750 قبل الميلاد) على مسلة كبيرة أسطوانية الشكل..

32. شوقي أحمد الدنيا، أبو جعفر الدمشقي مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر الميلادي ، القاهرة ، مصر ، مركز صالح كامل ، ط01، 2015.

33. عامر كمال ، نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلة علمية محكمة تصدر عن عن جامعة خميس مليانة ، الجزائر، ع11، م02، 2014.

34. عبد الرحيم بوادقجي، مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، دمشق، سوريا، مطبعة الدوادي، ط06، 1986.

35. عزت السيد أحمد ، المذاهب الاقتصادية، اللاذقية ، سوريا، جامعة تشرين، ط01، 2009.

36. عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، بيروت ، لبنان، دار العلم للملايين، ط08، 1985.

37. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، بيروت ، لبنان، دار الحداثة، دط، 1986.

38. فكري أحمد نعمان ، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دبي ، إ ع م ، دار القلم، ط01، 1985.

39. قحطان أحمد سليمان، الأساس في العلوم السياسية، عمان ، الأردن ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط01، 2004.

40. كامل علاوي الفتلاوي ، حسين لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، عمان، الأردن، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 2013.

41. كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، بغداد ، العراق ، جامعة بغداد، ، ط1، 1990.

42. لكحل ليلى، نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية، مجلة معارف ، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة، الجزائر،ع22، 2017.

43. محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت، لبنان ، دار الكتاب اللبناني، دط، 1981.

44. محمد خليل برادعي ، مبادئ الاقتصاد، ، القاهرة ، مصر ، دار الثقافة العربية، ط01، 1994م.

45. محمد خليل برادعي، مبادئ الاقتصاد، القاهرة، مصر ، مكتبة نهضة الشرق، دط، 1982.

46. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، مصر ، جامعة الإسكندرية، ط01، 1993.

47. محمد شوقي الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي ، جدة ، م ع س ، دار عكاظ للطباعة والنشر، ط01، 1981.

48. مخطار ديدوش محمد، زيات فيصل، آليات التحليل الماركسي، مجلة آفاق للبحوث الدراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار، إليزي، الجزائر، ع04، 2019.

49. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، عمان، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011.

50. معاذ الشرفاوي، تاريخ الفكر الاقتصادي، دمشق ، سوريا، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ط01، 2020.

51. معيزي قويدر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة خميس مليانة ، الجزائر، ع08، م01، 2013.

52. المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمي فرحات ، القاهرة ، مصر ، عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط01، 2007،

53. نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية، المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، عمان ، الأردن ، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، 2017.

54. نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، دمشق، سوريا، مطبعة رياض، ط01، 2001.

55. واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية ، عمان، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع،2018، ط01.

56. وسام الملاك ، تطور الفكر الاقتصادي ، بيروت ، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط01، 2007م.

57. وليد عابي ، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 01، 2019/2018.

د-المواقع الالكترونية:

1. www.art.uobabylon.edu.iq.
2. www.dramalkhairy.com
3. https:// www.al-sabhany.com/
4. https:// www.sotor.com
5. https://ar.thpanorama.com/
6. https://ar.wikipedia.org/
7. https://elajyale.mam9.com/
8. https://faculty.ksu.edu.sa/
9. https://www.4algeria.com/
10. https://www.ahewar.org/
11. https://www.ibelieveinsci.com/
12. https://www.jamaa.net/
13. https://www.politics-dz.com/
14. https://www.ssrcaw.org
15. https://www.startimes.com/
16. https://www.ta3lime.com/
17. moodle.univ-ouargla.d
18. www.kenanaonline.com
19. www.moqatel.com
20. www.noonpost.com

الفهرس

المقدمة 1

المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي 3

أولا: مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي 3

ثانيا: التاريخ الاقتصادي 4

ثالثا: تاريخ علم الاقتصاد.....4

رابعا: فروع الفكر الاقتصادي 5

✓التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية.....5

✓النظام الاقتصادي.....5

✓السياسة الاقتصادية.....5

خامسا: أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي 5

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.....7

أولا : الحضارة البابلية.....8

ثانيا: الحضارة المصرية الفرعونية 9

ثالثا: الحضارة الصينية.....9

رابعا: الحضارة الفينيقية 10

1. التجارة.....10

2. الزراعة.....10

3. الصناعة.....11

4. الملاحة..... 11

5. التصدير. 11

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة.....12

أولا: الفكر الاقتصادي عند اليونان.....12

أ-أكسينوفون (431 ق م – 354 ق م). 12

ب-الثروة والقيمة والنقود 12

ج-نظرة أكسينوفون لتقسيم العمل 13

د-نظرة أكسينوفون إلى العبودية والزراعة والحرفة.....13
1. أفلاطون (428 ق م – 348 ق م)....14
أ-نظرة أفلاطون إلى الدولة.....14
ب-أفلاطون وتقسيم العمل 14
ج-نظرة أفلاطون إلى النقود والملكية الخاصة.....15
د – نظرة أفلاطون إلى التجارة 15
2. أرسطو (384 ق م – 322 ق م)....16
أ-نظرة أرسطو إلى الملكية الخاصة. 16
ب-نظرة أرسطو إلى الرق 17
ج-نظرة أرسطو إلى القيمة 17
ج-نظرة أرسطو إلى النقود والتبادل والفائدة 18
د-نظرة أرسطو إلى الاحتكار. 19
هـ-نظرة أرسطو إلى التجارة 19
ثانيا: الفكر الاقتصادي عند الرومان.....19
المحور الرابع : الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (أوروبا، والعالم الإسلامي) 21
أولا: الفكر الاقتصادي الأوروبي.....21
1- معالم الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط.....21
أ- الفكر السكولائي.....21
ب- النظام الإقطاعي.....22
•طبقة العبيد.....23
•طبقة النبلاء.....24
2 – أهم الأفكار الاقتصادية للعصور الوسطى في أوروبا 25
•توما الأكويني :(1225م - 1274م)..... 25
أ-نظرة توما الأكويني إلى التجارة. 26
ب-توما الأكويني و السعر أو الثمن العادل 26
ج-نظرة توما الأكويني إلى الملكية 27

.1 الوظيفة الإدارية.....27

.2 الوظيفة الاستعمالية..... 28

د- نظرة توما الأكويني إلى الفائدة.....28

هـ- نظرة توما الأكويني إلى الريع.....29

ثانيا: الفكر الاقتصادي الإسلامي 29

1. تعريف الاقتصاد الإسلامي.....29

●أولهما: شق ثابت.....29

●ثانيهما : شق متغير..... 30

2. مبادئ الاقتصاد الإسلامي 30

-المبدأ الأول: الملكية المزدوجة، الخاصة والعامة.....30

-المبدأ الثاني : التكافل وضمان الكفاية.....31

-المبدأ الثالث: الحرية المقيدة..... 31

-المبدأ الرابع: الوسطية..... 31

-المبدأ الخامس: العدالة.....31

3. خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي 32

✓الرقابة المزدوجة..... 32

✓الجمع بين الثبات والمرونة أو التطور..... 33

✓التوازن بين المادية والروحية.....33

✓التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة..... 33

✓الواقعية..... 34

✓العالمية..... 34

4. من أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي 34

أولا: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332م-1406م) 35

أ-نظرية العمل وتقسيمه عند ابن خلدون.....35

ب-نظرية القيمة عند ابن خلدون.....36

ج-وظائف النقود عند ابن خلدون 37

د- نظرة ابن خلدون إلى التجارة والربح 37

هـ-نظرة ابن خلدون إلى الاستقرار الاقتصادي 38

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1365م- 1441م).....39

أ-المقريزي وظاهرة التضخم. 40

ب-نظرة المقريزي إلى الاستثمار 41

ج-المقريزي ونظرية القيمة في العمل 41

د- نظرة المقريزي إلى الأسعار 42

هـ-وظائف النقود حسب المقريزي 42

●النقود وسيط للتبادل.....42

●النقود مقياس للقيمة.....43

●النقود مخزن للقيمة..... 43

●النقود وسيلة أساسية للمدفوعات الآجلة.....43

أ- نظرة الدمشقي إلى المال وطرق اكتسابه 44

ب-نظرة الدمشقي إلى الإنفاق 46

ج -نظرة الدمشقي إلى التجارة 46

1. التاجر الخزان.....47

2. التاجر الركاض.....47

3. التاجر المُجهز 47

د- نظرة الدمشقي إلى التخصص وتقسيم العمل 47

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي عند التجاريين (المدرسة التجارية أو المركانتيلية) 49

1. نشأة وتعريف المركانتيلية 49

2. عوامل وأسباب ظهور المذهب التجاري.....49

أ-انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدولة القومية.....49

ب-الاكتشافات الجغرافية.....50

ج -تطور الأفكار الاقتصادية.....50

3. مبادئ الفكر التجاري 50

✓ العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس..... 50

✓تحقيق ميزان تجاري موافق..... 51

✓تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية..... 51

✓ ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي..... 52

✓زيادة حجم السكان..... 52

4. مراحل الفكر التجاري 53

5. أهم رواد الفكر التجاري 53

6. الانتقادات الموجهة إلى المدرسة المركانتيلية 54

المحور السادس: الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين (المدرسة الطبيعية، أو الفيزيو قراط) 57

1. نشأة وتعريف المدرسة الطبيعية 57

2. الظروف التي ظهرت فيها المدرسة الطبيعية 57

3. مبادئ المدرسة الطبيعية..... 57

أ- الثروة والناتج الصافي..... 57

ب -الجدول الاقتصادي أو دورة الثروة..... 58

ج- الحرية الاقتصادية..... 60

د- النظام الطبيعي..... 60

هـ -الضريبة الوحيدة 60

4-رواد المدرسة الطبيعية 61

5-الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الطبيعية 61

- خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج 61

-خطأ فكر الطبيعيين حول الضريبة الوحيدة..... 62

-خطأ تركيز الجهد الإنمائي على الزراعة..... 62

-خطأ إخضاع الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية..... 63

المحور السابع: الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك (المدرسة الكلاسيكية) 64

1. تعريف ونشأة المدرسة الكلاسيكية..... 64

2-مبادئ وأسس المدرسة الكلاسيكية..... 64

أ-الحرية الاقتصادية 64
ب-الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.....65
ج-حافز الربح 65
د-آلية السوق أو جهاز الثمن 65
هـ- التوظف الكامل 66
و-قانون ساي للأسواق.....66
ج-البطالة..... 66
3-رواد المدرسة الكلاسيكية و أهم نظرياتهم.....67
•آدم سميث Adam Smith (1723-1790).....67
أ-نظرية العمل..... 67
ب- نظرية القانون الطبيعي.....68
ج-نظرية القيمة 69
د-نظرية التراكم والعمل المنتج وغير المنتج.....69
•ديفيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823).....70
أ- نظرية الميزة النسبية 70
ب-نظرية القيمة عند ريكاردو.....70
ج-نظرية الإيجارات.....71
د- التكافؤ الريكاردي.....71
•توماس مالتس Thomas Malthus (1766-1843).....71
•نظرية السكان عند مالتس.....72
أ - مضمون النظرية.....72
ب-مقترحات (موانع) مالتس لتقليص الفجوة بين النمو السكاني ونمو الموارد الغذائية 72
4-الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الكلاسيكية 73
المحور الثامن : الفكر الاقتصادي عند النيو كلاسيك (المدرسة النيوكلاسيكية، أو المدرسة الحدية).....75
1. تعريف و نشأة المدرسة النيو كلاسيكية 75
2. منهج المدرسة النيوكلاسيكية 75

3. الإطار الفكري العام للمدرسة النيوكلاسيكية.....76

أ-القيمة.....76

ب- التوزيع 77

ج-الاستهلاك 77

د-السياسة الاقتصادية.....77

1. مدارس و رواد المدرسة النيوكلاسيكية.....78

أ-المدرسة النمساوية.....78

• كارل منجر Carl Manger" (1840 -1921) 78

ب-مدرسة لوزان (المدرسة الرياضية) 79

•ليون فالراس Leon walras " (1834-1910).....80

1. رأس المال..... 80

2. الدخل.....80

ج- مدرسة كامبردج.....81

•وليام ستنلي جفونز Wiliam Stanly Jevonz (1835 – 1882).....81

•ألفريد مارشال Alfred Marshall (1842- 1924).....81

5- الانتقادات الموجهة إلى المدرسة النيوكلاسيكية.....82

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي (المدرسة الاشتراكية).....85

1-نشأة وتعريف المدرسة الاشتراكية.....85

2-خصائص المدرسة الاشتراكية.....85

✓الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.....85

✓التخطيط الاقتصادي المركزي.....86

✓إشباع الاحتياجات العامة وإلغاء حافز الربح.....86

✓كل حسب طاقته وكل حسب حاجته.....86

3-أنواع الاشتراكية.....86

أ-اشتراكية الدولة.....87

ب-الاشتراكية الديمقراطية.....87

ج –الاشتراكية الفوضوية.....87

د–الاشتراكية التعاونية.....88

هـ–الاشتراكية الخيالية أو المثالية.....88

المحور العاشر : الفكر الاقتصادي الماركسي (الاشتراكية الماركسية ، أو العلمية) 90

1. النشأة والتكوين.....90

2. كارل ماركس المولد والنشأة.....91

3. مبادئ الاشتراكية الماركسية.....92

أ–المادية الديالكتيكية (الجدلية) le matérialisme le dialectique.....92

✓قانون وحدة وصراع الأضداد أو المتناقضات..... 93

✓قانون الانتقال من الكم إلى الكيف.... 93

✓قانون نفي النفي أو سلب السلب.....93

ب– المادية التاريخية: le matérialisme historique.....94

1. نظريات ماركس الاقتصادية.....94

1. نظرية القيمة... 95

✓قيمة الاستعمال 95

✓قيمة المبادلة.....95

أ–نظرية فائض القيمة.. 95

ج–ميل معدل الربح إلى التناقص 97

د–نظرية التراكم.....97

هـ–نظرية التركيز 97

و–نظرية التفقير.....97

ي–نظرية انهيار الرأسمالية 97

2. الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الاشتراكية.....98

المحور الحادي عشر : الفكر الاقتصادي عند المدرسة التاريخية الألمانية (المدرسة التاريخية) 100

1. تعريف ونشأة المدرسة التاريخية 100

2. الملامح العامة لمنهج المدرسة التاريخية.....101

أ-المنهج التطوري.... 102
ب- المنهج التدخلي 102
ج-المنهج الاستقرائي التاريخي 102
د-المنهج الإصلاحي 103
3. رواد المدرسة التاريخية... 103
•"جورج فريدريك ليست George Friedrich List " (1789- 1846)، 103
•ويلهلم جورج فريدريش روشر Wilhelm Georg Friedrich Roscher " (1817- 1894)، 104
• ماكسيميليان كارل إميل فيبر Maximilian Karl Emil Weber (1864- 1920) 104
4. الانتقادات الموجهة إلى المدرسة التاريخية 105
المحور الثاني عشر : الفكر الاقتصادي الكينزي (المدرسة الكينزية) 107
1. تعريف ونشأة المدرسة الكينزية 107
2. جون مينارد كينز John Maynard Keynes"(1883- 1946) 107
3. العناصر النفسية لنظرية كينز 108
✓النسبة الحدية للاستهلاك.... 108
✓الفعالية الحدية لرأس المال.... 108
✓سعر الفائدة..... 108
4. فرضيات المدرسة الكينزية 108
•الاقتصاد هو اقتصاد استهلاكي.... 108
•الاقتصاد هو اقتصاد ركود (كساد اقتصادي)..... 109
•القيام بعمل اقتصاد تدخلي موجه..... 109
5- نظريات كينز الاقتصادية 110
أ-التفسير الكينزي للبطالة.. 110
ب-تدخل الدولة لدى كينز 110
ج-الركود لدى كينز 111
د- نظرية الطلب الكلي 112
هـ- نظرية تفضيل السيولة 113

- دافع المعاملات..... 113
- دافع الاحتياط..... 113
- دافع المضاربة..... 114

6-الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الكينزية..... 115

المحور الثالث عشر : النظريات مابعد الفكر الكينزي 117

1. المدرسة النقودية..... 117

1. مدرسة التوقعات العقلانية..... 118

1. مدرسة اقتصاديات جانب العرض..... 121

أ-السياسة الضريبية TAX POLICY 122

ب-السياسة التنظيمية REGULATORY POLICY 122

ج- السياسة النقدية MONETARY POLICY 122

الخاتمة 124

قائمة المصادر والمراجع..... 125